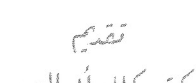
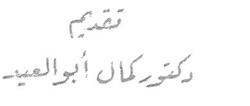
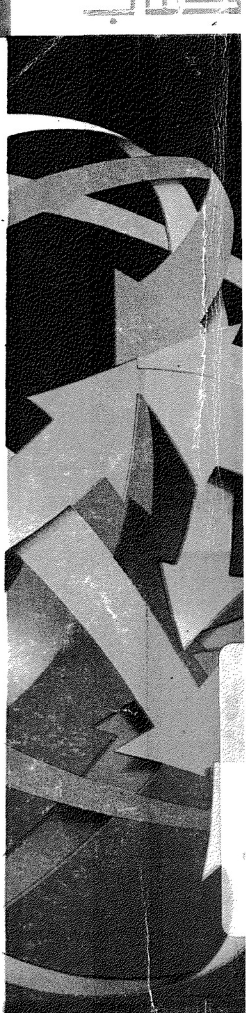
كتاب الأهرام الاقتصادي ٧





الكتاب السابع - سبتمبر ١٩٨٨ - الثمن جنيه واحد

كتاب الأهرام الاقتصادى

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

الاشتراكات السنوية

جمهورية مصر العربية ١٢ جنيها ـ الأردن ٤,٥ دينارا ـ الكويت ٤ دينارات ـ السعودية ٥٤ ريالا ـ البحرين ٧ دينارات ـ قطر ٦٥ ريالا ـ الامارات العربية ٦٥ درهما ـ سلطنة عمان ٧ ريالات ـ صنعاء ١٠٨ ريالات ـ عدن ١٤ دولارا ـ تونس ١١ دينارا ـ المغرب ١٦٢ درهما ـ مقديشيو ١٦٢٠ شلنا ـ القدس والضفة وغزة ١١ دولارا ـ لندن ١٤ جنيها استرلينيا ـ نيويورك ٣٥ دولارا ـ أو مايعادله بالدولار الأمريكى ..

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الاهرام

العنوان : مؤسسة الاهرام القاهرة شارع الجلاء

□ تليفون : ٧٥٥٥٠٠ ـ ٧٤٥٦٦٦

□ تلكس ٢٠١٨٥ اهرام يوان .

فاكس ٧٤٥٨٨٨

التنميـــة الصناعيـــة
فـى مصــــــــــر

تقديم :

دكتور كمال أبو العيد

مقدمة

لعله من المسلمات أن العمل الناجح يتطلب توافر قاعدة علمية سليمة تحقق له مقومات النجاح والانطلاق .

ومن هذه الحقيقة يأتي هذا الكتاب عن التنمية الصناعية ليضم بين صفحاته فكر خبراء وعلماء التنمية الصناعية ليكون اساسا لعمل البنك خلال المرحلة القادمة خاصة وأن المسرح الاقتصادى يتم تجهيزه من أجل دعم القطاع الخاص وتهيئة المناخ الملائم لمزيد من الاستثمارات التى يمكن ان يقوم بها .

ولم نغفل ونحن نعد هذا الكتاب تخصيص بضعة صفحات لتكون دليلا للتعامل مع بنك التنمية الصناعية . وقد قامت شهيرة الرافعى المحررة بالمجلة بتجميع المادة وتبويبها واعدادها تحريريا .

مع كل الامنيات أن يشهد بنك التنمية الصناعية مرحلة جديدة من تطوره تتواكب مع زيادة رأسماله وطموحاته فى خدمة مصر

رئيس التحرير

تقديم

ليست هذه مقدمة وانما تقديم
فمثل هذه المعلومات القيمة التى يحتويها الكتاب لاتحتاج الى مقدمة ولاترقى اليها اى مقدمة وكل ما استطيعه لها انما هو تقديم .

ولسوق يرى القارىء ان مايتضمنه هذا الكتاب هو خلاصة الفكر الاقتصادى والاجتماعى لمجموعة من الاساتذة والعلماء المشهود لهم محليا وعالميا والذين كان لهم نصيب وجهد فى ادارة الاقتصاد المصرى فى مرحلة تاريخية معينة .

ولاشك ان هذا المردود الايجابى لأعمال المؤتمر الأول لبنك التنمية الصناعية يحسب لهؤلاء الاساتذة والعلماء الذين اثروا المجتمع المصرفى المصرى بخلاصة آرائهم ومعتقداتهم .

ان النجاح الذى صادف اعمال المؤتمر الأول لبنك التنمية الصناعية انما يعزى لتوفيق الله عز وجل واخلاص مجموعة الرجال الذين اخذوا على عاتقهم مبادرة المؤتمر ، واننى لأتقدم لهم جميعا بالشكر على ماقاموا به من جهد .

اما عملاء البنك ومجتمع رجال الصناعة فى مصر الذين احاطوا المؤتمر لثلاثة ايام متوالية برعايتهم ، فاننى اعترف لهم بجميل ماقاموا به تجاه البنك وكفى انه لم يكن لنا جميعا من هدف سوى ارتفاع راية مصر ونأمل ان نكون قد ساهمنا فى ذلك على قدر ما استطعناه .

واننى لأرجو ان يتقبل منى رجال الاعلام فى مصر وفى البلاد العربية خالص الشكر على ماقاموا به من تغطية صحفية وتليفزيونية واذاعية كان لها الفضل الأول فى نشر الوعى الصناعى الذى نحتاجه جميعا لخيرنا جميعا .

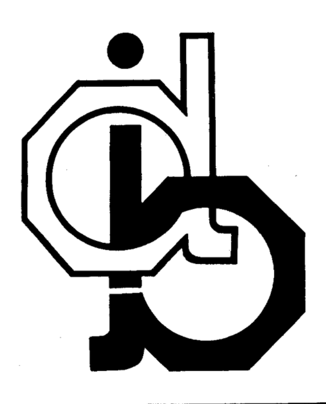
وليكن هذا المؤتمر الأول لبنك التنمية الصناعية باقة ورد مهداة من جموع العاملين فى هذا البنك العظيم لسيادة رئيس الجمهورية الرئيس محمد حسنى مبارك ولندعو الله جميعا أن ترتفع راية مصر فى عهده الى حيث يجب أن تكون .

دكتور : كمال أبو العيد

رئيس مجلس الأدارة

بنك التنمية الصناعية

بنك فى خدمة مصر



دور بنك التنمية الصناعية فى التنمية الصناعية فى مصر

ان اهداف بنك التنمية الصناعية قد حددها قرار وزير المالية رقم ٧٥ الصادر بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥ (بشأن تأسيس بنك التنمية الصناعية) والنظام الأساسى له الصادر فى ذلك العام كبنك

متخصص عليه تنمية الصناعة بوجه عام ، وفى مجال القطاعين الخاص والتعاونى بوجه خاص ، بالاضافة الى الحرفيين وصغار الصناع والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بهم .

وفى تفصيل ذلك تحدث النظام الأساسى للبنك عن وسائل عديدة منها :

١ - اعداد الدراسات المبدئية السابقة على انشاء المشروعات الصناعية والمصاحبة لانشائها والتعريف بالمشروعات الصناعية واجتذاب الشركاء لتغطية راس المال اللازم لها .
٢ - الاشتراك فى انشاء المنشآت الصناعية وتدعيمها .
٣ - تقديم التمويل اللازم للمنشآت الصناعية ، وذلك من خلال تقديم قروض بالعملات المحلية والأجنبية آجال قصيرة ومتوسطة وطويلة ، سواء بضمانات عينية أو شخصية أو بالضمان العام .
٤ - معاونة خريجي المعاهد الفنية وأصحاب المخترعات المفيدة للقيام بالمشروعات الصناعية .
٥ - استثمار الفائض من الأموال فى شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية .

ولقد رأى بنك التنمية الصناعية أن يعقد مؤتمره الأول ليتعرف على موقفه من هذه الأهداف ، هل قام البنك بانجازها بالكامل ، أم حقق بعضها فقط ؟ كيف ؟ ولماذا ؟

وفى ذلك نقول - وبصراحة تامة - ان بنك التنمية الصناعية لم يحقق كل هذه الأهداف حتى الآن فمثلا لم يساعد المشروعات الصناعية الجديدة باعداد دراسات الجدوى الا حينما أنشىء مركز دراسات الجدوى مؤخرا .

انجازات بنك التنمية الصناعية حتى (٣٠/ ١٩٨٨

★ القروض والتسهيلات الائتمانية :

بلغ اجمالى قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية التى منحها البنك لعملائه ١٣٩٩ مليون جنيه منها ٤٧ ٪ بالعملات الأجنبية ، استفاد منها ١٣٧٠٣ مشروعا ، فى اطار برنامج استثمارى ضخم للقطاع الصناعى وقد بلغت جملة تكاليفه أكثر من ٣١٠٤ مليون جنيه .

★ المساهمات فى رؤوس أموال مشروعات صناعية :

ساهم البنك فى رؤوس أموال عدد من المشروعات الرئيسية التى تخدم أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد بلغت جملة رؤوس أموالها نحو ١٩٨ مليون جنيه .

★ فروع جديدة للبنك :

فى سبيل توسيع نطاق خدمات البنك لعملائه فان البنك يقوم حاليا بالانتهاء من انشاء فرعين للبنك فى كل من مدينة العاشر من رمضان ومدينة بورسعيد وجارى دراسة انشاء فروع جديدة فى كل من المدن الصناعية الجديدة « ٦ أكتوبر ـ ١٥ مايو ـ مدينة السادات » بالاضافة الى كل من محافظات الاسماعيلية ودمياط والمنيا .

★ استحداث خدمات جديدة :

استحدث البنك خدمات جديدة متميزة لكل من المستثمرين المصريين العاملين فى الخارج والقطاع الخاص الصناعى عن طريق انشاء :

(١) مركز دراسات الجدوى الاقتصادية :
بغرض اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية باستخدام احدث الأساليب والوسائل العلمية المتقدمة فى هذا المجال .

(٢) جهاز امناء الاستثمار الصناعى :
لمعاونة المستثمرين فى بحث وتنمية الفرص الاستثمارية المتاحة فى مصر واتمام اجراءات تاسيس واشهار مشروعاتهم ووضعها فى حيز التنفيذ .

★ اضافات للاقتصاد القومى :

وفقا لدراسات الجدوى أتاحت المشروعات التى مولها البنك ٢٧٦ ألف فرصة عمل جديدة كما حققت قيمة مضافة تزيد على ١٣٢٥ مليون جنيه للاقتصاد القومى .

جدول رقم ١
اجمالى الودائع والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية والجهاز المصرفى وتلك الممنوحة لقطاع الصناعة من البنوك التجارية خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٧

(مليون جنيه)

السنوات	ودائع قطاع الصناعة لدى البنوك التجارية (١)	اجمالى الودائع المحلية لدى البنوك التجارية (٢)	اجمالى الودائع (اجنبى + محلى) لدى البنوك التجارية (٣)	القروض والتسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة من البنوك التجارية (٤)	اجمالى القروض والتسهيلات التى تمنحها البنوك التجارية (٥)	اجمالى القروض والتسهيلات التى منحها الجهاز المصرفى لقطاع الصناعة (٦)	النسب المئوية % ٤ : ٥	٤ : ٦	١ : ٢	١ : ٤	٤ : ٢
١٩٦٢	٧٤,٧	٣٩٥,٥	٣٩٧,٣	٩٢,١	٢٧٨,٤	١١٠,١	٣٣,١	٨٣,٧	١٨,٩	٨١,١	٢٣,٣
١٩٦٣	٨٥,٥	٤٥١,٦	٤٧١,٥	١١٧,٧	٣٢٧,٧	١٣٤,٨	٣٥,٩	٨٧,٣	١٨,٩	٧٢,٦	٢٦,١
١٩٦٤	٩٤,٩	٥٢٩,٩	٥٤٨,٧	١١١,٥	٤١٤,٨	١٢٧,٠	٢٦,٩	٨٧,٨	١٧,٩	٨٥,١	٢١,٠
١٩٦٥	١٠٢,١	٥٧٢,٨	٥٨٢,٠	١٠٥,٣	٥٠١,٣	١٢٠,٩	٢١,٠	٨٧,١	١٧,٨	٩٧,٠	١٨,٤
١٩٦٦	١١٤,٩	٥٦٥,٧	٥٧٥,٣	١٣٢,٩	٥٧٤,٨	١٥٦,٨	٢٣,١	٨٤,٨	٢٠,٣	٨٦,٥	٥٠,٠
١٩٦٧	١٣٦,٤	٦٠٥,٤	٦٠١,١	١٣١,٩	٦٥٤,٠	١٥٥,٩	٢٠,٢	٨٤,٦	٢٢,٥	١٠٣,٤	٢١,٩
١٩٦٨	١٦٠,٣	٦٥٦,٤	٦٦١,٠	١٣١,٥	٧٠١,٧	١٥٣,٤	١٨,٧	٨٥,٧	٢٤,٤	١٢١,٩	٢٠,٠
١٩٦٩	١٤٩,٦	٦٩١,٣	٦٩٣,٠	١٣٥,٣	٧٦٦,٦	١٦٢,١	١٧,٦	٨٣,٥	٢١,٦	١١٠,٦	١٩,٦
١٩٧٠	١٤٩,٠	٧٤٣,٨	٧٥٥,٥	١٥٣,٩	٨٨٣,٤	١٨٠,٧	١٧,٤	٨٥,٢	٢٠,٠	٩٦,٦	٢٠,٧

١٩٧١	١٤٥,٣	٧٦٤,٧	٧٦٣,٢	١٧٤,٣	٩٥٥,٢	٢٠٣,٦	١٨,٢	٨٥,٦	١٩,٠	٨٣,٤	٢٢,٨
١٩٧٢	١٨٣,٧	٨٨٠,٧	٨٩٧,٠	١٦٧,١	١٠١٠,١	١٧٩,٩	١٦,٥	٩٢,٩	٢٠,٨	١٠٩,٤	١٨,٩
١٩٧٣	٢٠٥,٧	١٠١٤,٥	٩٧٣,١	١٨٦,٢	١٠٢٩,٥	١٩٨,٣	١٨,١	٩٣,٩	٢٠,٣	١١٠,٥	١٨,٤
١٩٧٤	٣٢٩,٧	١٣٥٩,١	١٢٤٢,٢	٢٨٨,٧	١٤٣٧,٤	٣٢٤,٣	٢٠,١	٨٩,٠	٢٤,٣	١١٤,٢	٢٤,٣
١٩٧٥	٣٣٥,٢	١٦٣٦,٢	١٥٨٢,٣	٤٨٧,٧	٢١٨٠,٩	٤٩١,٢	٢٢,٤	٩٩,٣	٢٠,٥	٦٨,٧	٢٩,٨
١٩٧٦	٤١٨,٩	٢٠٥٠,٥	١٩٢٢,٣	٥٤٩,٩	٢٦٤٦,٠	٥٦٥,١	٢٠,٨	٩٧,٣	٢٠,٤	٧٦,٥	٢٦,٨
١٩٧٧	٦٤١,٣	٢٨٠٥,٤	٢٥٤٣,٧	٨٤٥,٨	٣٠٨٩,١	٨٨٢,٦	٢٧,٤	٩٥,٨	٢٢,٩	٧٥,٥	٣٠,١
١٩٧٨	٧٩١,٠	٣٥٥٩,٥	٣٢٦٧,٣	٩٣٧,٥	٣٦٩٧,٦	١٠١٦,٢	٢٥,٣	٩٢,٣	٢٢,٢	٨٤,٤	٢٦,٦
١٩٧٩	١١٩٢,٢	٥٠٣٥,٤	٤٧٣١,١	١١٢٨,٦	٤٤٠٨,٢	١٢٥٤,٠	٢٥,٦	٩٠,٠	٢٣,٧	١٠٥,٦	٢٢,٤
١٩٨٠	١٥٩٥,٢	٦٧٤٩,٦	٦٤٥١,٩	١٥١٦,٠	٦٥٩٩,٩	١٧٥٦,٥	٢٢,٩	٨٦,٣	٢٣,٦	١٠٥,٢	٢٢,٥
١٩٨١	١٨٢٦,٩	٩٥٩٠,٢	٩١٩٧,٩	٢١٧٠,٢	٨٠١٦,٦	٢٣٩٩,٩	٢٧,١	٩٠,٤	١٩,١	٨٤,٢	٢٢,٦
١٩٨٢	٢١٥٠,١	١٢٥٠٦,٢	١٢٠٦٠,٠	٢٧٥١,٥	٩٥٦١,٩	٢٩٦٠,٢	٢٨,٨	٩٢,٩	١٧,٢	٧٨,١	٢٢,٠
*١٩٨٣	٢٠٢٢,٠	١٣٦١٥,١	١٣٤٢٦,٣	٣٢٤٤,١	٩٩٧١,٤	٣٥٧٧,٦	٣٢,٥	٩٠,٧	١٤,٩	٦٢,٢	٢٣,٨
*١٩٨٤	٢٣٣٠,٣	١٦٥٠٤,١	١٦١٢٢,٤	٤٠٤٦,٣	٢٥٤٠,٢	٤٥٧٠,١	٣٢,٣	٨٨,٥	١٤,١	٥٧,٦	٢٤,٥
*١٩٨٥	٣١٤٧,٨	١٩٣٢٨,٠	١٩٢٩١,٨	٤٨٨٦,١	٥٥٠٥,٦	٥٥٧١,٤	٣١,٥	٨٧,٧	١٥,٩	٦٤,٤	٢٤,٨
*١٩٨٦	٣٦٣٤,٧	٢٦٦٣٦,١	٢٦١٢٦,٩	٥٩٩٢,١	٧٨٢٢,٢	٧٢٢٢,٩	٣٣,٦	٨٣,٠	١٣,٦	٦٠,٥	٢٢,٥
*١٩٨٧	٣٩٩٩,٧	٣٠٨٠٣,٩	—	٧٠١٧,٦	٩٨٨٢,٩	٨٢٣٠,٣	٣٥,٣	٨٥,٣	١٢,٩	٥٦,١	٢٢,٨

* بيانات خاصة بيونيو

المصدر : البنك المركزى المصرى

أعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية

جدول رقم ١

تطور الاستثمارات والانتاج والناتج والعمالة والأجور بقطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٤

البيــان	السنوات																							
	٥٩/ ٦٠	٦٠/ ٦١	٦١/ ٦٢	٦٢/ ٦٣	٦٣/ ٦٤	٦٤/ ٦٥	٦٥/ ٦٦	٦٦/ ٦٧	٦٧/ ٦٨	٦٨/ ٦٩	٦٩/ ٧٠	٧٠/ ٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/ ٨١	٨١/ ٨٢	٨٢/ ٨٣	٨٣/ ٨٤
(١) استثمارات قطاع الصناعة	٤٩,٣	٦٧,٨	٥٠,٢	٨٠,٥	١٠٥,٤	٩٩,٩	١٠٠,٦	٩٨,٤	٨٥,٨	١٠١,١	١٢٢,١	١٢٥,٧	١٥٢,٩	١٥٤,٣	١٨٩,٩	٢٨٦,٨	٣٧٨,٧	٥١١,٠	٧٦٥,٠	١٠١٠,٢	١٢٨٨,١	١٣٧٧,١	١٤٩٩,٠	١٤٤٥,٧
(٢) اجمالى الاستثمارات	١٧١,٤	٢٢٥,٦	٢٥١,١	٢٩٩,٦	٣٧٢,٤	٣٦٤,٢	٣٨٢,٨	٣٦٥,٨	٢٩٨,٠	٣٤٢,٥	٢٥٥,٥	٣٦١,٠	٤١٠,١	٤٦٥,٢	٦٤٠,٢	١٢٨٢,٣	١٤٧١,١	١٨٧٧,٢	٢٦٦٤,٨	٢٨٦٢,٠	٥٢٣٤,٤	٣٧٨٦,٥	٧٢٠١,١	٧٢١٠,٨
نسبة (١) : (٢) ٪	٢٨,٨	٣٠,٠	٢٠,٠	٢٦,٩	٢٨,٢	٢٧,٤	٢٦,٢	٢٦,٩	٢٨,٨	٢٩,٤	٢٤,٦	٣٤,٨	٣٧,٣	٣٣,٢	٢٩,٧	٢٢,٤	٢٥,٧	٢٩,٩	٢٨,٧	٣٦,٢	٢٤,١	٢٠,٢	٢٠,٥	١٩,٨
(١) انتاج قطاع الصناعة	١٠٨٦,٧	١١٥٢,٣	١١٩٨,٢	١٢٧٤,٥	١٥٠٤,٢	١٦٢٢,٦	١٧٦٩,٢	١٨٣٥,٩	١٩٣٥,٤	٢٠٧١,٩	٢٢٥٢,٤	٢٤٦٤,٠	٢٤٣٧,٨	٢٦٤٢,٢	٢٩٢٩,٧	٣٤٠٤,١	٣٧٧٧,١	٤٢٤٨,٦	٤٩٢٩,١	٦١٦٤,٠	٧٩٣٧,٢	٩٤٩٤,٠	١٠٠١٨,١	١١٨٧٧,٤
(٢) الانتاج القومى	٢٥٤٧,٩	٢٦٨٥,٥	٢٧٧٧,٢	٣١٥٤,٢	٣٥٠٤,٢	٣٨٧٥,٩	٤٢٢٠,٧	٤٢٧٤,٩	٤٥١٨,١	٤٨٥٦,٦	٥٢٠٦,٦	٥٦٤٨,٩	٦١٠٧,٨	٦٦٢٨,٠	٨١٢٨,٢	١٠٢٧٦,٦	١٢٠٢٤,٥	١٤٠٤٩,٥	١٦٩٦٠,٤	٢٢١٣١,٠	٢٩٧٩٩,٢	٣٤٢٢٥,٦	٣٩٨٢٩,٧	٤٥٠٠٩,٨
نسبة (١) : (٢) ٪	٤٢,٧	٤٢,٩	٤٣,١	٤٢,٦	٤٢,٩	٤١,٩	٤١,٩	٤٢	٤٢,٦	٤٢,٧	٤٢,٤	٤٣,٦	٣٩,٩	٣٩,٨	٣٦,١	٣٣,١	٣١,٤	٣٠,٢	٢٩,١	٢٧,٩	٢٦,٦	٢٧,٧	٢٥,١	٢٦,٣
(١) العمالة بقطاع الصناعة	٦٠١,٨	٦٢٥,٦	٦٧٩,٠	٧٢٥,٩	٧٨٩,٧	٨٢٥,٠	٨٤١,٧	٨٤٦,٧	٨٦٧,٣	٨٩٠,٧	٩١٦,١	٩٤٦,٦	١٠٨٦,٩	١١١٢,٤	١١٤٩,٥	١١٥٦,٨	١١٨١,٤	١٢٢٨,٤	١٢٧١٠,١	١٣٣٣,٧	١٤٢٩,٥	١٤٦٢,٧	١٥٢٥,٨	١٦١٢,٦
(٢) اجمالى العمالة	٦٠٠٦,٠	٦٥١١,٩	٦٦٥٦,٩	٦٨٦٨,٢	٧٠٨٥	٧٢٧٢,٩	٧٦٠٦,٥	٧٦٣٣,٨	٧٨٢٧,٦	٨٠٥١,٢	٨٢٧٤,٧	٨٣٦٥	٨٧١٠,٧	٨٨٥٩,٧	٩٠٢٨,٨	٩٦٠٦,٧	٩٦٤٠,٦	٩٨٨٥,٠	١٠٧١٦,٣	١٠٥٥٤,٠	١١٤٣٩,١	٢٨٠٤,٩	١٢٣٦٩,٦	١٢٨٦٧,٨
نسبة (١) : (٢) ٪	١٠,٠	٩,٦	١٠,٢	١٠,٦	١١,١	١١,٢	١١,١	١١,١	١١,١	١١,١	١١,٣	١٢,٥	١٢,٦	١٢,٧	١٢,٠	١٢,٢	١٢,٤	١٢,٥	١٢,٦	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	
(١) أجور قطاع الصناعة	٨٨,٨	٧٨,٤	٩٠,١	١٢٥,١	١٣٨,١	١٤٩,٦	١٥٤,٢	١٥٥,٢	١٦٠,٠	١٦٦,٢	١٧٥,٧	٢٦١,٣	٢٧٩,٤	٣١٩,٤	٣٣٠,٥	٤٤٠,٤	٤٦٥,٧	٤٩٩,٠	٥٧٩,٢	٦٧٤,٦	١٠٤٥,٥	١٣٣٣,٧	—	—
(٢) اجمالى الأجور	٥٤٩,٥	٥٦٦,٥	٦١٨,٢	٧٠٦,٧	٧٩٢,٢	٨٩٠,٣	٩٧٩,١	١٠٠٢,٢	١٠٣٢,٢	١١٠٥,٩	١١٧٩,٧	١٣٣٧,٦	١٤٥٩,٤	١٥٩٢,٤	١٧٦٩,١	٢٤٠١,٢	٢٥٨٣,٣	٢٨٢٨,٠	٣٢٢٢,٦	٣٦٢٧,٦	٦١٠٠,٨	١٤٤٩,١	—	—
نسبة (١) : (٢) ٪	١٦,٢	١٣,٨	١٤,٦	١٧,٧	١٧,٤	١٦,٨	١٥,٧	١٥,٥	١٥,٥	١٥	١٤,٩	١٩,٥	١٩,١	٢٠	١٨,٧	١٨,٣	١٨,٠	١٧,٦	١٧,٩	١٨,٦	١٧,١	١٧,٩	—	—
(١) دخل قطاع الصناعة	٢٥٦,٢	٢٨٥,٦	٣٠٩,٩	٣٥٠,٩	٣٦٢,٣	٤٢٢,٤	٤٦٦,١	٤٧٧,٤	٤٦٠,٣	٥٠٢,٩	٥٤٧,٠	٦١١,٢	٥٨٩,٢	٦٢٥,٠	٧٢٢,٥	٨٨٧,٦	٩٩٣,١	١١٩٩,٦	١٣١٨,٩	١٩٥٠,٤	٢٢٩١,٨	٣١٧٠,٢	٤١٥٢,٣	٣٤٧٥,٠
(٢) الدخل القومى	١٢٨٥,٢	١٣٦٢,٥	١٤١١,١	١٥٦٢,٨	١٦٣٩,٦	١٩٧٥	٢١٢٤,١	٢١٩٤,٨	٢١٨٧,٨	٢٣٣٩,٤	٢٥٥٢,٨	٢٧٠٠,٥	٢٩٥٦,٥	٣٢١٦,٩	٤١١٤,٠	٥٠٦١,٣	٦١٦٤,٢	٧٢٩٩,٩	٩٠٠٨,١	١٢٠٦٨,٠	١٩٠٥٩,٠	٢٣٥٧١,٠	٢٢١٥٥,٠	٢٥٥٥٧,٠
نسبة (١) : (٢) ٪	١٩,٩	٢٠,٩	٢١,٩	٢٢,٥	٢٢,٦	٢١,٤	٢١,٧	٢١,٧	٢١,٠	٢١,٥	٢١,٢	٢٢,٦	١٩,٩	١٩,٧	١٧,٨	١٧,٥	١٦,١	١٥,١	١٤,١	١٣,٧	١٢,٠	١٣,٦	١٤,٢	١٣,٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .. الكتاب الاحصائي السنوى .. اعداد متفرقة
الأسعار جارية والوحدة بالمليون جنيه الدخل المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الجارية
العمالة بالألف عامل كل من عام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ الانتاج - الاستثمار - الدخل - العمالة - الأجور - لقطاعى الصناعة والبترول

« ١ » مركز دراسات الجدوى الاقتصادية

نظرا لما يتمتع به بنك التنمية الصناعية من توافر الكوادر والخبرات المتميزة فى مجال دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية ، جعلته فى مقدمة الهيئات المتخصصة فى هذا المجال فى مصر .

وحرصا منه على مد وتوسيع نطاق هذه الخدمات المتميزة ليستفيد بها كل مستثمر يسعى للمساهمة الجادة فى دفع حركة التنمية الاقتصادية فى مصر ، فقد تم انشاء مركز متخصص لدراسات الجدوى الاقتصادية لمستثمرى القطاع الخاص الصناعى والمصريين العاملين فى الخارج بغرض معاونتهم فى بحث وتنمية فرص الاستثمار المتاحة فى مصر ، وفقا لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية باستخدام أحدث الأساليب العلمية المتقدمة .

يقدم مركز دراسات الجدوى خدماته المتميزة الى كل من :

* المصريين العاملين فى الخارج .
* المستثمرين العرب والأجانب .
* مستثمرى القطاع الخاص الصناعى .
* صغار الحرفيين ومستثمرى الصناعات الصغيرة .
* الجمعيات التعاونية الانتاجية .

الخدمات التى يتيحها المركز لعملائه :

* اعداد دراسات الجدوى المبدئية بغرض التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة فى مصر .
* اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الشاملة لكل من .
  - المشروعات الصناعية الجديدة .
  - التوسعات فى مشروعات قائمة .
  - عمليات الاحلال والتجديد والتحديث لمشروعات انتهى عمرها الافتراضى .
* اعداد دراسات الجدوى للمشروعات فى المجالات المختلفة :
  - المشروعات الصناعية .
  - مشروعات التصنيع الزراعى .
  - المشروعات السياحية والخدمات المرتبطة بها .
  - مشروعات الخدمات الأخرى .

* اعداد دراسات ذات طبيعة خاصة او اهداف محددة :

- دراسات السوق وتسويق المنتجات .
- دراسات قطاعية لأسواق المنتجين والمستهلكين .
- دراسات فنية ذات اغراض محددة .
- دراسات مقارنة للبدائل المتاحة لعناصر الانتاج المختلفة .

* دراسة وتقييم المشروعات المتعثرة واقتراح سبل العلاج .
* تقديم المشورات الفنية والمالية والاقتصادية والتسهيلات البنكية والتمويلية المختلفة .

« ٢ » جهاز أمناء الاستثمار الصناعى

* استحدث البنك خدمة جديدة لأول مرة فى مصر فى مجال الاستثمارات الصناعية ، حيث تم انشاء جهاز أمناء الاستثمار الصناعى .

* الخدمات التى يتيحها الجهاز لعملائه :

- تأسيس الشركات والمشروعات الصناعية الجديدة والحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لها من الجهات الرسمية .
- ابرام عقود التأسيس واتمام اجراءات اشهارها وتوثيقها .
- تقديم المشورة والمعونة الفنية والمالية والاقتصادية للمستثمر فى مجال الصناعة .
- الترويج للاكتتاب فى أسهم رؤوس أموال الشركات والمشروعات الصناعية الجديدة أو الزيادة فى رؤوس أموال المشروعات القائمة .
- بحث فرص الاستثمار المتاحة فى مجال النشاط الصناعى وفقا لأولويات خطة التنمية الاقتصادية واحتياجات المستهلكين .
- تنظيم ادارة المشروعات الصناعية ، ومدها باحتياجاتها من الكفاءات والخبرات الفنية والمالية اللازمة للتشغيل .
- بحث سبل تنمية وتنشيط تسويق المنتجات الصناعية والتعريف بها داخل الأسواق الداخلية والخارجية والتصديرية .

للاستعلام :

- المركز الرئيسى
  ١١٠ شارع الجلاء ـ القاهرة
  سجل تجارى : ١٧٦٤٥٩ ـ القاهرة
  تليفون : ٧٧٩١٨٨ ـ ٧٧٩٢٤٧ ـ ٧٧٩٠٨٧
  العنوان التلغرافى : ديفبنك ـ القاهرة
  تلكس : ٩٢٦٤٣ DIBAK-UN
  تليفاكس : القاهرة : ٧٧٧٣٢٤
  ٢٠ شارع عماد الدين ـ القاهرة ـ مبنى يونيكو
- الفروع :
- فرع القاهرة : ١٠٠ شارع الجلاء ـ القاهرة
  تليفون : ٧٧٩٢٤٧ ـ ٧٧٩٠٨٧ ـ ٧٧٩١٨٨ ـ ٧٦٨٩٧٤
- فرع الاسكندرية :
  ٣٤ شارع أحمد يحيي ـ زيزينيا ـ الاسكندرية
  تليفون : ٥٨٦٣٨٣٢ ـ ٥٨٦٦٢٥٩
  تلكس : ٤٦٥٠ DIBAN-UN
  تليفاكس : الاسكندرية : ٣٥٨٦٧٠٧١
- فرع طنطا :
  ٥٤ شارع سعيد ـ طنطا
  تليفون : ٣٢٥٢١٩ ـ ٣٢٨٣٠٣

دليـــل التعامـــل
مــــــــع
بنك التنمية الصناعية

رئيس مجلس الادارة

دكتور كمال ابو العيد

■الادارة :

□مجلس الادارة :

- السـيد الاستاذ الدكتور كمـال أبو العـيد رئيس مجلس الادارة
- السـيد الاستاذ حسـين محمود السـنارى نائب رئيس مجلس الادارة
- السيدة الاستاذة زينب امين الفقي مدير عام وعضو مجلس الادارة
- السـيد الاستاذ محمد عبدالمنعم ترك مدير عا وعضو مجلس الادارة
- السـيد الاستاذ سـمير محمود حمـدى مدير عام وعضو مجلس الادارة
- السـيد الاستاذ الدكتور محمد عبدالعزيز عجمية عضو مجلس الادارة
- السـيد الاستاذ الدكتـور عاطـف السـيد عضـو مجلس الادارة

□مديرو الفروع

- نيرة حلمى السعيد فرع القاهرة
- محمود عبدالمنعم ترك فرع الاسكندرية
- عبدالحميد عمر محمد فرع طنطا

□مراقبو الحسابات

●ابراهيم محمود طلعت
●عيسى عامر

■المركز الرئيسى

● ١١٠ ش الجلاء ـ القاهرة
سجل تجارى : ١٧٦٤٥٩ ـ القاهرة
تليفون : ٧٧٩١٨٨ ـ ٧٧٩٢٤٧ ـ ٧٧٩٠٨٧
العنوان التلغرافى : ديفبنك ـ القاهرة
تلكس : ٩٢٦٤٣
فاكسميل ٧٧٧٣٢٤ القاهرة
● ٢٠ ش عماد الدين ـ القاهرة
تليفون ٧٧٥٠٦٨ ـ ٧٧٥٠٥٢

الفروع

□فرع القاهرة

● ١١٠ ش الجلاء ـ القاهرة
تليفون : ٧٧٩٢٤٧ ـ ٧٧٩٠٨٧ ـ ٧٧٩١٨٨ ـ ٧٦٨٩٧٤
ص . ب ٨١ الفجالة ـ القاهرة

□فرع الاسكندرية

●٦٧ ش طريق الحرية ـ الاسكندرية
تليفون ٤٩٣٣١٣٦ ـ ٤٩٢٥٣٥٥
تلكس : ٥٤٦٥٠
●٣٤ ش احمد يحيى ـ زيزينيا الاسكندرية
تليفون ٥٨٦٣٨٣٢ ـ ٥٨٦٦٣٥٩
ص . ب ٧٦ اسكندرية

□فرع طنطا

●١٤ ش سعيد ـ طنطا
تليفون : ٣٢٥٢١٩ ـ ٣٢٨٣٠٣
ص . ب ١٨ طنطا

الخدمات المصرفية والمزايا التى ينفرد بها البنك

□المساهمة فى رؤوس اموال المشروعات الصناعية
□تقديم القروض بالعملات المحلية والاجنبية تسدد بالعملة المحلية
□تقديم القروض لاجال طويلة تصل الى ١٥ سنة مع فترات سماح تصل الى ٣ سنوات للمشروعات الصناعية الجديدة وكذلك للتطوير والتوسعات للمشروعات القائمة .
□تمويل رأس المال والعامل وعمليات التصدير واوامر التوريد
□تمويل المهنيين والحرفيين لاستخدام المعدات والالات الحرفية
□توفير المعونة الفنية والمالية والادارية لاصحاب المشروعات بالمشاركة مع مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية
□يساهم البنك فى الترويج لمنتجات عملائه بعرضها فى الاسواق المحلية والدولية
□اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية مركز دراسات الجدوى
□تأسيس الشركات والمشروعات الصناعية الجديدة جهاز امناء الاستثمار .

الحرفيون وصغار الصناع .. ماهى المعونات والمساعدات التى يقدمها البنك او يشارك فى تقديمها لهم

●يقوم البنك بتمويل استيراد الماكينات والمعدات لاعادة بيعها للحرفيين وصغار الصناع بنظام التقسيط بشروط ميسرة واسعار فائدة بسيطة مع فترات سماح .

● برنامج المساعدات الفنية الذى يقدمه البنك بالمشاركة مع مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية حيث تنظم برامج تدريبية تشمل تدريب العمالة ومعاونة اصحاب المصانع فى التغلب على المشاكل الفنية والادارية ووضع التصميمات للمنتجات الجديدة .

● يستعين البنك بالخبراء والمتخصصين لخدمة قطاع الصناعات الصغيرة والحرفيين للتغلب على المشاكل التى تواجههم .
● يشترك البنك فى المعارض والاسواق الدولية المحلية والخارجية لعرض عينات من منتجات العملاء .
● يسعى البنك لدى بعض الاجهزة المركزية وشركات القطاع العام لتيسير الاجراءات للعملاء .

الانشطة الجديدة التى استحدثها البنك

أ ـ مركز دراسات الجدوى

نظرا لما يتمتع به بنك التنمية الصناعية من توافر الكوادر والخبراء المتميزة فى مجال دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية جعلته فى مقدمة الهيئات المتخصصة فى هذا المجال فى مصر وحرصا منه على مد وتوسيع نطاق هذه الخدمات المتميزة ليستفيد بها كل مستثمر يسعى للمساهمة الجادة فى دفع حركة التنمية الاقتصادية فى مصر فقد تم انشاء مركز متخصص لدراسات الجدوى الاقتصادية لمستثمرى القطاع الخاص الصناعى والمصريين العاملين فى الخارج بغرض معاونتهم فى بحث وتنمية فرص الاستثمار المتاحة فى مصر ، وفقا لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية باستخدام احدث الاساليب العلمية المتقدمة .

يقدم مركز دراسات الجدوى خدماته المتميزة الى كل من :

* المصريين العاملين فى الخارج
* المستثمرين العرب والاجانب
* مستثمرى القطاع الخاص الصناعى
* صغار الحرفيين ومستثمرى الصناعات الصغيرة
* الجمعيات التعاونية الانتاجية

الخدمات التى يتيحها المركز لعملائه :

* اعداد دراسات الجدوى المبدئية بغرض التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة فى مصر .

● اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الشاملة لكل من :
● المشروعات الصناعية الجديدة
● التوسعات فى مشروعات قائمة
● عمليات الاحلال والتجديد والتحديث لمشروعات انتهى عمرها الافتراضى .

★اعداد دراسات الجدوى للمشروعات فى المجالات المختلفة :
- المشروعات الصناعية
- مشروعات التصنيع الزراعى
- المشروعات السياحية والخدمات المرتبطة بها
- مشروعات الخدمات الاخرى

★ إعداد دراسات ذات طبيعة خاصة او اهداف محددة :
- دراسات السوق وتسويق المنتجات
- دراسات قطاعية لاسواق المنتجين والمستهلكين
- دراسات فنية ذات اغراض محددة
- دراسات مقارنة للبدائل المتاحة لعناصر الانتاج المختلفة

★دراسة وتقييم المشروعات المتعثرة واقتراح سبل العلاج
★تقديم المشورات الفنية والمالية والاقتصادية والتسهيلات البنكية والتمويلية المختلفة .

٢ ـ جهاز أمناء الاستثمار

استحدث البنك خدمة جديدة لاول مرة فى مصر فى مجال الاستثمارات الصناعية ، حيث تم انشاء جهاز امناء الاستثمار الصناعى

★ الخدمات التى يتيحها الجهاز لعملائه
- تاسيس الشركات والمشروعات الصناعية الجديدة والحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لها من الجهات الرسمية
- ابرام عقود التاسيس واتمام اجراءات اشهارها وتوثيقها
- تقديم المشورة والمعونة الفنية والمالية والاقتصادية للمستثمر فى مجال الصناعة
- الترويج للاكتتاب فى اسهم رؤوس اموال الشركات والمشروعات الصناعية الجديدة او الزيادة فى رؤوس اموال المشروعات القائمة .
- بحث فرص الاستثمار المتاحة فى مجال النشاط الصناعى وفقا لاولويات خطة التنمية الاقتصادية واحتياجات المستهلكين
- تنظيم ادارة المشروعات الصناعية ومدها باحتياجاتها من الكفاءات والخبرات الفنية والمالية اللازمة للتشغيل
- بحث سبل تنمية وتنشيط تسويق المنتجات الصناعية والتعريف بها داخل الاسواق الداخلية والخارجية والتصديرية .

من الذى يحق له التقدم بطلب الحصول على قرض او تسهيل من البنك

١ ـ اصحاب المشروعات الصناعية لكافة القطاعات (عام ـ خاص ـ تعاونى)
٢ ـ الحرفيون واصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة
٣ ـ اصحاب مشروعات الامن الغذائى والتصنيع الزراعى
٤ ـ اصحاب المشروعات السياحية والفندقية
٥ ـ اصحاب عقود التصدير واوامر التوريد
٦ ـ اصحاب مشروعات التشييد ومواد البناء والمقاولات
٧ ـ المهنيون من الاطباء والمهندسين .. وغيرهم .
٨ ـ اصحاب معامل التحاليل ومراكز الابحاث الطبية والمستشفيات .

انواع القروض والتسهيلات

تنقسم انواع القروض والتسهيلات التى يقدمها البنك الى :

اولا : قروض بالعملة المحلية :

أ ـ قروض قصيرة الاجل :
مدتها : سنة قابلة للتجديد حتى ٣ سنوات وفقا لحاجة العمل .
الغرض :
- توفير المواد الخام اللازمة للصناعة
- تعويض العجز وتوفير السيولة فى راس المال العامل
- تمويل عمليات التصدير الراسية على العملاء من بداية الانتاج حتى الشحن
- تمويل اوامر التوريد
- اصدار خطابات تعهد (ضمان) يصدرها البنك
- تسهيلات بضمان الكمبيالات
- تسهيلات لشراء خامات ومستلزمات انتاج بضمان الرهن الحيازى

ب ـ قروض متوسطة وطويلة الاجل
مدتها : اكثر من سنة الى ٥ سنوات للقروض المتوسطة
من ٥ سنوات حتى ١٥ سنة للقروض طويلة الاجل

الغرض
*التوسع في المشروعات القائمة
*احلال الوسائل والاساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة
*انشاء مشروعات الجديدة

ثانيا : قروض بالعملات الاجنبية متوسطة وطويلة الاجل تسدد بالعملة المحلية

الغرض
*استيراد الالات والمعدات ومستلزمات الانتاج من الخارج
*احلال الات جديدة محل الات قديمة بهدف تطوير الانتاج

المستندات المطلوبة

أ ـ الحصول على قرض او تسهيل لمشروع جديد

(١) عقد الشركة
(٢) صورة من السجل التجارى وتجديداته وتعديلاته
(٣) عقد ملكية الارض المقام عليها المصنع ان كان مملوكا او عقد الايجار اذا كان مؤجرا من الغير واخر ايصال تسديد للايجار
(٤) رخصة تشغيل المصنع
(٥) الموافقات الرسمية على اقامة المشروع الصادرة من الهيئة العامة للتصنيع او الهيئة العامة للاستثمار او وزارة الزراعة حسب طبيعة المشروع
(٦) ثلاثة عروض للالات المطلوب تمويل استيرادها من الخارج صادرة من ثلاث شركات مختلفة مع تحديد العرض المختار واسباب اختياره عروض بالالات المطلوب تمويلها كبضاعة حاضرة بالسوق المحلى باسم بنك التنمية الصناعية
(٧) مقايسة الاعمال المدنية والانشاءات اعمال كميات ـ قيمة) اللازمة لاقامة المشروع
(٨) تقديم موافقات الجهة المختصة على امداد المشروع باحتياجاته من المرافق (كهرباء ـ مياه ـ صرف صحى)
(٩) الميزانيات العمومية والحسابات الختامية عن ثلاث سنوات سابقة معتمدة من المحاسب القانونى للمنشأة فى حالة مشروع التوسع
(١٠) المستندات الدالة على الموقف الضريبى (نماذج الربط ـ ايصالات السداد . الخ) وكذا الشركاء المتضامنون على انشطتهم الاخرى .

(١١) المستندات الداله على موقف المنشأة قبل هيئة التأمينات الاجتماعية والضرائب
(١٢) صورة السجل الصناعى للمنشأت الملتزمة بالقيد بالسجل
(١٣) شهادة بعدم صدور احكام اشهار افلاس او صلح واق من الافلاس لمدة خمسة عشر عاما سابقة وكذا شهادة عدم وجود برتستو عدم دفع لمدة سنة سابقة تجهز هذه الشهادات لتقديمها لادارة القضايا قبل اتمام التعاقد على القرض المطلوب

المستندات المذكورة اعلاه تمثل المستندات الاساسية المطلوبة لامكان قيام الجهاز المتخصص بالبنك باجراء دراسة الجدوى للمشروع والتى على ضوء ماتظهره من نتائج يتخذ القرار فى ادارة البنك فى شأن التمويل المطلوب .

ب - الحصول على قرض او تسهيل لمشروع قائم :

● التوسع فى المشروع

طبيعة التوسع (احلال ـ اضافة)
مصادر التمويل
العمالة المطلوبة للتوسع
القوى المحركة
الالات المطلوبة

● البيع بالتقسيط

عرض للالات المطلوب شراؤها
الربحية التى ستحقق بعد الشراء
توافر المكان المناسب

● تمويل عقود التصدير

تقديم عقود التصدير للبنك مع شرط الموافقة على التنازل
موافقة البنك المفتوح لديه الاعتماد

● تمويل اوامر التوريد

تقديم اوامر التوريد وشروط البنك
الموافقة على تحويل المستحقات الى البنك
دراسة قدرة العميل على التوريد

● الرهن الحيازى

بيان بالمواد الخام او التامة الصنع المراد تخزينها
مدى صلاحية المواد المخزنة
توفر مخزن صالح للرهن الحيازى

●استيراد الالات
٣ عروض للالات المطلوب شراؤها
الموافقات الرسمية على اقامة المشروع
الصادرة من الهيئة العامة للتصنيع والهيئة العامة للاستثمار او وزارة الزراعة حسب طبيعة المشروع .

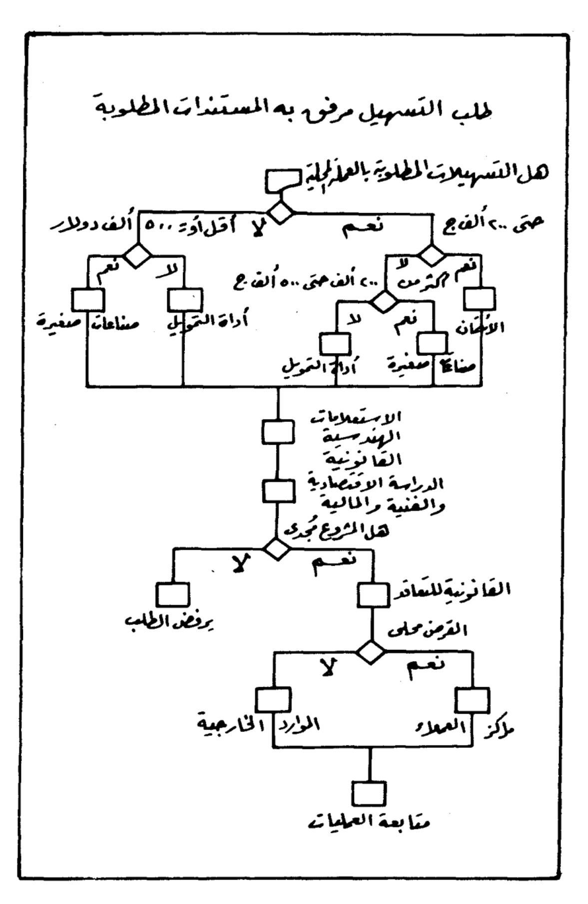
الضمانات التى يطلبها البنك
الضمان الاول للبنك هو الثقة فى عملائه .

الضمانات :

١ ـ الرهن العقارى (ارض ـ مبانى)
٢ ـ الرهن التجارى (المقومات المادية وغير المادية للمشروع)
٣ ـ الرهن الحيازى (للخامات ومستلزمات الانتاج والبضائع المصنعة والنصف مصنعة)
٤ ـ التنازل عن المستحقات فى المقاولات وعمليات التوريد (حوالة حق)
٥ ـ خصم الكمبيالات والسندات الاذنية
٦ ـ الرهن الحيازى للاوراق المالية (اسهم وسندات)
٧ ـ خطابات الضمان المصرفية
٨ ـ الكفالات العينية والضمانات الشخصية

---

* ضمان الكمبيالات
*التامين النقدى
*ضمان بوليصة التامين



طلب التسهيل مرفوع به المستندات المطلوبة
هل التسهيلات المطلوبة بالعملة المحلية
حتى ٢٠٠ ألف ج
نعم
لا
أقل أو= ٥٠٠ ألف دولار
نعم
لا
أكثر من ٢٠٠ ألف حتى ٥٠٠ ألف ج
نعم
لا
الائتمان
صناعات صغيرة
أداة التمويل
نعم
لا
صناعات صغيرة
أداة التمويل
الاستعلامات الهندسية القانونية
الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية
هل المشروع مجدى
نعم
لا
رفض الطلب
القانونية للتعاقد
القرض محلى
نعم
لا
مراكز العملاء
الموارد الخارجية
متابعة العمليات

مؤتمر التنمية الصناعية
الفكــــرة والفلســفة

رأى البنك ان يعقد مؤتمرا عن التنمية الصناعية فى مصر لتتسع المناقشة الديمقراطية لدور البنك امام كبار المسئولين بالدولة ، وجمهور المتعاملين والعملاء ، ورجال الصحافة والاعلام .

ذلك ان رسم استراتيجية بنك على هذا المستوى من الأهمية لايصح ان تكون عمل فرد واحد او مجموعة واحدة ، وانما هى تحقق نجاحا حينما تكون نتاج افكار متعددة عبرت عن نفسها بصراحة .

ان وجهة نظر البنك تحددت فى الاستراتيجية المقترحة التى عرضها ثالث ايام المؤتمر .

أما اليومان الأول والثانى للمؤتمر فقد تناولا موضوعات هامة هى :

ـ « التنمية الصناعية فى مصر » تحدث عنها وزير الصناعة السابق المهندس فؤاد ابوزغلة ، بالاضافة الى ندوة عن « السياسات الاقتصادية وآثارها فى التنمية الصناعية » والتى تحدث عنها وزير الاقتصاد السابق د . سلطان ابوعلى .

ـ كما تحدث الدكتور محمد عبدالفتاح منجى نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع عن موضوع « الصناعات الصغيرة والحرفية » وتناول الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات المصرية موضوع « الترويج لمشروعات التنمية الصناعية فى مصر » ، كما دارت ندوة عن « المعوقات التى يواجهها العملاء مع بنك التنمية الصناعية » حيث تحدث الدكتور جمال الناظر عن جمعية رجال الأعمال ، وعقب عليه مجموعة من كبار عملاء البنك ، وتمت مناقشة موضوع « المستثمر الصناعى وقضايا سعر الصرف » حيث تحدث الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق فى هذه المشكلة .

وبناء على ماتقدم ، يمكن القول بأن هذا المؤتمر استهدف الى : ـ

١ ـ اتاحة تفاعل بين كل من المستثمر الصناعى والمسئولين التنفيذيين لانجاز اهداف التنمية الصناعية ، ولاقرار الملامح الرئيسية لاستراتيجية بنك التنمية الصناعية فى المرحلة القادمة .

٢ ـ اتاحة تنسيق افضل بين البنك ـ كمؤسسة لتمويل التنمية

الصناعية ـ ومختلف الهيئات الرسمية والجمعيات والاتحادات والغرف المعنية بهدف الوصول لكفاءة اكبر فى خدمة التنمية الصناعية .

٣ ـ التركيز على اهمية القطاع الخاص الصناعى ، وبلورة مفاهيم التنمية الصناعية ، واستراتيجيتها وسياساتها ، ومدى ماتستحقه من اهتمام لأهداف التنمية الاقتصادية .

٤ ـ توضيح الامكانيات واشكال المعونة المالية والفنية المختلفة التى يستطيع بنك التنمية الصناعية تقديمها فى خدمة المستثمر الصناعى .

٥ ـ الوصول الى توصيات لمواجهة المشكلات وازالة معوقات التنمية الصناعية فى مصر .

□ المؤتمر الأول

لبنك التنمية الصناعية

دور بنك التنمية الصناعية فى التنمية الصناعية لمصر

القاهرة ١٠ ـ ١٢ يوليو ١٩٨٨
فندق سياج بيراميدز بالهرم

■ اليوم الأول | ١٠ـ٧ـ١٩٨٨ م |

الساعة ٩ ص : تسجيل المشاركين ٠

جلسة الافتتاح :

(٩,٣٠ ـ ١٠,٣٠ ص)

كلمة الدكتور كمال ابو العيد رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية
كلمة الدكتور يسرى على مصطفى وزير الاقتصاد
كلمة المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة
كلمة الدكتور محمود صلاح حامد محافظ البنك المركزى المصرى
كلمة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء

(١٠,٣٠ ص الى ١١ ص) توديع رئيس مجلس الوزراء من (١١ ص الى ١١,٣٠ ص) شاى/قهوة ..

الجلسة الصباحية :

من (١١,٣٠ ص الى ١ م)
الموضوع التنمية الصناعية فى مصر
رئيس الجلسة الدكتور على لطفى
المتحدث الدكتور فؤاد ابو زغلة
المعقب الدكتور سليمان نور الدين

الجلسة المسائية :

من (٣م الى ٥ م) .
الموضوع ندوة عن السياسات الاقتصادية وآثارها فى التنمية الصناعية
رئيس الجلسة الدكتور حامد السايح
المتحدث الدكتور سلطان ابو على
المعقب الدكتور وجيه شندى

اليوم الثانى | ١١-٧-١٩٨٨ م

الساعة ٩. ص : التسجيل للمؤتمر .
الجلسة الصباحية الأولى :
من ٩,٣٠ ص الى ١٠,٣٠)
الموضوع الصناعات الصغيرة والحرفية
رئيس الجلسة الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن
المتحدث الدكتور محمد عبدالفتاح منجى
المعقب الاستاذ سيد زكى
استراحة من ١١ الى ١١,٣٠ (شاى - قهوة)

الجلسة الصباحية الثانية :

من (١١,٣٠ ص الى ١ م) .
الموضوع الترويج لمشروعات التنمية الصناعية فى مصر
رئيس الجلسة الدكتور فؤاد هاشم
المتحدث الدكتور عادل جزارين
المعقب الدكتور محيى الدين الغريب

الجلسة المسائية :

من (٣م الى ٥ م)

الموضوع ندوة عن المعوقات التى يواجهها العملاء مع بنك التنمية الصناعية

رئيس الجلسة ـ الدكتور فؤاد ابو زغله

المتحدث (جمعية رجال الأعمال ـ دكتور/ جمال الناظر)

المعقبون ـ اللواء احمد عرفه

(رئيس مجلس ادارة شركة جولدن تكس)

ـ الاستاذ محمد محمد ابوالعنين

(رئيس مجلس ادارة شركة سيراميكا كليوباترا)

ـ الاستاذ محمد ابوالعنين

(رئيس شركة الاسماعيلية للملابس)

ـ الاستاذ محمد حسين جنيدى

(رئيس مجلس ادارة شركة جنيدى للصناعة)

■ اليوم الثالث | ١٢ـ٧ـ١٩٨٨ م

الساعة ٩ ص : التسجيل للمؤتمر :

الجلسة الصباحية الأولى :

من (٩,٣٠ ص الى ١٠,٣٠ ص)

الموضوع المستثمر الصناعى وقضايا سعر الصرف

رئيس الجلسة الدكتور عبدالعزيز حجازى

المتحدث الدكتور مصطفى السعيد

المعقب الدكتور سمير طوبار

استراحة من ١١ ص الى ١١,٣٠ (شاى ـ قهوة)

الجلسة الصباحية الثانية :

من (١١,٣٠ ص الى ١ م)

الموضوع استراتيجية مقترحة لبنك التنمية الصناعية

المتحدث الدكتور كمال ابوالعيد

دور بنك التنمية الصناعية فى التنمية الصناعية لمصر

■ كلمة الدكتور كمال ابو العيد

رئيس مجلس ادارة

بنك التنمية الصناعية

باسم الله ، نبدأ المؤتمر الاول لبنك التنمية الصناعية الذى ينعقد اليوم تحت رعاية السيد الاستاذ الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ويشرفنا حضور السادة الاساتذة الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى والدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء السابق والاساتذة نواب رئيس مجلس الوزراء وسيادة الاستاذ الدكتور محافظ البنك المركزى المصرى والاساتذة الوزراء والاساتذة رؤساء البنوك والاساتذة عملاء البنك وضيوفه .

وان بنك التنمية الصناعية ليسعده حضوركم المؤتمر الاول للبنك بل ويحمد الله على ان سمحت ظروف وارتباطات استاذى سيادة رئيس مجلس الوزراء بحضوره لان ذلك يعنى بكل وضوح مدى اهتمام الحكومة بدور القطاع الخاص فى التنمية الصناعية .

ولقد بدأت فكرة هذا المؤتمر ، حين كلفنى سيادة الاستاذ الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى المصرى يوم ان تسلمت عملى فى هذا البنك العظيم ان اقدم لسيادته استراتيجية جديدة لبنك التنمية الصناعية . وكان على ان انتظر قليلا حتى اتفهم طبيعة عملى الجديد وطبيعة نشاط هذا البنك الرائد . وقد اقتضى ذلك منى ان اتعرف على عملية الانتاج الصناعى فى مصر ووسائل تمويلها وطبيعة رجالها ، والحق اقول اننى بعد ان لمست الجهد الهائل الذى يبذله هؤلاء الرجال الشرفاء من مستثمرى القطاع الخاص الذين اختاروا الصناعة لمصر طريقا لاستثماراتهم ان هؤلاء

الرجال ومعظمهم من عملاء بنك التنمية الصناعية هم طائفة من الرواد الذين اختاروا الطريق الصعب من اجْل بلدهم ولكن هذا الطريق الصعب هو الطريق الوحيد لتنمية البلاد فالاستثمار الصناعى كما هو معلوم ليس سريع العائد كالاستثمار التجارى ، ويحتاج الى دراسات عديدة ومتنوعة ومتعمقة ، كما يحتاج الى مجموعة كبيرة من التراخيص والى متابعة يومية واتباع لاساليب العصر ، ولكنه فى النهاية يعطى املا لامة ويفتح باب الرزق لابنائهاويقيم مجتمعا جديدا يتكلم لغة العصر لغة السرعة والدقة والتكنولوجيا وهذه امور لصيقة بالمجتمعات الصناعية وحدها .

وحين تعرفت على المشروعات وعلى اربابها واستمعت طويلا لشكاواهم والامهم واَمالهم ، رأيت ان يكون اعداد استراتيجية البنك المستقبلة صدى وتعبيرا عن طموحاتهم فى البنك الذى هو جزء من الدولة التى تسعى بجميع الوسائل لانجاح عمليات النماء الاقتصادى ومن ثم فقد اقترحت على سيادة محافظ البنك المركزى المصرى ان يكون رسم استراتيجية بنك التنمية الصناعية عملا علنيا يشارك فيه المنتجون انفسهم ومعهم ومن حولهم ولصالحهم ائمة الفكر الاقتصادى والصناعى المصرى ، وبعد الحوار والمناقشة والاستماع الى الاراء جميعا واخراج مافى الصدور ، يمكن ان نرسم معا استراتيجية للبنك تأتى من جهد كافة اصحاب المصالح الذين هم فى النهاية لايعملون الا لصالح مصر ، ومصر وحدها .

ولقد ادت بى هذه الوسيلة الى اكتشاف ان مصر لازالت بخير ، وانها ستظل إن شاء الله بخير الى يوم القيامة ، ويبدو انه حتى مع وجود بعض الاحباط . فان هناك جبالا من الامل فى داخل صدور رجال مصر الافياء ، ذلك اننى ما ان فاتحت علماء مصر الافاضل ومنهم من كان فى قمة المسئولية التنفيذية من رؤساء للوزارة ووزراء واساتذة جامعات ورؤساء بنوك ، الا ورايتهم جميعا يتسابقون فى مساعدتى على انجاح هذا المؤتمر حبا فى مصر ورغبة فى مزيد من الاصلاح . انهم يساعدون شعبهم بعد ان تركوا مواقع المسئولية الوزارية ، لان فى قلوبهم حبا لمصر ورغبة فى المساعدة وهم اذ يساعدون هذا البنك الصغير على اداء مهمته ، فانهم يؤدون خدمة عظمى لمصر ولابناء مصر وللمستثمرين الصناعيين فى مصر .

فالى الاجيال القادمة جميعا هؤلاء الذين تحفر لهم الدولة ومسئولوها صخور التنمية لخلق فرص العمل حتى تكون لهم

معيشه افضل ، والى هؤلاء الرجال الذين اختاروا الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص طريقا لنماء مصر اقول لهم ان رجالات مصر ومسئوليها الذين اعدوا هذا المؤتمر على اكتافهم فكرا وعملا وتخطيطا ويكفي انهم تركوا اعمالهم وحضروا متبرعين للاشتراك في مناقشات المؤتمر ولم يكن ذلك كله الا حبا في مصر .

والواقع ياسيادة الرئيس ان هذا البنك الصغير هو البنك الذى يحمل اسمه وفي ذاته وظيفته ومهمته العظمى هو بنك للتنمية الصناعية وكثيرا ما اقول انه ليس هو البنك الصناعي الذى يمكن ان يمول اية صناعة ولكنه البنك الذى يمول الصناعة التى تنمى مصر ، هو بنك لتنمية صناعة مصر ، ولذلك فهو يهتم كثيرا بالصناعات التي تزيد من كم التصدير وتغني عن الاستيراد وتفتح ابواب العمل لابناء مصر .

ان هذا البنك العظيم يملك ياسيادة الرئيس مجموعة من الشباب الذين لامثيل لهم في اى بنك آخر ، واعتقد ان السنوات العشر القادمة ستشهد تحول هذا البنك الى بنك عملاق بفضل جهود هؤلاء الشباب وسترون إن شاء الله ان القيادات الجديدة للقطاع المصرفي في المستقبل القريب ستخرج من هذا البنك الصغير الذى لديه اكبر مجموعة من المتخصصين في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية للقطاع الخاص في مصر .

ولقد حدث بعض التطور ياسيادة الرئيس في الفترة الماضية ففضلا عن التطور المظهرى للبنك باعتبار ان البنوك مؤسسات لابد وان تكون في مظهر يليق بمهمتها الا ان هنالك ايضا بعض المؤشرات التي تشهد على تطوير البنك من الناحية الموضوعية فمثلا :

* بلغ اجمالى قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية التى منحها البنك لعملائه ١٣٩٩ مليون جنيه منها مايعادل ٤٧ ٪ بالعملات الاجنبية استفاد منها ١٣٧٠٣ مشروعا في اطار برنامج استثمارى ضخم للقطاع الخاص الصناعي بلغت جملة تكاليفه اكثر من ٣١٠٤ مليون جنيه .

* ساهم البنك في رؤوس اموال عدد من المشروعات الرئيسية التي تخدم اهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بلغت جملة رؤوس اموالها نحو ١٩٨ مليون جنيه .

*في سبيل توسيع نطاق خدمات البنك لعملائه فان البنك يقوم حاليا بالانتهاء من اجراءات انشاء فرعين في كل من مدينة العاشر

من رمضان ومحافظة بور سعيد وجارى دراسة انشاء فروع جديدة فى كل من المدن الصناعية الجديدة (٦ اكتوبر ـ ١٥ مايو ـ مدينة السادات) بالاضافة الى فروع اخرى فى محافظات الاسماعيلية ودمياط والمنيا .

*كما استحدث البنك خدمات جديدة للمستثمرين المصريين العاملين فى الخارج وللقطاع الخاص الصناعى وذلك عن طريق انشاء مركز لدراسات الجدوى الاقتصادية وهو مركز بحث يقوم باعداد الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية باستخدام الاساليب العلمية المتعارف عليها ، وكذلك جهاز امناء الاستثمار الصناعى وهو جهاز يعاون المستثمرين فى اتمام اجراءات تاسيس مشروعاتهم ووضعها فى حيز التنفيذ .

*كذلك فان المشروعات التى مولها البنك قد اتاحت ٢٧٦ الف فرصة عمل جديدة كما حققت مشروعات البنك قيمة مضافة تزيد عن ١٣٢٥ مليون جنيه للاقتصاد القومى .

وانني فى النهاية ياسيادة الرئيس لاقول امامكم ان اهم منجزات البنك فى المرحلة الاخيرة هى ذلك الشعور الذى اصبح يسود كل العاملين وهو الشعور بقومية عملهم وجهدهم فكل مايقومون به من تضحية وكفاح من اجل تطوير البنك انما هو عمل قومى لايمكن ان يقاس الجهد فيه بمرتب او بمكافاة لأن الاعمال القومية التى تستهدف صالح مصر تخضع لمقاييس اخرى غير ذلك كله .

ويكفى اننا قد اصبحنا الان بنكا فى خدمة مصر وذلك يكفينا ففى حب مصر كل شىء يهون . عاشت مصر وعاش المخلصون من ابنائها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة الاستاذ الدكتور يسرى مصطفى
وزير الاقتصاد

الاستاذ الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى
الاستاذ الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء
السادة الوزراء ، السيدات والسادة الحاضرون

يسعدنى ان اشارك فى افتتاح هذا المؤتمر الذى نتطلع الى توصياته ونتائجه بكل الاهتمام لما يمثله موضوعه من اهمية كبيرة تمس مجالات عديدة لها مكانتها فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ومن مظاهر التوفيق ، ان ينعقد المؤتمر فى هذا الوقت الذى يواكب بداية السنة الثانية من سنوات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى اعطت اهتمامها لدعم الانتاج والانتاجية واثراء القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى ، وتحقيق معدلات طموحه فى مجالات التصدير للاسواق الخارجية .. وذلك من خلال مشاركة اكبر بين القطاع العام والقطاع الخاص فى تحقيق اهدافها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ان هذا المؤتمر يمثل اهتماما خاصا بقضية الانتاج واسهاما من بنك التنمية الصناعية فى تناول هذه القضية التى دعا السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الى مؤتمر يتناولها خلال سنة ١٩٨٨

ولاشك ان التنمية الصناعية فى مصر خلال المدة القادمة تمثل اهم جوانب قضية التنمية بصفة عامة ، ذلك انها تتطلب اهتماما كبيرا من كافة مستويات الادارة الاقتصادية والمالية والانتاجية فى مصر ، حتى يمكن أن يتحقق معدل نمو صناعى موجب ومتنامى خلال الفترة المقبلة ، بعد ان شهد هذا المعدل تقلبات متعددة منذ عام ١٩٥٧ ، وحتى الان ، حيث وصل الى حوالى ٨ ٪ سنويا فى المتوسط خلال سنوات الخطة الخمسية السابقة .

ولعل من اهم المعالم التى تتسم بها فترة التنمية الحالية ، المشاركة الكبيرة المستهدفة للقطاع الخاص فى التنمية الاقتصادى عامة ، وفى التنمية الصناعية على وجه الخصوص ، حيث تبلغ مساهمة القطاع الخاص المستهدفة فى الزيادة فى الانتاج مابين سنتى ٨٦/٨٧ و ٩١/٩٢ نسبة ٥٢,٤ ٪ ونسبة ٥١,٦ ٪ فى الزيادة المستهدفة فى الناتج ، كما تقدر الاستثمارات المخططة فى المشروعات الصناعية خلال الخطة الخمسية الحالية بنحو ١٢,٢ مليار جنيه منها ٦,٤ مليار جنيه للقطاع الخاص

ويهمنى فى هذا المقام ان أؤكد على احدى الحقائق الهامة فى تجارب التنمية الاقتصادية ، وهى ان نجاح الاداء الاقتصادى يرتبط الى حد بعيد بوضوح الاستراتيجيات والاهداف من جهة وبسلامة السياسات وتناسقها من جهة اخرى ، وعلى ذلك فان نجاح بنك التنمية الصناعية باعتباره اهم مؤسسة تمويلية مصرية متخصصة فى مجال التنمية الصناعية ، يرتبط الى حد كبير بمدى اتساق توجهاته وسياساته ، مع اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة القادمة ، ومن اهمها :

- التصنيع من اجل التصدير ، ومايتطلبه النجاح فى ذلك من دعم للجهود التى تبذل فى سبيل تغيير اسلوب الانتاج بترشيد التكلفة بالجودة المتميزة
- التصنيع من اجل التنمية الاجتماعية ، بما يعنيه هذا من اهتمام بالبعد المكانى والسكانى للتنمية
- تعميق التصنيع ، باعطاء اهتمام اكبر للتصنيع الانتاجى ، وذلك بعد تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الصناعات الاستهلاكية

ولا يخفى ان اسهام بنك التنمية الصناعية وغيره من المؤسسات التمويلية التى تمول النشاط الصناعى فى مصر ، فى تحقيق هذه الاهداف يتطلب فهما واعيا لها ، ينعكس على ضرورة اتباع السياسات واتخاذ القرارات المناسبة فى مجالات عديدة من جهة ، رفع كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج واستغلال الطاقات العاطلة ، والتخلص من المخزون الراكد ، الوصول الى حلول سريعة مع الشركات المتعثرة التى تمثل جزءا من الطاقة الانتاجية المعوقة فى الاقتصاد المصرى ..

ويهمنى فى نهاية هذه الكلمة القصيرة ، أن احيى جميع الجهود التى بذلت لاقامة هذا المؤتمر الهام ، وأتمنى لحضراتكم جميعا كل التوفيق فى سبيل خدمة بلادنا العزيزة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة المهندس محمد عبد الوهاب
وزير الصناعة

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء
الاخوة الوزراء
السيدات والسادة

انه لمبادرة طيبة ان يقوم احد بنوك القطاع العام بالدعوة لمثل هذا المؤتمر وذلك لبحث مجالات التنمية الصناعية ومايعترضها من مشاكل وعقبات وكيفية السبل التى يمكن بها علاج تلك المشاكل والعقبات من خلال ماتسفر عنه المناقشات ومايقدم من ابحاث من السادة العلماء الافاضل المشاركين فى هذا المؤتمر

ويجدر فى هذا المقام الاشادة بالدور الكبير الذى أداه بنك التنمية الصناعية على مدار مايزيد على اثنى عشر عاما فى خدمة القطاع الخاص الصناعى تنمية وتطويرا

وقد اتسق دور البنك دائما مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الدولة لتوفير الرفاهية للمواطنين ، وقد تم تجسيد ذلك فى الخطة الخمسية الثانية ٨٧ ـ ٨٨ ـ ١٩٩٢/٩١ حيث اعطت اهتماما خاصا لقطاعات الانتاج السلعى مركزة الاهتمام على القطاع الصناعى الذى خصصت له حوالى

٦,٤ مليار جنيه مقارنه بـ ١,٨ مليار جنيه فى الخطة السابقة .

ورغم الاسباب العديدة وراء تزايد الاهتمام بالقطاع الصناعى فان تخفيض معدلات البطالة ورفع مستوى التشغيل هدف يستحق المزيد من الاهتمام حيث تشير البيانات الاولية للتعداد الاخير لارتفاع معدلات البطالة

لقد أمكن التغلب على العديد من مشكلات التنمية الصناعية الا ان ازدهار القطاع الخاص الصناعى يتطلب التغلب على عدد من المعوقات اهمها :ـ

١) مشكلة عدم ثبات سعر الصرف
٢) مشكلة عدم تناسب اسعار الضرائب مع ماتحققه الصناعة من ارباح قياسا الى الارباح التجارية
٣) مشكلة ارتفاع سعر الفائدة على القروض الصناعية وكذلك ارتفاع التعريفة الجمركية على الخامات ومستلزمات الانتاج الصناعى
٤) بذل المزيد من الجهد والاهتمام وازالة المعوقات امام المشروعات الصغيرة والحرفيين

وأنى لارجو لمؤتمركم هذا كل توفيق وان يسفر عن نتائج ايجابية ذات اثر فعال على مسيرة التنمية الصناعية فى مصر .

كلمة الاستاذ الدكتور صلاح حامد
محافظ البنك المركزى

السيد الاستاذ الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء
السادة نواب رئيس مجلس الوزراء
السادة الوزراء ورؤساء البنوك
السادة الحاضرون

ارحب بكم جميعا فى المؤتمر الاول لبنك التنمية الصناعية وهو بنك من بنوك القطاع العام خصصه المشرع وحدد اغراضه فى النهوض بالصناعة المصرية والقيام بجميع الاعمال المصرفية المتعلقة بها ومباشرة الخدمات المصرفية لوحدات الانتاج الصناعية والحرفية

واننا لنعتز بفكرة هذا المؤتمر ونتوقع له النجاح باذن الله ذلك انكم سترون خلال الايام القادمة مدى اهمية الموضوعات التى اتاحها هذا المؤتمر ووضعها على بساط البحث ، وترون ايضا عمق الفكر الذى يصدر عن مجموعة من كبار اساتذة الاقتصاد والصناعة وقيادات العمل المصرفى والصناعى فى مصر

ولقد اعجبنى قيام بنك التنمية الصناعية بوضع استراتيجيته المقترحة امام الكافة فى علانية وديمقراطية لتكون محلا للنقاش العام وان خروج هذه الاستراتيجية من خلال المناقشة والحوار والرأى والرأى الاخر لابد ان ينتهى ان شاء الله الى سياسة مستقبلية محددة نرجو لها التوفيق والنجاح فى خدمة مصر

السادة الزملاء

ان البنك المركزى المصرى يلاحظ ويراقب الجهود التى تبذل حاليا لوضع بنك التنمية الصناعية فى وضعه الصحيح الذى يناسب اهمية الدور الذى نعلقه عليه .

ولاشك ان هناك تغيرات محددة قد تمت فى هذا البنك نلمسها جميعا ونشجعها وندعمها تحقيقا للتنمية الصناعية المأمولة للقطاع الخاص وهو قطاع تولية الحكومة اهتماما كبيرا فى الوقت الحاضر

ايها السادة

ان الحكومة تدعم القطاع الخاص وتعلق اهمية كبيرة على دوره فى الصناعة المصرية التى هى فى اتجاه نماء الوطن : زيادة فى التصدير وتقليل من الواردات وفتح فرص عمل جديدة وتصحيح لميزان المدفوعات

ولذلك فاننا نشكر لبنك التنمية الصناعية انه قدم قضايا القطاع المصرفى للمناقشة الجماهيرية فى جو علمى واضح ، وافسح صدره لعملائه ليقولوا كلمتهم فى انجازات البنك وليشاركوا فى رسم استراتيجيته

ولقد لمست شجاعة البنك فى تخصيص ندوة من ندوات المؤتمر لبحث المعوقات التى يصادفها عملاء البنك فى تعاملهم معه .. واننى اعتقد ان هذا المؤتمر فرصة طيبة لتعبير العملاء عن مشاكلهم فى التعامل مع البنك ، ومن المؤكد ان البنك سيأخذ مقترحات العملاء فى الاعتبار عند رسم سياسته الجديدة

وان الشىء الملفت للنظر حقا هو ان ادارة البنك هى التى افسحت صدرها لسماع نقد العملاء وهذه بادرة طيبة نرجو من البنوك جميعا ان تحذو حذوها حتى نرى العمل المصرفى فى مصر تظلله الثقة المتبادلة بين العملاء وادارات البنوك ذلك اننا جميعا بنوك وعملاء فى النهاية نحن جميعا فى خدمة مصر .

وفقكم الله واتمنى للمؤتمر النجاح ولادارة البنك التوفيق فيما نسعى اليه من تطوير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد الأستاذ الدكتور عاطف صدقى
رئيس الوزراء

فى افتتاح المؤتمر الأول
لبنك التنمية الصناعية

انه لمن دواعى سرورى أن اقوم اليوم بافتتاح المؤتمر الأول لبنك التنمية الصناعية ، حيث يأتى هذا المؤتمر فى وقت تركز فيه الدولة كل جهودها لدفع وحفز نمو قطاعات الانتاج السلعية بوجه عام ، وقطاع الانتاج الصناعى بوجه خاص .

ولعله من المبشر بالخير أن يشارك فى هذا المؤتمر خيرة رجال مصر وخبراؤها ، ممن يمارسون العمل التنفيذى بالفعل ، أوم من سبق لهم ممارسته ، كذلك من يشاركون بأيديهم فى حقل الانتاج .

كما أنه من دواعى التفاؤل أن يكون الداعى لهذا المؤتمر هو بنك التنمية الصناعية الذى يشارك فى دفع التنمية الصناعية فى مصر منذ نحو اربعين عاما حينما صدر النظام الاساسى للبنك الصناعى فى عام ١٩٤٨ ، وهو بحق يشكل احد الأعمدة التى قامت وتقوم عليها التنمية الصناعية فى مصر حيث شارك كبنك صناعى متخصص فى تاسيس العديد من المشروعات ذات الأثر الايجابى على التنمية الأقتصادية والاجتماعية ، وحفز الكثير من الصناعات الصغيره التى تعتمد اساسا على القدره الخلاقة لأصحابها على تنظيم الانتاج وتقديمه للمستهلكين فى الوقت المناسب والمكان المناسب وبالشكل المناسب ايضا ، وشكل البنك حلقه وصل قويه بين الأقتصاد المصرى وأسواق المال الدولية وذلك بعلاقاته المتميزه مع البنك الدولى للانشاء والتعمير ومع وكالات وصناديق التنمية الدولية وكذلك مع البنوك المتخصصة فى التمويل . لذلك كله فانى اتوقع من هذا المؤتمر فى هذا التوقيت الجيد لانعقاده وفى ظل ادارة وتنظيم بنك التنمية الصناعية ، وبهذا الحضور والحشد

الذى يمكنه اثراء موضوعات المؤتمر ان تخرج بنتائج ترشد وتوجه صانع القرار الى مافيه خير مصر واقتصادها .

السيدات والسادة

لقد تاثر الاقتصاد المصرى مثله كباقى اقتصاديات الدول النامية بالعديد من العوامل الخارجية التى أثرت فى الاداء الاقتصادى له وباقى الدول النامية .

فلقد استمر تاثير الانخفاض العالمى فى اسعار البترول على حصيلة الدولة من النقد الأجنبى ، وبالرغم من التحسن النسبى الذى طرأ فى أسواق النفط الدولية فى عام ١٩٨٧ ، عاد الأثر السلبى مرة أخرى ليؤثر على حصيلة الصادرات البترولية فى عام ١٩٨٨ ، ولولا الزيادة التى حدثت فى النقد الأجنبى من الصادرات السلعية ، والصادرات غير المنظورة ، لكان تأثير الانخفاض فى اسعار البترول قد ترك بصماته على جوانب كثيرة فى الاقتصاد المصرى .

كما أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكى فى مواجهة العديد من عملات الدول الصناعية قد ترك اثرا كبيرا على تكلفة الاستيراد من الخارج خصوصا وان العديد من الدول النامية ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكى بصورة أو باخرى .

اما اعباء الديون الدولية فقد كانت ومازالت عائقا امام فتح المجال أمام الدول النامية للاستفادة من جهودها لزيادة حصيلتها من النقد الأجنبى واستخدام هذه الحصيلة فى تمويل برامج وخطط تنمية اقتصاديها .

ومع هذه الضغوط العالمية صار من الضرورى ان تواجه مصر تلك المشكلات بالعمل على رفع معدلات التنمية الاقتصادية التى تعتمد على الموارد المحلية وعلى قدرات القطاعين العام والخاص فيها .

ولا تتحقق التنمية الاقتصادية بالمعدلات التى تفوق معدلات زيادة السكان والأستهلاك الا بزيادة كمية الانتاج ونوعه سواء كانت زيادة الانتاج مخصصة لاشباع الحاجات المحلية او للتصدير الى مختلف دول العالم ، واقتناعا من الحكومة باهمية هذا الهدف فان زيادة الأنتاج تقع على راس قائمة أولويات العمل الوطنى .

وحتى تتحقق زيادة الأنتاج لابد من تعبئة كل الموارد المتاحة فى الاقتصاد المصرى وتحسين كفاءة استخدامها ، وسواء كانت هذه الموارد متاحة للقطاع العام او القطاع الخاص او للقطاع التعاونى .

واذا كانت الحكومة ترعى زيادة الطاقات الأنتاجية فى القطاع العام وذلك بدعمه وتطويره وعلاج مشاكلة التمويلية ومعوقات انطلاقه لزيادة طاقاته الانتاجية ، فانها ايضا لاتدخر جهدا لتوفير المناخ الملائم لنمو حجم أعمال القطاع الخاص ، وتمكينه بكل الطرق من القيام بالدور الكبير المستهدف له فى الخطه الخمسية الحالية ٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢ م .

سيداتى وسادتى

لقد ذكرت فى بيان الحكومة الذى القيته امام مجلس الشعب فى ١٦ / ١١ / ١٩٨٧ ان الحكومة تعمل على تشجيع القطاع الخاص على اقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير الأراضى فى المدن الصناعية بشروط ميسره ، وكذلك توفير التمويل بتسهيلات فى شروط الأقتراض ، فى مدخرات القطاع العائلى والخاص لدى البنوك على المشاركة فى انشاء المشروعات الصناعية الكبيرة من خلال توظيف هذه البنوك لتلك الودائع فى هذه المشروعات .

وفى ظل تلك التوجهات كان من الضرورى الأخذ بمجموعة من الاجراءات الأقتصادية التى تحقق الهدف الأسمى لزيادة الانتاج ، فلا بد من مواجهة التضخم حتى تستقر مستويات الأسعار ويتحقق الاستقرار الاقتصادى ولابد من تشجيع الأستثمار من مصادر تمويل حقيقية ، ولابد من زيادة الصادرات لتوفير النقد الأجنبى ، ولابد من تحقيق الأستقرار لأسعار صرف الجنية المصرى ، ولابد من خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة وخفض التمويل التضخمى لهذا العجز ، هذا بالأضافة الى اهمية توفير الجو الملائم لجذب الأستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر ، وكذلك زيادة المدخرات الخاصة بالمصريين وزيادة درجة تدفقها الى القطاعات المنتجة .

ولقد عملت الحكومة خلال الفترة السابقة باستخدام مختلف ادوات السياسة الأقتصادية فى اتجاه تحقيق الهدف الأسمى وهو الانتاج حتى يشعر المواطن المصرى بمستوى ارقى للمعيشة . ولاتنسى الحكومة فى برامجها اهمية دعم المواطن المصرى عينا ونقدا حتى تزداد انتاجيته ويتفرغ لقضايا زيادة الانتاج .

أيها السادة

على الرغم من الصعوبات والتحديات التى تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصرنا العزيزة الا ان الأمل فى المستقبل المشرق مازال راسخا فى أعماق كل مصرى مؤمن بالله وبالوطن ، ومازال أمام كل المصريين مسيره لابد ان تستكمل بكل عزم وقوة ومثابرة لتحقيق هدف زيادة الانتاج .

ان مؤتمركم هذا لابد وان يصل الى صيغة ملائمة تدعم مسيرة الاقتصاد المصرى سواء بما يمكن ان يستقر عليه من رأى فى افضل السبل لدفع مشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية ، أو فى الأستقرار على نمط التنمية الصناعية المطلوبة للاقتصاد المصرى فى ضوء مشاكل وفرة العماله غير الموظفة أو فى تحليل كيفية دعم وتطوير وتحديث الصناعات الصغيرة .

وانى لعلى يقين من أن قدراتكم ووطنيتكم ستصل بهذا الأجتماع الى تصور استراتيجية للتنمية الصناعية ودور بنك التنمية الصناعية فيها .

اتوجه فى النهاية الى الله سبحانه وتعالى بالدعاء نسأله ـ جل شانه ـ أن يحفظ مصرنا وأن يوفقنا لخدمتها انه نعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

التنمية الصناعية فى مصر

مهندس فؤاد أبو زغلة

وزير الصناعة السابق
ورئيس لجنة الصناعة بالحزب الوطنى

مقدمة :

نظرا لتزايد السكان بمعدل كبير وان مساحة الأرض الصالحة للزراعة محدودة فضلا ان موارد المياه محدودة ايضا وغير مستقرة فإن الزراعة لن تستطيع وحدها تحقيق النمو المطلوب فى جملة الدخل الوطنى لمواجهة الاستهلاك المحلى المتزايد ولتحقيق صادرات متزايدة بالاضافة الى اتاحة فرص عمل بالحجم الذى يواجه تزايد السكان . لذلك فإن المجال الذى يلزم السير فيه لمواجهة هذه الظروف هو الصناعة .

هذا الى جانب ان الصناعة يمكن ان يقوم وان تنمو بمعدلات كبيرة نظرا لتوافر القوى البشرية التى يلزم توجيهها ورفع كفاءتها وانتاجيتها وهى تمثل عنصرا هاما من عناصر الميزات النسبية لمصر عن كثير من بلاد المنطقة العربية والمنطقة الافريقية . كما أن لمصر تاريخا وخبرة بانواع عديدة من الصناعات الخفيفة والثقيلة ، ومارست تجارب واسعة فى انشاء وتشغيل العديد من المصانع فى مختلف المجالات . واكتسبت من تلك الخبرات (حلوها ومرها) الكثير من المعرفة التى

ترسى اساس التوجه السليم نحو المستقبل .
كما ان بها قاعدة كافية للخدمات اللازمة للصناعة وبها موارد ومشروعات للخدمات وللطاقة وللنقل وامكانيات فى مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمى وهذه كلها مقومات اساسية للتصنيع تتميز بها مصر عن كثير من البلاد المماثلة .
لذلك فمن الضرورى وضع استراتيجية سليمة للتنمية على اساس الميزات النسبية لمصر ، والقاعدة القائمة فى مجالات الصناعة والنظرة السليمة للمستقبل .



المراحل التى مرت بها الصناعة :

١ ـ لقد بدأت نشاطات التعدين والتصنيع فى مصر منذ الحضارة المصرية القديمة منذ آلاف السنين . كما ان الصناعة الحديثة بدأت فى مصر منذ اكثر من قرن من الزمان حيث بدأت صناعة السكر والأسمنت وصناعة الغزل والنسيج والأسمدة الفوسفاتية وتوسعت صناعات خلال الحرب العالمية الثانية تحل محل الواردات السلعية التى انقطعت بسبب الحرب ، وبدأت صناعة اسياخ الحديد والأسمنت الأزوتية . وكانت كل هذه النشاطات قائمة على جهود القطاع الخاص وبنك مصر وشركاته كما كانت نشاطات تعتمد على الخامات الزراعية (كالسكر والقطن) وعلى الخامات الطبيعية (كالملح والأسمدة الفوسفاتية) . كما لم يكن لها نصيب كبير فى الدخل القومى الذى كان يعتمد اساسا على الزراعة ، فلم يزد نصيب الصناعة عن ١٠ ٪ من الدخل القومى منذ الثلاثينات حتى اوائل الخمسينات .

٢ ـ وقد بدأ الاهتمام المركز بالصناعة منذ قيام الثورة وانشاء المجلس القومى للانتاج عام ١٩٥٥ م وانشاء وزارة الصناعة ١٩٥٧ م فتم وضع اول برنامج قومى للتصنيع فى عام ١٩٥٧ بلغت تكاليفه الكلية حينئذ ٢٥٠ مليونا من الجنيهات لينفذ على خمس سنوات اختصرت الى ثلاث . كما استهدفت الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥) اعطاء دفعة قوية للصناعة فخصصت لها ٢٦,٧ ٪ من الاستثمارات الكلية بهدف زيادة الصناعات التحويلية بنسبة ٤٢ ٪ فى نهاية تلك الخطة . ولقد ظل نصيب الاستثمارات الصناعية يدور حول نسبة ٢٥ ٪ من الاستثمارات الكلية منذ علم ١٩٦٠ ـ فيما عدا الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٤ حين مرت البلاد بمرحلة اقتصاديات الحرب التى حدت من الاستثمارات الجديدة وابطأت خلالها عملية التنمية وتضاعفت مشاكل الصناعة

من حيث مشاكل استيراد الخامات وقطع الغيار مع القيام بدورها كاملا في سد الاحتياجات المحلية من المنتجات المتاحة .
٣ ـ وبدات مرحلة جديدة بعد عام ١٩٧٤ حيث بدات التحول من الحرب الى السلام وبدا الاتجاه نحو التعمير في ظل سياسة اقتصادية جديدة هي سياسة الانفتاح . ثم وضعت خطة التنمية القومية لعام ٨٢/٨٣ إلى ٨٦/٨٧ تمثل فترة هامة في تطور الصناعة المصرية والقاعدة الحالية التى لابد من اخذها في الاعتبار عند مناقشة استراتيجية التصنيع للمرحلة المقبلة وما يلزم لها من سياسات اذ ان الحاضر هو القاعدة الواقعية للانطلاق نحو المستقبل .

المعوقات التى واجهت التنمية الصناعية :

١ ـ عدم التكامل او التنسيق بين القطاعات المختلفة فتحاول كل منهما الاستجابة الى متطلبات الاستراتيجية العامة دون الأخذ في الاعتبار باثر ذلك على القطاعات الأخرى .
ومن هنا يلزم ان يحدد للقطاع الصناعي دور معلوم ، ونواحي محددة في الاسهام في النمو العام للاقتصاد القومي وان يتحدد ذلك على مستوى القطاع ككل ، وعلى مستوى نوعية كل صناعة وعلى مستوى كل سلعة من السلع الضرورية ـ بالتنسيق مع القطاعات الأخرى .
٢ ـ عدم التنسق بين المدخلات الزراعية اللازمة كموارد اولية للقطاع الصناعي كعدم كفاية محصول القصب الا لثلثى طاقة صناعة السكر ـ وكذلك بالنسبة للبذور الزيتية او الألبان .
٣ ـ انقطاع التيار مما يؤدى الى توقف مصانع لفترات مختلفة .
٤ ـ وجود طاقات انتاجية غير مستغلة اما لنقص المستلزمات المحلية او المستوردة او القوى المحركة او لقدم الآلات وتعطلها او لنقص السيولة النقدية .
٥ ـ معوقات امام القطاع العام ، وتتلخص في :
(ا) ضعف الكفاية الادارية والتنظيمية والتدريب .
(ب) عدم كفاية مخصصات الاهلاك بما يتلاءم مع متطلبات الاحلال والتجديد .
(ج) عدم كفاية الفائض المالى لمواجهة الاحلال والتجديد .
(د) تضخم مديونيات القطاع العام ازاء بعضها البعض ولدى الحكومة مما يؤدى الى ضعف السيولة والاتجاء الى الاقتراض من البنوك لفوائد مرتفعة .
(هـ) الخسائر الناجمة عن إعتماد الدولة على القطاع العام لمواجهة خفض الاسعار خاصة بالنسبة للأغذية والملابس .
(و) نقص العمالة الماهرة .

وفى ضوء دراسة المرحلة السابقة على الخطة الخمسية السابقة والمعوقات التى صادفت الصناعة فيها وتمشيا مع الاستراتيجية طويلة الأمد للتنمية القومية الشاملة وللاستراتيجية طويلة الأمد للتنمية الصناعية ، وضعف استراتيجية الصناعة تم اتباع الأسس التالية :

١ - توفير احتياجات الجماهير وخاصة من منتجات الصناعات الغذائية والكسائية (مع الاهتمام بالتوسع فى صناعة الملابس الجاهزة بكافة انواعها) وبجودة عالية وباسعار تتناسب مع مختلف الدخول .
٢ - خلق بدائل من الانتاج المحلى لما يستورد من سلع استثمارية وسلع وسيطة وسلع استهلاكية مع متابعة التنوع فى متطلبات الاستهلاك وانماطه وذلك لتخفيف العبء عن استخدامات النقد الأجنبى .
٣ - تنمية الامكانيات التصديرية التقليدية دعما لميزان المدفوعات .
٤ - دعم وتنمية وتطوير القطاع العام باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية فى ضوء مبادىء فصل الملكية عن الادارة والالتزام بمشاركة العاملين فى الادارة والحفاظ على مكاسبهم وتحرير شركات القطاع العام من القيود التى تعوق مسيرته .
٥ - اعطاء الأولوية لمشروعات الاحلال والتجديد واعادة التاهيل للحفاظ على الطاقات الانتاجية القائمة وتطويرها بما يساير التكنولوجيا الحديثة .
٦ - الاسراع فى استكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها حتى تتمكن من الدخول الى مجال الانتاج والاستفادة من منتجاتها وعوائدها .
٧ - تشجيع وتنمية القطاع الخاص لزيادة مساهمته فى التنمية الصناعية .
٨ - وكذلك تدعيم وتطوير قطاعات الصناعات الصغيرة التى تمثل حوالى ثلث الانتاج الصناعى ويعمل بها حوالى ثلثى العاملين بالقطاع .
٩ - الاهتمام بالثروة المعدنية والمسح الجيولوجى واستغلال الخامات التعدينية وحقول الغازات الطبيعية فى التصنيع المحلى .
١٠ - تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية للمشاركة فى مشروعات الانتاج الصناعى فى اطار الخطة الخمسية الصناعية ، بما يوفر التكنولوجيا الحديثة بافضل الشروط وانسب الوسائل .
١١ - زيادة الاهتمام بالبحوث والتطوير والتعاون مع اجهزة البحث العلمى بهدف تحسين جودة الانتاج وتطويره - للوصول الى انتاج محلى مطابق للمواصفات وعلى مستوى يتمشى مع التقدم العالمى .
١٢ - اتاحة فرص عمل جديدة - مع الاهتمام بالتدريب على كافة المستويات وفى مختلف المجالات الفنية والانتاجية والتنظيمية والادارية ووضع خطة متكاملة لتدريب كوادر الصفوف الأولى والثانية والثالثة .
١٣ - تحسين اقتصاديات الوحدات الانتاجية بترشيد استخدام الطاقة والخامات والاستخدام للآلات وربط الحوافز بالانتاج كما وجوده .
١٤ - التاكيد على الرعاية الاجتماعية للعاملين بما يكفل مساهمتهم الفعالة فى الانتاج واقلال الفاقد والتالف ورفع الكفاية الانتاجية .

المقومات الأساسية لدفع عملية التنمية الصناعية :

أولا : الاستراتيجيات والسياسات :

(١) ضرورة العمل على اقامة مشروعات البنية الأساسية والمجتمعات الجديدة على نفقة الدولة واعطاء ذلك الأولوية الواجبة فى ظل الامكانيات والموارد المتاحة حيث انها تخدم الكثير من مشروعات خطة التنمية .

(٢) يجب مراعاة ان تكون الاستراتيجية الصناعية متسقة ومتكاملة مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى حيث هناك تفاعلا وترابطا بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الهامة مثل الزراعة والبترول والكهرباء والنقل والرى والتشييد سواء بقيام الصناعة بانتاج يساهم فى نشاط هذه القطاعات او اعتمادها على تلك القطاعات فى توفير مدخلات هامة للانتاج الصناعى .

(٣) ومن هنا فإن عنصرا اساسيا فى استراتيجية الصناعة يجب ان يتحقق وذلك :

(أ) باحكام الترابط والتنسيق والتكامل بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة والترابط والتنسيق والتكامل ومنع الازدواجية او التضارب بين القطاعات الصناعية التابعة للوزارات الأخرى كالانتاج الحربى والتموين والاسكان ... الخ ...

(ب) التكامل بينهما جميعا وبين الصناعة فى القطاع الخاص والمشترك من جهة اخرى .

(٤) يجب ان تكون استراتيجية الصناعة شاملة للقطاعين العام والخاص وان يتم الترابط والتكامل والتنسيق فيما بينهما وتبادل المدخلات والمخرجات والخبرات والتدريب وتنشيط دور اتحاد الصناعات فى هذا المجال .

كما يجب ان تتضمن السياسة الصناعية الاهتمام المتزايد بقطاع الصناعات الصغيرة والحرفية وتطويره بربطها كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة بالاضافة الى ما يخصص للاستهلاك المحلى مع التوسع فيها للتصدير .

ثانيا : النواحى المالية الاقتصادية :

(١) اتخاذ خطوات فورية لعلاج الخلل فى الهيكل التمويلى للشركات والعجز فى السيولة النقدية

(٢) توفير اعتمادات النقد الأجنبى اللازمة للمستلزمات والاستثمارات فى اطار سياسة ثابتة للتنمية الصناعية .

(٣) التاكيد على دور البنوك فى التنمية الصناعية بالمساهمة فى المشروعات وعمليات الصادرات ورفع حد الائتمان عن طريق اتاحة القروض الطويلة الأجل بفائدة منخفضة وتخفيض الفوائد على القروض للمشروعات الصناعية وخاصة الصناعات الصغيرة والحرفية .

ثالثا : القوانين والتشريعات :

(١) مراجعة قوانين الاستثمار الحالية بهدف توحيدها وتبسيطها بالنسبة للقطاعات العام والخاص والمشترك .
(٢) اعادة النظر في قوانين العمل بهدف رفع الانتاجية والتركيز على الانضباط وتوسيع سلطة الادارة في قاعدة الثواب والعقاب .
(٣) مراجعة المشروعات القائمة المتعثرة للقطاع الخاص الاستثماري وعلاج اوضاعها وتحليل اسباب عثرتها وعلاج ما يكون مرجعه الى الاجراءات والقوانين واللوائح .

رابعا : الادارة والعمالة والاجور :

(١) تخطيط التعليم ونوعياته وبرامجه (خاصة المتوسط والعالى) والتدريب الحرفي و المهنى والعالى لتوفير النوعيات المطلوبة لتحقيق الاستراتيجية الصناعية من حيث العمالة الفنية والعمالة الماهرة والأعمال الاشرافية والادارة الصناعية والتخطيط الصناعى والكفاية الانتاجية والجودة ومراقبتها والتسويق الداخلى والخارجى والموازنة بين التكنولوجيات والمشروعات ودراسات الجدوى وصياغة المشروعات وتصميمها وتنفيذها وتشغيلها .
(٢) حسن اختيار القيادات الادارية بما يحقق وضع العامل المناسب في المكان المناسب واعادة النظر في تعيين تلك القيادات لكل ٣ سنوات في ضوء ما حققته المنشاة وما تسفر عنه المراكز المالية للشركات والخطط السابق اعتمادها .
(٣) اعادة النظر في هيكل الأجور لجميع المستويات مع وضع نظم الحوافز لربط الاجر بالانتاج .

خامسا : الانتاج والانتاجية والتسعير :

(١) توحيد اسعار المياه والطاقة التى تستخدم في صناعة بما يدعم الصناعة ويفتح ابواب المنافسة بين القطاعات المختلفة .
(٢) تحديد (درجة الأولوية) التى يجب ان تعطى للقطاعات الانتاجية ككل بالنسبة للقطاعات الخدمية في عملية التنمية كاهداف وكمجالات للاستثمار وذلك وفقا للموارد المحلية المتاحة وامكانيات التوسع في الانتاج ومدى ملاءمته لكفاية الاستهلاك المحلى او للتصدير .
(٣) الاستغلال الكامل لكل الطاقات الصناعية المتاحة في مختلف الصناعات سواء في القطاع العام أو الخاص او المشترك على اسس اقتصادية علمية سليمة وتحقيق قيمة مضافة حقيقية .
(٤) يلزم تحقيق الكفاية الانتاجية والجودة وكفاءة استخدام الموارد وانقاص الفاقد والتالف على مستوى الوحدة الانتاجية وعلى مستوى القطاع الصناعى ككل .

سادسا : سياسة التمويل والاستثمار :

(١) تشجيع الاستثمار في الصناعات الصغيرة والحرفية وخاصة المتصلة

بالانتاج الزراعي ومتطلبات الاستهلاك الشعبي من الموارد الغذائية والملابس الجاهزة والمعدات المنزلية وكذلك في مجالات اصلاح وصيانة المعدات والادووات المنزلية والالات للميكنة الزراعية والنقل والاتصالات ـ كما يقتضي الأمر اصدار تشريعات خاصة لدعم الصناعات الصغيرة ماليا وفنيا بانشاء المجمعات الصناعية واجهزة الارشاد الصناعي والمعونة الفنية والتمويل الميسر على ان تعمم تلك المجمعات في المدن الجديدة والمحافظات المختلفة حسب احتياجاتها مع تشجيع المشاركة الشعبية في هذه الصناعات .

(٢) تدعيم دور بنك التنمية الصناعية للقيام بعمليات المساهمة والتمويل في مشروعات القطاع الخاص باسعار مناسبة وبشروط ميسرة لتشجيع اقامة المشروعات الصناعية المدرجة في الخطة الخمسية كاستثمارات يساهم فيها القطاع الخاص والبالغ قدرها ثمانية عشر مليون جنيه .

سابعا : الاستيراد والتصدير :

(١) وضع ضوابط استيراد المنتجات التي لايغطيها الانتاج المحلي في حدود الفجوة مع قيام اجهزة الاعلام بالدعوة المستمرة لترشيد الاستهلاك وتوجيه المستهلكين للاقتناع بالمنتجات المصرية بديلا عن المستوردة .

(٢) تشجيع سياسة الانتاج برفع الكفاءة الانتاجية وتحسين جودة المنتج مع اعطاء علاوة تصديرية مناسبة وتخفيض قيمة مستلزمات الانتاج الموجه للتصدير واعطاء مكافات تشجيعية مناسبة .

(٣) التغلب على عدم التوازن بين الصادرات والواردات وتلبية الاحتياجات الرشيدة للاستهلاك عن طريق :

ـ استغلال الموارد والخامات المحلية للتقليل من الاعتماد على الاستيراد .

ـ تعميق التصنيع المحلي .

ـ احلال المنتجات المحلية محل المستوردة .

(٤) فك قيود اجهزة الرقابة على الصادرات واستبدالها باجهزة لتنمية الصادرات وتسهيل اجراءاتها .

(٥)ـ الابقاء على سعر صرف مميز للنقد الأجنبي الناتج عن التصدير والاحتفاظ بالمصدرين .

(٦) وضع نظم ميسرة ليحل محل (دوروباك) الخاص بالجمارك .

(٧) تشجيع التصنيع المحلي للمعدات الاستثمارية التي تستورد وذلك عن طريق استغلال الطاقات المحلية في كافة القطاعات مع دعم مكاتب وشركات التصميم للقيام بدورها في هذا المجال .

ثامنا : النواحي البحثية والتكنولوجية :

(١) تدعيم مراكز البحوث وتوفير الاعتمادات للابحاث المعملية بالاضافة الى المعدات والتجهيزات اللازمة للتجارب النصف صناعية بهدف تطوير المنتجات التقليدية .

(٢) توفير الخامات المعدنية الأساسية محليا بتنشيط :
ـ الأبحاث الجيولوجية عن الخامات والتاكيد على توفير مخزون احتياطى لمدة لا تقل عن ٣٠ عاما .
ـ تجميع وتجهيز الخردة المحلية بانواعها المختلفة ومشروعات تكسير البواخر الخردة .
(٣) يجب ان تتضمن السياسة الصناعية استكشاف وحصر كل الخامات المحلية (معدنية وزراعية وبترولية .... الخ) وتقييمها نوعيا واقتصاديا من اجل التصنيع سواء للسوق المحلى او التصدير سواء كموارد وسيطة للصناعة او غيرها او كمواد مصنعة للاستهلاك .
(٤) يجب ربط مراكز البحوث بمراكز الانتاج حتى تكون البحوث تطبيقية لزيادة وتحسين الانتاج والانتاجية .

ورقة عمل عن السياسات الاقتصادية وأثرها على التنمية الصناعية

دكتور د سلطان أبو على

أولا : المقدمة :

يكاد يكون هناك شبه اجماع فى الرأى على ان مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر يعتمد فى المقام الأول على الصناعة والخدمات بعد ان كانت المقولة السائدة هى ان مصر بلد زراعي ويرجع ذلك الى محدودية الارض الزراعية القابلة للزراعة بالاضافة الى ندرة المياه حتى بعد انتهاء فترة الجفاف الحالية فى ضوء التنمية التى تتم فى بلاد حوض النهر . وعلاوة على ذلك فان الزراعة بطبيعتها نشاط طارد للسكان بحيث يستطيع اقل من ١٠ ٪ منهم اتاحة الغذاء اللازم للسكان جميعا ففى الولايات المتحدة الامريكية يعمل بالزراعة اقل من ٥ ٪ من مجموع السكان ومع ذلك توفر احتياجاتها بالاضافة للفائض الزراعى الكبير الذى يتوافر كمخزون ومعونة غذائية .

ومن المقدر ان يبلغ عدد سكان مصر نحو ٧٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ فاذا قدرنا ان نسبة اليد العاملة الى مجموع السكان حوالى ٣٠ ٪ فمعنى ذلك ان حجم القوة العاملة التى تطلب عملا فى ذلك التاريخ تقدر بنحو ٢١ مليون شخص واذا كانت نسبة البطالة حاليا تقدر بنحو ١٦ ٪ من

مجموع القوة العاملة اى مايقدر بحوالى ٢,٥ مليون شخص فان هذا يظهر ضرورة التنمية الصناعية التى تستطيع اتاحة فرص عمالة لهذه القوة الهائلة سعيا وراء زيادة الانتاج وتجنبا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تنتج من البطالة .

ولاشك ان بمصر مقومات صناعية كبيرة من موارد بشرية ومواد خلم وموارد مالية كما ان التنمية الصناعية تعتمد على عوامل عدة بعضها اقتصادية واخرى تكنولوجية وتنظيمية وادارية وغيرها وما سوف نتناوله فى هذه الورقة هو اثر السياسات الاقتصادية على التنمية الصناعية .

غير ان السياسات الاقتصادية عديدة ومتنوعة ولاغراض هذه الورقة لابد وان يكون هناك عملية انتقاء سواء بالنسبة لمجموعات هذه السياسات او الادوات الداخلة فى كل مجموعة منها وسوف نركز فى المقام الاول على الجوانب الواقعية فى الاقتصاد المصرى المعاصر .

ثانيا : السياسة النقدية

تستطيع السياسة النقدية اعطاء دفعة للتنمية الصناعية من عدة زوايا اهمها توفير التمويل اللازم بشروط مقبولة وكذلك اقالة عثرة الشركات الصناعية المتعثرة وعلى هذا فما سنعرض له هنا يقتصر على حجم التمويل المصرفى وسعر الفائدة والسقوف الائتمانية واعادة جدولة قروض الشركات المتعثرة .

١ ـ حجم التمويل

تمول البنوك العديد من الانشطة ونسبة ماتخصصه لقطاع الصناعة يعتبر محدودا للغاية .. ففى يونية ١٩٨٥ بلغ حجم ودائع قطاع الصناعة لدى البنوك التجارية نحو ٣,١ مليار جنيه من مجموع الودائع التى بلغت حوالى ١٩,٩ مليار جنيه اى بنسبة ١٥,٩ ٪ فى حين بلغت ارصدة الاقراض لهذا القطاع ٤,٩ مليار جنيه من مجموع القروض التى بلغت ١٥,٦ مليار جنيه اى بنسبة ٣١,٣ ٪ . وعلى ذلك يكون صافى مركز قطاع الصناعة فى يونية ١٩٨٥ اقتراض صافى مقداره ١,٨ مليار جنيه فى حين ان مركز قطاع التجارة كان اقتراضا صافيا قيمته ٣,٩ مليار جنيه اى اكثر من ضعف مركز قطاع الصناعة (١)

واذا اضفنا البنوك المتخصصة فاننا نرى ان المبالغ المخصصة لقطاع الصناعة ضئيلة للغاية ولاتمثل الا نسبة صغيرة مما خصصته البنوك التجارية .

وتقدر ارصدة ودائع قطاع الصناعة لدى البنوك المتخصصة بمقدار ٧٤,٩ مليون جنيه فى يونية ١٩٨٥ فى حين كان رصيده من القروض ٣٢٨,٥ مليون جنيه اى ان قطاع الصناعة قد اقترض مبلغا صافيا من البنوك المتخصصة مقداره ٢٥٣,٦ مليون جنيه . (٢) وكل هذا يشير الى ضرورة اتاحة نسبة اكبر من التمويل للقطاع الصناعى ومع الاهتمام باعداد مشروعات رابحة اقتصاديا وماليا .

٢ ـ سعر الفائدة

انتهجت الدولة منذ سنوات عديدة سياسة دعم بعض القطاعات ومن اسف ان الدعم قد وجه فى المقام الاول الى المستهلكين وقد تسبب ذلك جزئيا فى زيادة الاستهلاك بنسب مرتفعة واصبح من الضرورى اعادة توجية الدعم بحيث يذهب الى المنتجين ويميز البنك المركزى فى اسعار الفائدة بحسب النشاط الاقتصادى واسعار الفائدة على القروض الصناعية تتراوح بين ١١ ، ١٣ فى المائة . وهذه الاسعار تعتبر مدعمة حيث انها تقل عن معدل التضخم السائد حاليا والمقدر بنحو ٢٧ ٪ ونظرا للطول النسبى لفترة تفريخ المشروعات الصناعية فان دعم التنمية الصناعية يتطلب مزيدا من التخفيض فى اسعار الفائدة المقدمة لبعض المشروعات . ويجب انتقاء هذه المشروعات بطريقة جيدة حتى لانشجع الانشطة التى ليس لها ميزة نسبية مما يضطرنا الى تقديم مزيد من الحماية مما يضر بمصالح المجتمع والمستهلكين .

٣ ـ السقوف الائتمانية

نتيجة لارتفاع معدلات التضخم فى مصر سعت السياسة النقدية الى تقييد الائتمان فى محاولة للوصول بمعدل ارتفاع الاسعار الى مستوى معقول وفرضت سقوفا ائتمانية تنوعت من سقف عام للائتمان لايتجاوز ٦٥ ٪ من اجمالى الودائع لدى البنوك مع فرض سقوف ائتمان فرعية ، ثم

الى تحديد مبالغ لزيادة القروض فى كل بنك ، ويعتقد ان هذه السقوف قد ادت الى عدم حصول بعض المشروعات الصناعية على ماتحتاج اليه من الاموال اللازمة للتشغيل واسهم هذا فى زيادة نسبة الطاقات العاطلة وهذا الوضع لن يسهم فى خفض معدلات التضخم بل يؤدى الى ارتفاعها على المدى الطويل ، ولذلك يحسن الا تؤدى عملية تقييد الائتمان الى مثل هذا الوضع ويجب ان تسمح السقوف التى تفرض على التوسع النقدى بمرونة كافية لحصول المشروعات الصناعية على التمويل اللازم لاستغلال طاقاتها الانتاجية الى الحد الامثل .

٤ - المشروعات المتعثرة

من المسلم به ان النجاح يشجع على مزيد من النجاح ، وان الفشل يؤدى الى الاحجام والانكماش وتوجد فى القطاع الصناعى حاليا عديد من المشروعات المتعثرة .

وترجع اسباب هذه الظاهرة الى عوامل عدة ليس هذا مجال الخوض فيها (٣) . غير ان احد هذه الاسباب زيادة نسبة القروض الى حقوق المساهمين ومن ثم زيادة اعباء الفائدة واقساط القروض بحيث يستحيل ان يكون المشروع رابحا . وهذه المشكلة تقع مسئوليتها على الشركات وكذلك على الجهاز المصرفى وعليه يجب ان يتعاونا على تعويم هذه الشركات وجعلها وحدات صحية وهذا يستلزم عدة اجراءات منها الغاء جزء من اصل الدين والفوائد وتخفيض سعر الفائدة مع اعادة جدولة القروض من اجل اطالة فترة السداد ومثل هذه الاجراءات لايجب ان تطبق كمبدأ عام حيث ان هنك بعض الشركات التى لن تجدى فيها هذه الاصلاحات نظرا لعدم امكانها الاستمرار فى العمل بنجاح وهذه الشركات يجب تصفيتها . اما البعض الاخر فسوف ينصلح حالها اذا طبقت هذه التوصيات ولذلك يجب دراسة كل شركة بطريقة تفصيلية لاتخاذ الاجراءات التى تؤدى الى اصلاحها ولاجدال فى ان اقالة الشركات من عثرتها سوف يجذب المزيد من الاستثمارات الى القطاع الصناعى مما يعمل على تقويته .

ثالثا - السياسة المالية

ان احدى الوظائف الاساسية للسياسة المالية هى الوظيفة التخصيصية اى تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة ولذلك يحسن صياغة السياسة المالية بطريقة تؤدى الى الاسراع بالتنمية الصناعية ونشير فى هذا الصدد الى النقاط الرئيسية التالية : معدلات الضرائب ، الاعتمادات الضريبية ، وضريبة التركات .

١ - معدل الضريبة

يفرض القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والتعديلات التي ادخلت عليه سعر ضريبة يعادل ٣٢ ٪ على الارباح التجارية والصناعية فاذا كان المشروع فرديا فان صاحب المشروع يتحمل الضريبة العامة على الايراد بحيث يصل معدل الضريبة الى حوالى ٤٠ ٪ واذا كانت الشركة شركة اموال فان اصحاب اسهم الشركات الصناعية يدفعون الضريبة على القيم المنقولة على ٥٠ ٪ من ارباح الاسهم هذا فى الوقت الذى تعفى فيه الفوائد على الودائع من كافة الضرائب . وهذا المعدل المرتفع من الضريبة على الارباح الصناعية يؤدى اما الى احجام البعض عن الدخول فى هذا النشاط (٤) او الى التهرب من اداء الضريبة . ففى الحالة الاولى لاينمو القطاع الصناعى بدرجة كافية كما يحرم المجتمع من فرص العمالة التى كان من الممكن ان تولد مع نشاة هذه المشروعات اما فى الحالة الثانية فان ايرادات الموازنة العامة للدولة تكون منخفضة مما يسهم فى العجز المشاهد حاليا والذى تزيد نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى عن النسبة المقبولة (اكثر من ١٨,٨ ٪ فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ بالمقارنة الى حوالى ٥ ٪ .

ومن كل ماتقدم نرى ان هناك مجالا لاعادة النظر فى معدل الضريبة على الارباح الصناعية بغرض تشجيع مزيد من الاستثمار فى القطاع الصناعى ونزعم ان هذا الخفض فى معدل الضريبة اذا حدث لن يقلل ايرادها بل من الممكن ان تزيد الحصيلة الكلية لهذه الضريبة .

٢ - الاعفاءات الضريبية

ويمكن تشجيع الاقدام على المشروعات الصناعية المرغوب فيها عن طريق منح استقطاعات واعفاءات ضريبية اكبر لهذه المشروعات بالمقارنة لغيرها من المشروعات التى لايحتاج اليها المجتمع بذات الدرجة . ومن امثلة ذلك السماح بخصم نسب اكبر لاهلاك الاصول او الفقد والضياع فى مستزمات الانتاج والمنتجات النهائية وغيرها .

٣ - ضريبة التركات ورسم الايلولة

من الاسباب التى لاتحض المصريين على الاستثمار العينى سواء من القطاع الصناعى او غيره من القطاعات ارتفاع نسبة ضريبة التركات ورسم الايلولة على تركة المتوفى . وتصل هذه النسبة الى حوالى ٤٠ ٪ من التركة ويلاحظ ان حصيلة هذه الضريبة منخفض جدا . لذا يقترح الغاء ضريبة التركات مع ابقاء رسم الايلولة والذى يقدر بحوالى ٢٠ ٪ ونعتقد ان هذا الاجراء من شانه ان يشجع الافراد على استثمار اموالهم فى استثمارات حقيقية بدلا من الاحتفاظ بها فى صورة سائلة وفى حالات كثيرة خارج البلاد .

رابعا : السياسة السعرية

تؤثر الاسعار على توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة وتوزيع الدخل بين فئات الشعب فاذا اريد تحسين دخل المتعيشين على الزراعة بالنسبة للانشطة الاخرى كان من الضرورى جعل الاسعار الزراعية اكثر ربحية عن الاسعار الاخرى وهكذا . وخلال فترة الستينات كانت الحكومة متحكمة فى غالبية الاسعار ولكن سياسة التسعير قد تغيرت فى الوقت الحالى . وتتحدد اسعار كثير من السلع عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب غير انه يلاحظ على السياسة السعرية السائدة حاليا مايلى .

١ - التمييز فى الاسعار

يوجد تمييز فى اسعار بعض مستلزمات الانتاج وذلك باختلاف القانون الذى يحكم المشروعات المختلفة ويظهر ذلك حاليا فى مواد الوقود والكهرباء الالومنيوم وقد كان هذا الوضع سائدا فى خيوط الغزل حيث كان يباع الى الشركات الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باسعار تزيد عن تلك التى يحصل عليها بها اصحاب المصانع الفردية بنسبة تصل الى ٢٨ ٪ وكان من نتيجة ذلك ان اصحاب هذه المصانع الفردية توقفوا عن الانتاج اكتفاء ببيع حصتهم من الغزل الى الشركات الاستثمارية مع اقتسام فرق السعر وقد تم القضاء على هذه المشكلة بتوحيد اسعار الغزل .

والمثال الاخر السارى حاليا هو الالومنيوم حيث يباع بثلاثة اسعار المنخفض لشركات القطاع العام والمتوسط للشركات الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ الخاص بالشركات المحلية والسعر المرتفع للشركات الاستثمارية الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ويحقق البعض مكاسب كبيرة عن طريق المتاجرة بفروقات الاسعار بدلا من الدخول فى عمليات التصنيع ولاشك ان هذا ضار بعمليات التصنيع .

والمثال الصارخ الثالث مواد الوقود التى تباع باسعار متعددة للمشروعات مما ادى الى اغلاق بعض المصانع بسبب عدم قدرتها على تحمل الاسعار المرتفعة .

ولاشك ان هذا التمييز فى اسعار مستلزمات الانتاج لايفيد التنمية الصناعية صحيح ان السبب وراء ذلك هو اقلال الدعم المقدم لهذه السلع . وان الفلسفة قامت على التدريج بدءا بالمشروعات الاستثمارية على ان تلحق بها المشروعات الاخرى بعد ان تعدل من اوضاعها غير ان هذا التمييز قد استمر لفترة اطول من اللازم . ونرى ضرورة توحيد اسعار مستلزمات الانتاج بغض النظر عن الشكل القانونى للشركات التى تعمل فى ذات النشاط .

٢ ـ دعم اسعار مستلزمات الانتاج

والسمة الاخرى التى تتميز بها السياسة السعرية فى القطاع الصناعى هى تقديم دعم لبعض مستلزمات الانتاج . وقد راينا فى البند السابق بعض المشاكل التى تترتب على ذلك بالاضافة الى حصول البعض على دخول كبيرة بطريقة غير مبررة وعلاوة على ذلك فان تقديم الدعم الى مستلزمات الانتاج يؤدى الى خلل الحسابات الاقتصادية ولايمكن من حساب التكلفة الحقيقية للمنتجات المختلفة . لذا يجب تسعير مستلزمات الانتاج والمواد الخام باسعارها الحقيقية واذا اريد تقديم دعم فانه يمنح للمنتجات النهائية وذلك من اجل ضبط حسابات الانتاج المختلفة .

٣ ـ التسعير الادارى

تسعر الدولة بعض المنتجات الصناعية ولاباس بهذا التسعير فى حالة حصول المنتج على دعم فى صورة مباشرة او غير مباشرة او فى حالة تمتعه بحماية جمركية بطريقة او باخرى ففى هذه الحالات فان من يحصل على الدعم او الحماية يجب ان يخضع للرقابة ومن بينها الرقابة على الاسعار وذلك لضمان صالح المجتمع وافراده . غير ان تدخل الدولة فى التسعير لايجب ان يؤدى الى افلاس هذه الشركات او تحملها خسائر سواء كانت من القطاع العام او القطاع الخاص ويجب ان يكون التسعير قائما على السماح بهامش معقول من الربح مع حساب تكاليف الانتاج بطريقة نمطية وواقعية .

اما فى غير حالات الدعم والحماية فنرى ترك الاسعار لتفاعل قوى العرض والطلب ، ووجود بعض الارباح المرتفعة فى نشاط صناعى ماسوف يجذب الاستثمارات اليه ويتحقق التوازن السعرى بعد فترة قصيرة اما التحكم فى الاسعار بدون منطق فانه لايشجع على مزيد من الانتاج ويؤدى الى ارتفاع الاسعار مستقبلا بمعدلات اكبر من تلك التى تحدث فى حالة تركها حرة ومن الامثلة الواضحة التى تؤيد ذلك اسعار الفواكة والخضر فاسعار الفواكة التى كانت ترتفع سنويا بمعدل ٣٧,٨ ٪ فى المتوسط خلال الفترة من يونية ١٩٨١ الى يونية ١٩٨٥ هبط معدل التضخم السنوى فيها الى حوالى ٢٠,٧ ٪ فى المتوسط خلال عامى ١٩٨٦/٨٥ و ٨٦ / ١٩٨٧ . اما الخضر التى تركت اسعارها حرة وتدخلت الدولة بتشجيع الزراعة المحمية فى انتاجها . تراجع معدل التضخم فى اسعارها الى ٢١,٩ ٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ بعد ان ارتفع الى ٤٤,٢ ٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ . وكان عند مستوى ١٨,٨ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة يونية ١٩٨١ ـ يونية ١٩٨٥ (٥)

ان التسارع فى عملية التنمية الصناعية يقتضى اعادة النظر فى السياسة السعرية المطبقة وخاصة بالنسبة للاسس الثلاثة سالفة الذكر .

خامسا : السياسة التجارية وسعر الصرف

سوف لانتعرض هنا لسياسات سعر الصرف واثرها على التنمية

الصناعية حيث خصص لها جلسة منفردة وذلك ابرازا لاهميتها ونشير هنا الى بعض جوانب سياسات التصدير والاستيراد والتعريفة الجمركية وعلاقاتها بالتنمية الصناعية لقد عدلت الدولة فى عام ١٩٨٦ سياسة الاستيراد بما يؤدى الى وضوح هذه السياسة وازالة التعقيدات الادارية وانصب هذا العديل على الغاء لجان الترشيد واصدار قوائم واضحة للسلع المسموح باستيرادها وتلك المحظورة كما عدلت التعريفة الجمركية بحيث تكون اقل على الاجزاء المفككة ومستلزمات الانتاج عن المعدل المفروض على المنتج النهائى وكذلك من اجل توفير حماية معقولة للصناعات الوطنية الوليدة حتى يشتد كيانها وهناك بعض الموضوعات التى يمكن ادخالها على السياسة التجارية بغرض تشجيع التنمية الصناعية نذكر منها :

١ - الحماية الفعلية

نميز عادة بين الحماية الاسمية والحماية الفعلية والمقصود بمعدل الحماية الاسمية معدل التعريفة الجمركية الواردة بالقوائم الرسمية اما معدل الحماية الفعلية فيدخل تعديلات على معدل التعرفة الاسمية ترتبط بالرسوم والضرائب غير المباشرة ضمن متغيرات اخرى (٦) ومن الممكن ان يكون معدل الحماية الفعلية اعلى او اقل من معدل الحماية الاسمية ولاشك ان الصناعات الوليدة تحتاج الى حماية ويشترط ان تكون هذه الحماية موقوتة ومعقولة ولايتحقق هذا الا اذا كانت الصناعة التى تقرر حمايتها لها مقومات النجاح وتتمتع بميزة نسبية اما استمرار الحماية الى الابد او الاحتفاظ بمعدلها مرتفعا لفترة طويلة ففيه هدر لموارد البلاد واضرار بمصالح المستهلكين ولذا فان التنمية الصناعية السليمة تحتاج الى اعادة تقييم مستمر لمعدلات الحماية الاسمية والفعلية بغرض حثها على زيادة انتاجيتها وجعلها تنافسية . كما يجب الافصاح عن هذه السياسة للصناعات المختلفة حتى تدخل التعديلات التكنولوجية المطلوبة وتسعى الى رفع كفاءتها خلال الفترة التى يتقرر فيها مد مظلة الحماية لها .

٢ - رد الرسوم الجمركية

ان سياسة الدولة تقوم على تشجيع الصادرات علاجا لعجز ميزان المدفوعات . ولن نستطيع زيادة الصادرات الا بوجود طاقات انتاجية كبيرة . ومن ناحية اخرى فان فتح الاسواق الخارجية امام الصناعة المصرية من شانه ان يوسع نطاق السوق الذى يعتبر احد المقومات الاساسية للتنمية الصناعية وتحتاج جودة الصادرات الصناعية الى مستلزمات انتاج مستوردة يتم سداد رسوم جمركية عليها . وهذه الرسوم تقلل من مقدرة المنتجات الوطنية على التنافس فى الاسواق العالمية لذلك اتبعت الدولة نظما تؤدى الى عدم تحمل هذه الرسوم بالنسبة للمستلزمات المستوردة التى يعاد تصديرها . ومن ذلك نظام

الافراج بالسماح المؤقت ونظام الدروباك . ولكن اظهرت التجربة ان استفادة المصدرين من هذه النظم يستغرق فترات طويلة ويعطل اموالا كبيرة في صورة خطابات ضمان وغيرها .

ولذلك اقترح نظام جديد لتمتع الصادرات بالاعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على الموارد الخام الداخلة في صناعة المنتجات النهائية المصدرة ويعرف هذا النظام باسم رد الرسوم الجمركية Tax Rebate . وقوام هذا النظام هو دراسة المواد الخام الداخلة في انتاج السلعة المصدرة (مثلا الملابس الجاهزة او الاثاث او منتجات الجلود ... الخ) والتي تم استيرادها من الخارج ثم تقدير نسبة هذه الرسوم الجمركية الى قيمة السلعة تقوم مصلحة الجمارك بردها مباشرة الى المصدر عند اتمام التصدير فعلى سبيل المثال اذا قدرت الرسوم الجمركية على المستلزمات المستوردة للقميص بنسبة ٥ ٪ من قيمته وقام مصدر بتصدير ماقيمته ١٠٠ مليون جنيه قمصان فانه يحصل على رد رسوم جمركية قدرها ٥ ملايين جنيه عند اتمام عملية التصدير بصرف النظر عما اذا كان هو الذى استورد هذه المستلزمات او شركة تجارة خارجية او اى طرف اخر .

ومثل هذا النظام سهل التطبيق ويزيل كثيرا من التعقيدات التى قد يواجهها المصدرون ولاشك انها تساعد على توسع الانتاج الصناعى وقد جرت محاولات لتقدير نسب رد الرسوم على بعض المنتجات المصرية القابلة للتصدير نامل ان ترى طريقها الى التطبيق في القريب العاجل .

سادسا : سياسات الاجور والعمالة والتدريب

ان السياسات الخاصة بالاجور والعمالة والتدريب ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض من ناحية ومع التنمية الصناعية من ناحية اخرى فالاحتفاظ بمستويات الاجور عند الحدود المعقولة يؤدى الى خفض تكاليف الانتاج الصناعى مما يمكنه من المنافسة الفعالة مع الانتاج الاجنبى سواء في السوق المحلية او الاجنبية وليست العبرة بمعدل الاجور - ولكن تكلفتها الى اجمالى التكاليف . هنا تظهر اهمية انتاجية اليد العاملة والحاجة الى التدريب والتأهيل .

وبالرغم من ان مصر مكتظة بالسكان ويوجد بها معدل مرتفع من البطالة فان معدلات الاجور مرتفعة كما ان عرض القوة العاملة وهيكلها لايتوافق مع الطلب عليها ومن ناحية اخرى فان اجور فئات كثيرة من العاملين بالرغم من ارتفاع مستواها لاتتناسب مع تكلفة المعيشة نتيجة لارتفاع الاسعار ويشير تقرير لمنظمة العمل الدولية اعده الاستاذان بنت هانسن وسمير رضوان (٧) ان الطلب على نظام التعليم والتدريب قد تأثر بالعوامل الاساسية التالية :

مجانية التعليم وهيكل وسياسات الاجور ، والتزام الدولة بتعيين الخريجين ، وهجرة اليد العاملة ، والقيم الاجتماعية الحاكمة .

ويقتضى اصلاح هيكل اليد العاملة تعديل نظام التعليم بحيث يسمح

باستيعاب جميع الاطفال فى سن التعليم الالزامى ومن بعده يبدا توجيه التلاميذ الى التعليم الفنى والمهنى بحيث لايدخل التعليم العام الا القدر اللازم للتعليم الجامعى . كما يجب زيادة الاهتمام بالتدريب التحويلى بحيث يمكن امتصاص البطالة المقنعة فى انشطة ذات انتاجية عالية وفيما يتعلق بهيكل الاجور يجب ان يتسم بمرونة اكبر وان يكون الاجر اجر الوظيفة وليس اجر من يشغل الوظيفة وكذلك اعادة النظر فى نظام الترقيات بالاقدمية المطلقة الذى ادى الى عدم الاهتمام بالكفاءة والتجديد فى وظائف الحكومة والقطاع العام .

ان اغلى الثروات التى تمتلكها مصر هى الموارد البشرية والعناية بحسن اعدادها وتوجيهها مطلب اساسى من مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة والتنمية الصناعية الكفء بصورة خاصة .

سابعا : الخاتمة

لاشك ان السياسات الاقتصادية التى تتبع فى الدولة تؤثر بصورة حيوية على التنمية الصناعية غير انها ليست المؤثر الوحيد ويوجد عوامل اخرى منها المناخ العام للاقتصاد الوطنى ومدى ملاءمته للاستثمار *ومدى استعداد الافراد والمؤسسات لتحمل المخاطر* والاعتبارات السياسية والتكنولوجية والاجتماعية الاخرى ويجب ان تتكامل هذه الاعتبارات جميعها من أجل حسن استخدام الموارد المتاحة وارساء قواعد صرح صناعى شامخ .

هوامش

(١) انظر البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٨٤/١٩٨٥ ، ص٤٧ ـ ٤٩

(٢) التقرير السابق ص ٥٩ ـ ٦٢

(٣) انظر الدراسة التفصيلية الصادرة عن المجالس القومية المتخصصة مشاكل تمويل الشركات نوفمبر ١٩٨٧ .

(٤) من المشاهد ان عديدا من الافراد توقفوا عن الاستثمار المباشر (اودعوا اموالهم لدى شركات توظيف الاموال بالرغم من تعرضهم لمخاطر عالية وذلك رغبة فى الحصول على عائد مرتفع وتجنبها للمشاكل التى يواجهها الاستثمار الصناعى من عمالة وضرائب وجمارك وغيرها .

(٥) المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية شعبة سياسات المالية والاقتصادية استراتيجية لاستقرار الاسعار ـ يونية ١٩٨٨ ص ٧

(٦)انظر على سبيل المثال :

B.Balassa, and Associates, Development Strategies in Semi-Industrial Countries, Johns Hopkins, 1980.

(٧) انظر

B. Hansen and Samir Radwan, Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy:
Egypt in the 1980 1980,s, 110, 1982, ch.13

تجربة الباكستان فى مجال شركات توظيف الأموال

دكتور سلطان أبو على

أولا : المقدمة

غنى عن القول ان موضوع شركات توظيف الأموال يهم كل بيت فى مصر تقريبا نظرا لما لديه من ودائع طرف هذه الشركات . كما ان الحكومة معنية بهذا الأمر لما يمكن أن يترتب عليه من آثار اقتصادية تبعا لطريقة استخدام الموارد الهائلة التى تتصرف فيها شركات توظيف الأموال . كما تحرص الحكومة على تحقيق الأمان والضمان للمودعين لتجنب الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التى تنجم عن ضياع اموالهم لسبب أو لآخر . من هذه الزوايا جميعا ومن غيرها تبرز اهمية معالجة موضوع شركات توظيف الأموال بما يحقق صالح المجتمع والشعب . ومع التسليم بان لكل دولة ظروفها الخاصة واوضاعها المتميزة ، فان التعرف على تجارب الدول المختلفة لايخلو من نفع وفائدة ، ومن هذا المنطلق نعرض فى هذه الورقة تجربة الباكستان فى مجال شركات توظيف الأموال (١) مع المقارنة كلما تيسر للتجربة فى مصر .

وقد عاشت الباكستان تجربة شركات توظيف الأموال خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٧٩ اى لمدة حوالى ١٨ شهرا . ثم قررت الغاءها . ونعرض هنا اسباب نشوء هذه الشركات واهدافها ومراحل تطورها ثم عملياتها ومصيرها والدروس المستفادة من هذه التجربة .

ثانيا : أسباب نشوء هذه الشركات

يمكن حصر الأسباب التى ساعدت على نشوء شركات توظيف الأموال فى التالى : (٢)

١) ازدياد عدد العاملين الباكستانيين فى الخارج وخاصة فى دول الخليج الى مايزيد على ١٤٠ الف شخص فى عام ١٩٧٧ بالمقارنة الى نحو ٢٣ الف شخص فى عام ١٩٧٥ ، اى الى مايعادل ستة أضعاف خلال عامين . وتصاحب ذلك زيادة تحويلاتهم الى بلدهم من حوالى ٢ مليار روبية فى عام ٧٥ الى مايزيد على ١٢ مليار روبية فى عام ١٩٧٧ ثم الى اكثر من ١٨ مليار روبية فى عام ١٩٧٩ (٣)

٢) تميز التعامل مع بنوك القطاع العام فى ذلك الحين بكثير من التعقيدات البيروقراطية وتدهور الخدمات المصرفية مما لم يشجع على التعامل معها اذا امكن ذلك .

٣) عدم توافر فروع كافية للبنوك فى المناطق الريفية النائية بالاضافة الى تخلف وسائل الاتصال بهذه المناطق مما صعب التعامل مع البنوك المعتمدة .

٤) تعاظم تطلع افراد الشعب للتعامل وفقا لمبادىء الشريعة الاسلامية حيث تواكبت هذه الفترة مع بداية حكم الرئيس ضياء الحق الذى التزم فى سياسته باسلمية الاقتصاد الباكستانى وخاصة فيما يتعلق بالغاء الربا .

ثالثا : أهدافها ومراحل تطورها

يمكن ايجاز الأهداف المعلنة من قبل شركات توظيف الأموال فيما يلى :

١) ايجاد رصيد كبير من الأموال القابلة للاستثمار عن طريق تجميد المدخرات الصغيرة من المناطق الريفية

٢) استثمار هذه الأموال فى مشروعات صناعية قائمة واخرى جديدة .

٣) تلبية احتياجات الصناعات الصغيرة من الائتمان وخاصة أن هذه المشروعات كانت تواجه صعوبات كثيرة فى الحصول على التمويل اللازم لنشاطها .

٤) تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية .

٥) حددت اولويات مجالات الاستثمار فى الصناعات الزراعية ، والأراضى الزراعية والعقارية ، والنقل الداخلى ، ووكالات السفر .

٦) ايجاد قطاع مالى لايتعامل بالربا ومن ثم تكون رائدة فى تطبيق المضاربات الإسلامية .

٧) اقامة بعض المشروعات الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والمطابع وذلك من أجل اكتساب احترام الجماهير وتحقيق مكانة اجتماعية عالية (٤)

ويتضح من هذه الأهداف أنها قد صيغت بطريقة منتقاه لكى تتطابق مع محاولة النظام السياسى الجديد إكتساب المصداقية والشرعية (٥) . كما أن التركيز على هذه الأهداف يحاول جذب التأييد الشرعى حيث أنها تركز على تأكيد دور القطاع الخاص ، ومحاولة ايجاد مؤسسات اسلامية تلبى مطالب الشعب بالاضافة الى تنفيذ مشروعات الرفاهية العامة .

وفيما يخص طبيعة العلاقة بين شركات توظيف الأموال والسلطات فقد مرت بعدة مراحل فضلا عن تميزها بالازدواجية والتناقض . فالهيئات التى تتعامل معها هذه الشركات بصورة مباشرة مثل مكتب تسجيل الشركات المساهمة كانت تتشكك فى نوايا شركات توظيف الأموال منذ البداية ومن ثم حاولت أن تحد من نموها عن طريق التشديد فى متطلبات التسجيل ، وكذلك فان مجلس البنوك وبنك الدولة (٦) قد انزعجا من وجود هذه الشركات بسبب تهديدها للمركز الاحتكارى لبنوك القطاع العام فى مجال التمويل . وقد أبلغ مجلس البنوك الحكومية بأن هذه الشركات تقوم بأعمال البنوك وهى ليست بنوكا مما يمثل خرقا لقانون البنوك الصادر فى عام ١٩٧٣ (٧) . أما الهيئات القضائية فيبدو أنها كانت تساند هذه الشركات . ويتمثل ذلك فى الأحكام القضائية التى صدرت بأحقية هذه الشركات فى ممارسة نشاطها .

وقد تعززت مكانة شركات توظيف الأموال فى المجتمع عن طريق تأييد الأهداف الأيديولوجية للحكومة الجديدة . وأدى هذا الى سعى الوزراء والمحافظين الى الظهور فى مناسبات افتتاح فروع هذه الشركات والتقاط الصور مع أصحابها .

وفى ظل هذه الظروف استطاعت الشركات الأولى التى يمتلكها أفراد أكفاء أن ترسى دعائم وجودها بسرعة وأثبتت نجاحا كبيرا فى مجال تجميع المدخرات . وقد أدى هذا النجاح المبكر الى نمو الثقة بين هذه الشركات وجموع المدخرين . ومن الناحية الأخرى ، فان عدم وضوح العلاقة بين هذه الشركات والحكومة ـ السابق الاشارة اليه ـ قد فتح المجال أمام بعض المحتالين والنصابين للتربح من وراء تكوين شركات توظيف الأموال .

رابعا : العمليات

نعرض فى هذا القسم لعمليات شركات توظيف الأموال من خلال تنظيمها ، وهيكلها بحسب عدد العاملين والفروع واجمالى الودائع ، وكيفية جذب الودائع ثم نسب توظيف الودائع .

١ - التنظيم

في المرحلة الأولى لهذه الشركات كان أصحابها من رجال الاعمال والبنوك الذين لم يكن لديهم رأس مال كبير فضلا عن انه لم يكن مطلوبا حيث أن تسجيل هذه الشركات لايتطلب الا ٥٠٠ روبية (اى مايعادل حوالى ٢٠ دولار) اما الجيل الثاني من هذه الشركات فقد تكون بواسطة بعض موظفي الشركات الأولى الذين استقلوا للعمل بأنفسهم . وكان الجيل الثالث اساساً من الانتهازيين والمحتالين الذين لحقوا بالركب سعيا وراء تحقيق مكاسب سريعة .

وكان تنظيم شركات توظيف الأموال الكبيرة شبيها بالبنوك التجارية . وتوجهت في البداية الى المناطق الريفية التى لم يكن بها خدمات مصرفية ثم فتحت فروعا في المدن الصغيرة . وعندما تجمعت لديها ارصدة كافية فتحت فروعا في المدن الكبيرة . وكانت هذه الفروع الأخيرة مؤثثة بمكاتب فاخرة لكى تقنع سكان المدن بأن هذه الشركات لديها ملاءة مالية كبيرة . ولم يتوقف وجه الشبه مع البنوك من حيث الشكل بل امتد الى طبيعة الأعمال من جوانب فتح حسابات ودائع مشابهة للحسابات الجارية والادخارية والودائع الثابتة . كما أعطوا لعملائهم ايصالات سحب مشابهة لدفاتر الشيكات . ولم يتعد الشبه هذه الحدود .

وكان مدراء الفروع غير مؤهلين لآداء العمل ، ولم يوجد نظام دقيق للايصالات (٨) ، وبالنظر الى أن فروع شركات توظيف الأموال لم يكن لديها ترتيبات آمنة للاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في خزانتها فقد احتفظت بحسابات لدى أقرب فرع لبنك تجارى في المنطقة . وكلما تجمع لدى الفرع ارصدة زائدة كان يقوم بتحويلها الى المركز الرئيسى لشركته . وفي أغلب الحالات لم يكن مسك الدفاتر والحسابات في هذه الشركات منتظما ، مع توافر حرية كبيرة لمديرى الفروع في ادارة عملياتهم .

٢ - كيفية تجميع الودائع

تميز الأسلوب الذى جمعت به هذه الشركات ودائع العملاء بما يلى :

أ) توظيف أبناء الموسرين في المنطقة كموظفين في الفروع مع منحهم مرتبات مجزية وحوافز اذا زاد رقم الودائع التى يجلبونها عن رقم معين .

ب) الانتشار الجغرافي في أماكن المودعين مع تبسيط اجراءات التعامل الى اقصى درجة ممكنة بالاضافة الى مد ساعات العمل لفترة أطول من الفترة التى يعمل بها البنوك .

ج) التأكيد على أن معاملاتها تتوافق مع الشريعة وأنها لاتتعامل بالربا مع ارتفاع العائد الموزع .

د) تأثيث المراكز بطريقة فاخرة حتى تعطى الثقة الظاهرية للمتعاملين .

هـ) الانفاق بسخاء على حملات الاعلان والدعاية والترويج (٩) .

ويبدو أن هذه الأساليب كانت فعالة في جذب الودائع على الرغم من التحذيرات التى صدرت عن بنك الدولة من أن هذه الشركات ليست بنوكا وأن من يودع امواله لديها يتحمل مسئولية عمله . وهذا يدفعنا الى التساؤل عن حجم الودائع لديها .

٣ ـ هيكل الشركات وحجم الودائع

فى منتصف عام ١٩٧٩ كان عمر ظاهرة شركات توظيف الاموال فى الباكستان حوالى ١٨ شهرا ، وكانت المؤشرات التى تحدد هيكلها على النحو التالى :

جدول رقم ١ : عدد الشركات والعاملين وحجم الودائع

حجم الشركة	العدد	عدد العاملين	مجموع الفروع	اجمالى الودائع (الف دولار)	متوسط الودائع للفرع الف دولار
كبيرة	٥	١٠١٣١	٩٨٤	٣٧٤٠٠	٣٨
متوسطة	١٦	٢٣٦٠	١٧٣	٣٨٨٠	٢٢
صغيرة	٤٩	١٣٧٦	١٣٣	٤٤٣١	٣٣
المجموع	٧٠	١٣٨٦٧	١٢٩٠	٤٥٧١١	٣٥

ويتضح من الجدول أن لشركات توظيف الأموال الكبيرة حوالى ٩٩٠ فرعا أى بنسبة ٧٦ ٪ من اجمالى عدد الفروع ويزيد مجموع ودائعها على ٣٧ مليون دولار أى بنسبة ٨٢ ٪ من مجموع الودائع ، وأن عدد العاملين بها يزيد على ١٠ آلاف شخص أى بنسبة ٧٣ ٪ من مجموع عدد العاملين بهذه الشركات وقد بلغ مجموع الودائع حوالى ٤٥,٧ مليون دولار (١٠)

ويبدو أن معظم فروع هذه الشركات قد تركز فى المناطق الريفية وخاصة فى القرى التى كان بها أكبر عدد من العاملين فى الخارج ، كما يتبين من الجدول أن متوسط حجم الودائع بالفرع الواحد بلغ ٣٨ ألف دولار وهو رقم صغير ..

ويصعب الحديث عن نمو هذه الشركات حيث أن عمرها لم يمتد الا لثمانية عشر شهرا غير أن تكاثر الفروع فى هذه الفترة القصيرة كان سريعا جدا بحيث صرح أحد أصحاب هذه الشركات أنه تم فتح ٣٠ فرعا حتى نهاية ديسمبر ١٩٧٨ وانه يستهدف فتح ٧٥ فرعا أخرى خلال ثلاثة الشهور الأولى من عام ١٩٧٩

▪ توظيف الودائع

كانت أوجه التوظيف التى استخدمت فيها الودائع ونسبتها على النحو الآتى :

ا) أودع مانسبته ٥٠ ٪ من الأموال كودائع لدى البنوك التجارية وعندما قرر مجلس البنوك اغلاق هذه الحسابات المحتفظ بها لدى بنوك القطاع العام تم تحويل الأموال للحسابات الشخصية لاصحاب هذه الشركات او الى البنوك الأجنبية او تم انفاقها فى مجالات اخرى .
ب) المضاربة على الأراضى وانشاء المجمعات السكنية والأسواق المركزية ويبدو أن هذا كان هو الاستثمار الرئيسى لهذه الشركات (١١)
ج) استخدمت نسبة ملموسة من الأموال فى تأسيس الفروع ودفع المرتبات الكبيرة المخصصة للموظفين .
د) ادعت بعض الشركات الكبيرة انها انشأت بعض المشروعات المشتركة فى المجال الصناعى (١٢)
هـ) اقراض الأموال للمشروعات الصغيرة لفترات قصيرة لأغراض التجارة .
و) استعمل أصحاب الشركات جزءا ملموسا من الودائع فى أغراضهم الخاصة ممثلة فى الاستهلاك الترفى ووسائل الانتقال الفارهة والمنازل الفخمة وغيرها .
ز) استثمر جزء من الأموال فى تشغيل وسائل نقل سريعة بين المدن الباكستانية .

خامسا : مصير الشركات

حدثت تطورات سريعة فى مواجهة ظاهرة شركات توظيف الأموال أدت فى النهاية الى اغلاق هذه الشركات ومنعها من العمل على النحو السابق ذكره ، وكانت أهم هذه التطورات :

١ عدم تمكن البعض من سحب ودائعهم .

ظهرت بعض نقاط الضعف فى شركات توظيف الأموال وخاصة تلك التى دخلت السوق حديثا ، ولاشك ان النمو السريع غير المنظم يؤدى الى خلق المشاكل . وقد انتهزت بعض الشركات غير السوية فرصة ضعف اجراءات التنظيم والرقابة والمتابعة من قبل الحكومة وتوقفت عن تلبية طلبات المودعين . ونشر بالجرائد حالات عديدة عن المودعين الذين لم يستطيعوا سحب اموالهم . وفى عام ١٩٧٩ عمرت الجرائد بمثل هذه الشكوى .

٢ | شركات توظيف الأموال تطلب فرض التنظيم :

فى ظل الشكوى من ضياع الأموال ، واجهت شركات توظيف الأموال الجادة امران أحلاهما مر :
الأول : انها اذا قامت بتشغيل حسابات منظمة شأنها شان البنوك ، فانها تقع تحت طائلة قانون البنوك .

الثانى : ان لم تفعل فانها سوف تدرج فى قائمة النصابين مما يفقدها مصداقيتها التى كونتها خلال الفترة الماضية ولم يكن امام هذه الشركات للخروج من هذا المازق سوى ايضاح موقفها القانونى . ومن هذا المنطلق ناشدت هذه الشركات الحكومة لكى تصدر تشريعا ينظم العمل فى هذا الميدان . وكانت عناصر التنظيم المقترحة على النحو التالى :

ا) تعيين مراجعى حسابات رسميين لمراقبة انشطة شركات توظيف الأموال وحساباتها مرة كل ستة شهور .
ب) وضع القواعد التى تنظم تشغيل هذه الشركات مثل فتح الفروع ، وتوصيف وظائف العاملين ومرتباتهم ، والاستثمار فى محفظة الأوراق المالية وغيرها .
ج) تنظيم السحب من حسابات الايداع وطرق المتابعة الاحصائية .
د) فرض عقوبات رادعة على حالات الغش والتدليس .
هـ) ان تعين وزارة المالية وبنك الدولة عضوين فى مجالس ادارات هذه الشركات ممثلين لها .
و) تحصيل رسم ترخيص سنوى يكفى لتغطية تكاليف مراجعة الحسابات .
ز) ان تودع هذه الشركات نسبة لاتقل عن ثلث رأس المال المصرح به لدى البنك المركزى ، وأن يسدد ربع رأس المال المصرح به كشرط من شروط تسجيل هذه الشركات على أن يسدد الباقى خلال خمس سنوات على الاكثر .
ح) ضرورة ان تقوم الشركة بالتامين على ودائع المودعين من خلال بوليصة تأمين استثمارى من الهيئة الحكومية للتأمين .
ط) ان يتحمل مديرو هذه الشركات مسئولية اى أخطاء حذف أو تستر أو انحراف أو ممارسات خاطئة (١٣) .

وفى رأينا أن هذه الشروط شاملة لمراقبة أعمال هذه الشركات رقابة محكمة بما يضمن حقوق المودعين ومصالح الاقتصاد القومى دون تعرضه لأية هزات .

٣ | رد فعل الحكومة والالغاء :

وبالرغم من الدعوة السابق الاشارة اليها فان الحكومة لم تستجب لها . واعلن مجلس البنوك الحرب على شركات توظيف الأموال مقررا أن هذه الشركات تعمل عمل البنوك وانها بذلك تخالف القانون ومن ثم حرمت البنوك الوطنية من مليارات الروبيات . وفى هذه الأثناء صرحت وزارة المالية ان « وكالة التحقيقات المركزية » وبنك الدولة سوف يحققون فى المخالفات المنسوبة الى هذه الشركات .

وفى يناير ١٩٧٩ م قررت الحكومة أن شركات توظيف الأموال لايمكنها فتح حسابات فى بنوك القطاع العام التجارية . وكثرت الكتابات ضد هذه الشركات فى الصحف والمجلات مما حطم صورتها فى أعين المجتمع . وهنا تاكد للنصابين من هذه الشركات ان هذه هى النهاية فقامو بتحويل

أرصدة الايداعات الى حساباتهم الخاصة ، وهرب بعض اصحاب الشركات بما لديهم من ودائع تاركين المودعين يضربون اخماسا باسداس ، ونتج عن هذا تزاحم على السحب بدرجة لم تستطع ان تواجهها اكبر شركات التوظيف ، وفى اكتوبر عام ١٩٧٩ قررت الحكومة اغلاق هذه الشركات ومنعها من العمل وعينت حراسة على اصولها وادارة اعمالها مع دراسة وتدقيق مطالب المودعين .

وحتى نهاية عام ١٩٨٦ مازالت عمليات التصفية جارية واستطاعت بعض الشركات أن تسدد مطالبات جميع المودعين نظرا لأنها استثمرت الودائع فى العقارات والتى زادت قيمتها زيادة كبيرة بسبب التضخم ، ومازالت التصفيات جارية . ويبدو أن بعض المصفين ليسوا على عجالة حيث انهم يتمتعون بمزايا كبيرة ممثلة فى مكاتب فاخرة وسيارات كبيرة ويشكو بعض المودعين من أن التعامل مع المصفين اكثر صعوبة من نظيره مع اصحاب شركات توظيف الأموال ذاتهم .

سادسا : الدروس المستفادة من التجربة :

ان فكرة شركات توظيف الأموال لها مزايا اهمها :

أ) تجميع المدخرات وخاصة من المناطق الريفية .

ب) فعاليتها فى تمويل الصناعات الصغيرة باقل تكاليف ادارية ممكنة .

ج) تحقيق منافسة مع الجهاز المصرفى بما يؤدى الى تحسين نوع الخدمة المصرفية المقدمة الى الشعب .

د) تمويل مشروعات كبيرة يعجز الأفراد بمدخراتهم المحدودة عن تمويلها .

وقد نجحت هذه الشركات فى تجميع المدخرات ويبدو ان الدروس التى يمكن استخلاصها فى هذا الصدد تتمثل فى :

١) أن الحوافز المباشرة للعاملين بهذه المؤسسات ـ شانها شان شركات التامين ـ والتى تربط بين حجم الودائع والرواتب المدفوعة لها فعالية كبيرة فى زيادة حجم الودائع . ويمكن من خلال هذه الوسيلة تعميق عائدات الادخار لدى الأفراد وخاصة فى المناطق الريفية .

٢) ان العائد المرتفع على المدخرات فعال فى جذب المدخرات . وقد تدفع هذه النتيجة الى اعادة النظر فى السقوف المفروضة على أسعار الفائدة بشرط أن يكون هذا العائد الموزع حقيقيا .

٣) ان توزيع العائد فى صورة تختلف عن سعر الفائدة فى ظل العقيدة السائدة له أثر جوهرى فى جذب مدخرات الباكستانيين .

٤) ان القرب من المودعين يعتبر عنصرا رئيسيا فى تجميع المدخرات نظرا للملاءمة التى يوفرها للأفراد ، ولهذا يعتبر وجود الفروع فى القرى حيويا لنجاح تجميع المدخرات وليس من الضرورى أن تكون هذه الفروع كبيرة بل يكفى ان تكون فى أضيق الحدود من حيث التكاليف .

٥) توحى التجربة ان استثمار الودائع فى نفس الاقليم الذى جمعت منه يزيد من اقبال افراد الاقليم على التعامل مع هذه المؤسسات .

٦) ان الحفاوة بل الحرارة فى استقبال المودعين وحسن معاملتهم يعتبر عاملا رئيسيا فى جذب الافراد للتعامل مع المؤسسات المالية .

وفى الختام يعتقد أن تجربة شركات توظيف الأموال تظهر أن مؤسسات التمويل الصغيرة يمكن أن تلعب دورا فى تجميع المدخرات الصغيرة من حيث الحجم والنائية من حيث الموقع وفى ذات الوقت يجب أن تكون خاضعة للاشراف الفعال ولايسمح لها بالتوسع الا عندما تتوافر بها مقومات حسن الادارة من ناحية ومتطلبات الاشراف والرقابة من قبل الدولة من ناحية أخرى .

هـــــوامش الموضـــــوع

(١) اعتمدنا فى ذلك على التقرير التالى :

Naved Hamid and Igaz Nabi Privatizing the Financial Sector in LDC,s: Lessons of an Experiment World Bank, DRD discussions paper, Decembrer, 19V86

(٢) تتوافق تجربة الباكستان فى هذا الصدد مع ماحدث فى مصر تقريبا حيث زاد عدد المصريين العاملين بالخارج وتعاظمت تحويلاتهم الى مصر بالاضافة الى نمو الشعور الدينى لدى افراد الشعب .

(٣) يعادل الدولار الامريكى حوالى ١٠ روبيات فى ذلك الحين اما حاليا فان ١ دولار امريكى يساوى اكثر من ١٨ روبية .

(٤) تشابه الى حد كبير هذه المجالات مع انواع المشروعات التى تعلن عنها شركات توظيف الاموال فى مصر ولكن لاندرى ماهى نسبة المستثمر فى الأنشطة المختلفة الى اجمالى الأصول المودعة لديها .

(٥) تنفى شركات توظيف الأموال فى مصر اى علاقة لها بالسياسة .

(٦) وهو اسم البنك الذى يقوم باعمال البنك المركزى فى الباكستان .

(٧) لايوجد مايؤيد مثل هذه الشكوى فى مصر ولكن مايزعج الجهات الحكومية هو : درجة الامان للمودعين بحيث لايتعرضون للنصابين والمحتالين والا تكون هذه الشركات احد قنوات تهريب رؤوس الأموال الى الخارج مما يسهم فى تدهور الجنيه المصرى ، وان تستخدم الأموال فى تنمية الاقتصاد المصرى وليس فى أغراض المضاربات .

(٨) يعتقد بان شركات توظيف الأموال فى مصر تختلف اختلافا بينا فيما يتعلق بتنظيم العمل ومسك الدفاتر ، ويحتاج تحليل هذه الأوضاع الى دراسة ميدانية ويقر المتعاملون مع هذه الشركات ان الايداع يتم بايصالات مع التوقيع على عقد وان السحب يتم بذكر رقم العميل مع عدم ملء ايصالات سحب . ويتم التسجيل لدى الفروع . وبعض شركات توظيف الأموال .

(٩) تظهر هذا بصورة جلية فى حالة مصر من النظر الى الاعلانات على صحف الجرائد وشاشات التليفزيون .

(١٠) هذا الرقم يعتبر ضئيلا جدا بالمقارنة لأرقام الودائع التى يقال انها مودعة لدى شركات توظيف الأموال فى مصر والتى تقدر بما يتراوح بين ١٢و١٤ مليار جنيه اى حوالى ٥,٣ ـ ٦,٢ مليار دولار .

(١١) يلاحظ ان هناك شبها كبيرا فى هذا الصدد مع التجربة فى مصر

(١٢) تزعم احدى شركات توظيف الأموال فى مصر فى الاعلانات انها انشات شركة حديد وصلب وهذا الزعم لااساس له من الصحة .

(١٣) يلاحظ ان موقف شركات توظيف الأموال فى مصر مختلف تماما عن هذا الموقف اذ ترفض اية رقابة وبالرغم من صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ فيظن أن الشركات لم تمتثل لأحكام هذا القانون وتحاول الالتفاف حوله .

الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية فى فى جمهورية مصر العربية

بحث مقدم من
دكتور محمد عبد الفتاح المنجى

مقدمة

تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما فى الاقتصاد القومي لكافة الدول . بالاضافة الى كون هذا القطاع يعتبر ـ بحكم طبيعته ـ حقل اكثار لتنمية المهارات الفنية والادارية فانها تحتل موقعا رئيسيا داخل قطاع الصناعة التحويلية ، بما تستحوز عليه من نسبة كبيرة من عدد المنشآت وعدد العمال وما تساهم به من حجم الانتاج والقيمة المضافة يختلف من دولة لأخرى وفقا لمدى عنايتها ورعايتها لهذا القطاع .

ولقد ظهرت بين الاقتصاديين بعض الاراء التى تقول بأن الوحدات الانتاجية الصغيرة ما هى الا مرحلة ضمن مراحل التطور الصناعى مالها الزوال بحلول الوحدات الكبيرة محلها .

ولكن النظرة السريعة الى بيانات الصناعة فى غالبية الدول ـ خاصة المتقدم منها ـ تكشف بوضوح عن ظاهرة بقاء الوحدات الصغيرة واستمرار وجودها (وبنجاح) رغم النمو المتزايد للوحدات الصناعية ذات الحجم الكبير .

ويرتبط تفسير هذه الظاهرة بأمرين ، يتعلق اولهما بما يعرف فى النظرية الاقتصادية بوفورات الحجم ، ويتعلق الآخر بأقتصاديات النمو ضمن ما يعرف بنظرية المؤسسة .

والامر الاول مؤداه ، انه يتحتم ـ وفقا لمنطق تحقيق وفورات الحجم ـ الالتزام بمبدأ تقسيم العمل سواء داخل الوحدة الانتاجية ذاتها او فيما بين الوحدات المختلفة داخل الصناعة الواحدة الامر الذى يعنى ضرورة وجود الوحدات الانتاجية الصغيرة ويتطلب استمرار هـذا الوجود ، من حيث ان تلك الوحدات يمكنها ـ أكثر من الكبيرة ـ تحقيق قدر وافر من التخصص والقدرة على التكييف السريع . أما الامر الثانى فمؤداه ان هناك قيودا تحد من نمو الوحدات الانتاجية ومن ثم تحافظ على بقاء الاحجام الصغيرة من هذه الوحدات واستمرار وجودها ، وتتلخص فى ثلاث مجموعات رئيسية هى : ـ

- قيود داخلية تتمثل فى محدودية القدرة الادارية .
- قيود خارجية تتمثل فى تميـز المنتجات والطبيعة الخاصة بسوقها وسوق عوامل الانتاج الداخلة فى العملية الانتاجية .
- قيود هى خليط من المواقف الداخلية والظروف الخارجية وتتمثل فى المخاطرة وعدم التأكد .

دور الصناعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تمثل المصانع الصغيرة نسبة كبيرة من الوحدات الصناعية فى سائر انحاء العالم ، ولا خلاف حول اهمية وحيوية الصناعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالدول التى حققت نموا سريعا هى تلك التى تبنت اطارا عاما للسياسة تمكنت فيه هذه الصناعات من الازدهار والنمو .

ان التقدم الحقيقى لأى دولة يقاس بمستوى نصيب الصناعات التحويلية فى نشاطها الاقتصادى وان الاساس والقاعدة لهذه الصناعات التحويلية هى الصناعات الصغيرة ، وبتحليل هيكل منشآت الصناعات التحويلية يتضح تدرج هذه المنشآت طبقا لأحجامها ، فعدد المصانع الصغيرة (بأى تعريف) يمثل الغالبية العظمى فى هيكل منشآت هذه الصناعات وذلك لقدرتها على احداث الامور الاتية : ـ

- **التكامل والتلاحم مع المصانع الكبرى مما يؤدى الى تنمية وتطوير القطاع الصناعى ككل .**
- **تعتبر الصناعات الصغيرة وسيلة فعالة للانتشار الجغرافى الصناعى وايجاد المنافسة ومن ثم احداث التطور الاجتماعى والسياسى فى البلاد .**
- **تستطيع الصناعات الصغيرة ان تتكيف وتتميز بسهولة التطويع طبقا لاحتياجات السوق .**
- **تتيح فرص كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة راسمالية منخفضة وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بكافة مهاراتها وبمستويات انتاجيتها المختلفة .**

ولتوضيح الدور الكبير للصناعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية نورد الحقائق التالية : ـ

تتحقق معدلات التنمية الكبيرة ونوعيات وجود ، الانتاج فى الولايات المتحدة فى قطاع الصناعات التحويلية بالاعتماد بالدرجة الاولى على الصناعات الصغيرة فاغلب الشركات العملاقة تتخذ حولها عديدا من المنشآت الصغيرة ذات العلاقات المتبادلة له فتجد مثلا ان ٦٤٪ من الموردين لشركة جنرال موتورز البالغ عددم ٢٦ الف من المنشآت الصغيرة ذات العمالة التى لا تزيد عن مائة عامل ، ٩٣٪ من الموردين لشركة دى بون البالغ عددهم ٣٠ الف من المنشآت الصغيرة ، وشركة رابثيون احدى اكبر شركات الصناعات الالكترونية تشترى ٥٦,٦٪ من احتياجاتها من منظمات صغيرة ، ٤٥٪ من عملياتها التى اعطيت لشركات كبيرة اعيد المقاولة عليها من باطن منظمات صغيرة .

وفى اليابان تقوم الصناعات الصغيرة بالعديد من العمليات الصناعية لحساب الصناعات الكبيرة ففى عام ١٩٧١ بلغت نسبة منشآت الصناعات

الصغيرة التى تقوم بالانتاج لحساب المنشآت الكبيرة ٧٢٪ فى صناعة المنتجات المعدنية ، و٧٦٪ فى صناعة الالات ، ٧٩٪ فى صناعة الالات الكهربائية .

وفى فرنسا نجد شركة رينو لصناعة السيارات تشترى من منظمات اخرى ما يزيد عن ٢٠ الف بند من البنود اللازمة لخطوط تجميع منتجاتها وتستخدم اكثر من ٥ الاف مقاول من الباطن ومورد وتخصص اكثر من ٤٦٪ من مواردها لعمليات الشراء من الغير وساعد هذا الاتجاه الشركة على ان تضاعف انتاجها مرات عديدة دون ادخال اساليب صناعية جديدة لديها ولكنها تستفيد من التحسينات التى يجريها موردوها على انتاجهم .

وفى سويسرا تعتمد الصناعات الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لانتاج المعدات الالكترونية والساعات والادوية وغيرها ، فتقوم كثير من الشركات الكبرى اساسا على إنتاج وتشغيل المتخصصين الذين ينتجون فى ورش حرفية صغيرة تتخصص فى انتاج اجزاء صغيرة معينة من السلع الصناعية المختلفة ، كما يتم قدر كبير من الانتاج فى المنازل بواسطة اسر متخصصة وقد استطاعت هذه المصانع الصغيرة ان تغزو بأنتاجها اسواق العالم اجمع .

- وفى ايطاليا تغلبت الحكومة على مشكلة العمالة الزائدة فى القطاعات الانتاجية بنشر الصناعات الصغيرة ذات الكثافة العمالية المتوسطة . وذلك طبقا لخطة اطلق عليها VANONI استمرت من ١٩٥٥ - ١٩٦٤ استهدفت امتصاص وتشغيل العمالة الزائدة فى هذه القطاعات ونجحت فى تحقيق اهدافها .

- كذلك عمدت الهند الى نشر الصناعات الصغيرة فى كافة الانشطة الصناعية وتنتج المصانع الصغيرة فى الهند حوالى ٣٨٪ من اجمالى الانتاج الصناعى وتمثل العمالة بها ٥٠٪ تقريبا من اجمالى العمالة الصناعية .

- وفى دولة نامية متقدمة صناعية وهى كوريا تمثل الصادرات الصناعية الصغيرة ٣٥٪ من اجمالى صادرات البلاد .

ولا تقتصر فوائد الصناعات الصغيرة فقط على قطاع الصناعة بل تمتد الى القطاعات الاقتصادية الاخرى ففى قطاع السياحة وتمثل - الدخل الرئيسى فى اسبانيا - نجد فيها عددا هائلا من الفنادق الصغيرة والمحال المتواضعة بطول البلاد وعرض سواطئها واماكنها السياحية .

وفى قطاع الزراعة نجد ان الفائض الهائل فى الحاصلات الزراعية الامريكية من لحوم والبان واسماك وفواكه وخضروات يتحقق جميعه وبأعلى معدلات عرفها العالم يتم فى وحدات صغيرة يقل فيها عدد العاملين دائما عن مائة عامل .

وتفسير ذلك يتمثل فى حقيقتين :-

- ان هذ المنظمات الصغيرة تعمل فى العادة بحجم صغير متفادية بذلك ما يعرف فى الادارة بمشاكل الحجم الكبير ، فعلى عكس الشائع فى اذهان البعض فان كبر

الحجم غير ضرورى بل وغير فعال الا بتوافر شروط معينة ليست ميسرة فى جميع الاحوال .

- ان التخصص ليس اساسه السلعة ولكن العملية الواحدة السهلة ان لم تكن الحركة البسيطة الامر الذى يغدو معه اداء العمل ممكنا عمليا مهما كانت المنظمات صغيرة ، ويقتصر دور المنظمات العملاقة على تجميع الاشكال النمطية فى شكل عدد من السلع النهائية . باعتبار ان احداث هذا التكامل يحتاج من المهارة والامكانات ما تستطيعه فقط المنظمات الكبيرة .

- لذلك فهذا النموذج من توزيع الادوار كلا بحسب امكاناته يجعل عملية التنمية عملية قومية ومن مواطنى المجتمع شركاء فى هذه التنمية القومية . ان هذا التوزيع للأدوار هو الذى يفسر كيف تعتمد الصناعات العملاقة على المنظمات الصغيرة فى الحصول على اكبر حجم من احتياجاتها من الانتاج المغذى ، انها - اى المنظمات العملاقة - تصبح كالعمود الفقرى تدور حوله افلاك عدد كبير جدا من الوحدات المنتجة .

الصناعات الصغيرة فى جمهورية مصر العربية ودورها فى التنمية

لا يمكن لمجتمع متقدم ان يكون مجتمعا كاملا وكفؤا ما لم يتضمن هيكله الانتاجى المنظمات الصغيرة الى جانب الكبيرة فهذه الاخيرة يستحيل عليها ، وليس ايضا من الصالح العام ان يبنى داخل هيكلها الانتاجى الذاتى كل العمليات المكملة .

هذه الظاهرة يؤدى وجودها فى الدول النامية الى زيادة ظاهرة ارتفاع النفقات الثابتة فى منظمات الصناعة بالمقارنة بالحال فى المنظمات الكبيرة بالدول الصناعية والتى تنفذ جزءا كبيرا من عملياتها عن طريق الصناعات الصغيرة **(والتى تتمثل فى الوحدات الانتاجية الصغيرة - المؤسسات الانتاجية التعاونية - الورش الحرفية)** .

ويمكن أن تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما وحيويا لزيادة وتدعيم الانتاج الصناعى وفى فتح مجالات جديدة منتجة لقوى العمل وفى توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا وزيادة التكوين الرأسمالى فى المجتمع ، ومن ثم يكون لدورها ابعاد استراتيجية هامة فى تحقيق اهداف التنمية القومية ونوضح ذلك فيما يلى : -

▪ دورها فى زيادة الناتج الصناعى :

يبلغ نصيب قطاع الصناعة وهو عصب التنمية الاقتصادية فى البلاد ١٧,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى وقد ساعد هذا الوضع على انحياز الهيكل الانتاجى تجاه السلع الخدمية التى ترتفع مساهمتها فى الناتج الاجمالى الى اكثر من النصف ، ونظرا لما يحدثه تزايد مساهمة قطاع الصناعة فى اجمالى الناتج المحلى مما يترتب عليه تحسين دخول الافراد فيصبح من الاهمية بمكان دعم وتنمية الصناعات الصغيرة حيث انها هى الاقدر على تعظيم الناتج باستثمار قدر معين من رأس المال .

▪ دورها فى تنمية هيكل العمالة :

تستهدف الخطة الخمسية ٨٨/٨٧ ـ ٩١/ـ٩٢ توفير فرص عمالة جديدة تبلغ ٢,١ مليون عامل ليصل عدد المشتغلين الى ١٥ مليون مشتغل فى نهاية سنوات الخطة وتبلغ العمالة المستخدمة فى قطاع الصناعة ١٥,٨٪ فقط من قوى العمل الاجمالية ويرجع ذلك الى اسلوب التنمية الذى اتبعته مصر وركز على الصناعات الكبيرة والتى تتصف بضعف قدرتها على استيعاب قوة العمل بفاعلية ، ونظرا لموالات تشغيل العمالة للضغوط الاجتماعية اصبح قطاع الصناعة يعانى من كثافة عمالية فى بعض وحداته من القطاع العام والاجهزة الانتاجية الحكومية الامر الذى يؤثر على المعدلات الانتاجية المحققة .

ولما كان خلق وظائف منتجة يختلف تماما على خلق وظائف تهدف الى تخفيف حدة البطالة كما انه يصعب استيعاب جزء كبير من العمالة المتزايدة باستخدام كامل للطاقة الانتاجية من خلال تشغيل متعدد للورديات لعدم ملاءمة ذلك لاقتصاديات السوق ونظامنا الاجتماعى ـ بخلاف ما حدث فى بعض الدول الاوروبية والتى استوعبت نسبا كبيرة من اجمالى الزيادة فى العمالة وذلك من خلال تشغيل ورديات اضافية .

كذلك اذا ما اخذنا فى الاعتبار احتمال انخفاض الطلب على العمالة فى الاسواق العربية لنقص الموارد المالية فى الدول البترولية هذا بجانب المنافسة من جانب قوى العمل غير المصرية فى البلاد العربية .

ولكل الاعتبارات السابقة يجب تشجيع الصناعات الصغيرة ـ بمفهومها العام والسابق توضيحه ـ التى يمكن ان تنتشر بعشرات الالاف عبر البلاد

طولا وعرضا وتوفر عشرات الفرص وفى كل منها خاصة اذا ما كانت منتجات هذه المصانع واساليب انتاجها تعتمد على مصادر محلية وانتاجها يحل محل واردات سلعية تضغط على ميزان المدفوعات المرهق ومن ثم يمكن احداث التوازن بين التنمية كثيفة العمالة وكثيفة رأس المال لتحقيق التناسق بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .

ومن الجدير بالذكر ان نشير الى احدى دراسات صندوق البنك الدولى والتى توضح قدرة الصناعات الصغيرة على استيعاب العمالة فقد جاءت ان هذه الصناعات الصغيرة توفر وظائف لحوالى نصف العاملين فى الصناعات التحويلية فى الدول النامية الاكثر تقدما واكثر من ثلاث ارباع فى باقى مجموعة هذه الدول .

كذلك تشير دراسة اخرى اجريت فى تسعة صناعات هامة (صناعة الجلود ، الاحذية ، صناعة الطوب ، صناعة غزل القطن ، نسيج القطن .. الخ) ومدى استخدامها للعمالة فى حالة استخدام التكنولوجيا البسيطة ومقارنة ذلك بالمصانع المماثلة ذات التكنولوجيا المتقدمة الحديثة والاكثر كثافة فى رأس المال ، واوضحت الدراسة المفارقة الصارخة بمجال قوى العمل المستخدمة ، ففى مقابل كل وحدة واحدة من رأس المال المستثمر يمكن اتاحة فرص عمل تتراوح ما بين ١,١ الى ٢٠ فرصة عمل (حسب نوع الصناعة) فى مقابل فرصة عمل واحدة فقط فى كل من هذه الصناعات اذا ما استخدمت التكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية المالية .

■ دورها فى تطوير التكنولوجيا المحلية :

ان تشجيع الصناعات الصغيرة يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الانتاجية المحلية وليدة ظروف المجتمع والتى لم يثبت عجزها اقتصاديا ، فليس كل اساليب الانتاج المتوارثة بالية يجب التخلى عنها جملة بل ينبغى دراستها وتحليلها وتطويرها .

ويتمثل التحدى الذى يواجهنا كمخططين فى كيفية تعديل مزيج العوامل المختلفة كالعامل المالى ، والعامل البشرى والعامل التكنولوجى لتقليل استخدام رأس المال والمواد الخام وخلق قوة عاملة اكثر انتاجية ومن ثم تطوير هذه الصناععت الصغيرة ودفعها الى مواقف تنافسية .

كما يتمثل التحدى الذى يواجهنا كرجال بحث علمى فى البحث عن التكنولوجيا الامثل لظروفنا وملابسات الموقف فى مجتمعنا مستفيدين من احدث صور التقدم الذى حققته العلوم المختلفة

وذلك من خلال النقاط التالية :ـ

البدء بالاساليب التقليدية السائدة فى صناعتنا الصغيرة وتحديثها باستخدام مساهمات العلم .
- او باستخدام الاساليب الحديثة فى الدول المتقدمة مع تطويعها لتلائمنا .
- او بتحليل المشاكل التكنولوجية مباشرة للوصول الى حلول جديدة من خلال مبادرات علمية جديدة .

لقد كانت مدينة دمياط مثلا مركزا هاما لصناعة الاثاث والجلود والالبان كما كانت مدينة اسيوط مركزا صناعيا أما لصناعة الاثاث الذى يعرف بالاسيوطى وكذلك لصناعة السجاد والكليم ، وبتحسين التخطيط وبالتطوير العلمى وبجهود تسويقية متطورةفى الاسواق العالمية يمكن ان ننمى طاقات انتاجية هائلة ونحسن من الانتاجية القومية .

▪ دورها فى اصلاح الخلل بالميزان التجارى :

يعانى الميزان التجارى من عجز بلغ ٢٠٦٦ مليون جنيه فى ٨٧/٨٦ يمكن ان تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما فى تقليل هذا العجز .

فقد جاء فى دراسة حديثة لخبراء اليونيدو ان صناعات الاحذية والاقمشة والجلود والمنتجات الجلدية وبدرجة اقل الاجهزة الكهربائية وتعتبر بصفة عامة اكبر الصناعات حساسية للزيادة والواردات من الدول الى الدول الصناعية .

ولما كانت هذه الصناعات نفسها هى الصناعات التى يمكن ان تساهم فيها الصناعات الصغيرة بقدر كبير وبدور فعال خاصة وانها تملك مرونة وسرعة الحركة والقدرة على الاستجابة لتغيرات الاسواق لذلك فيمكن زيادة الصادرات من الاحذية والمنتجات الجلدية والاثاث والمنتجات الخشبية ومنتجات خان الخليلى وان يكون لها دورا قيادى فى هذه المجالات شريطة دعمها وتشجيعها وتوفير المساعدة الفنية والتنظيمية ومدها بالتوجيهات عن احتياجات الاسواق الخارجية .

▪ دورها فى خلق فئة رجال الاعمال والمنظمين :

تساهم الصناعات الصغيرة فى خلق فئة رجال الاعمال والمنظمين وتنمية رواد الاعمال الذين يقودون التنمية والذى تتوقف معدلات الاستثمار وفاعليتها على كفايتهم ، فالعبرة بطرق استخدام المدخرات وليس بحجمها ، فتكوين رأس المال يتأثر بحجم الجذب والطلب من جانب رجال الاعمال والمنظمين اكثر من

تأثره بجانب العرض من جانب المدخرين ، فحين يشرع رجال الاعمال فى دورهم القيادى يتبعهم التمويل .
وتكوين هذه الطبقة فى التخصصات وعند المستويات المختلفة يتوقف بالدرجة الاولى على قطاع المنظمات الصغيرة وهو الرافد الاساسى لهذا المورد والذى مثل فى احيان كثيرة النواة التى انبتت النمو التدريجى لعدد كبير من المنظمات العملاقة ، والامثلة على ذلك كثيرة مثل كروب ـ سيمنز ـ دبلمرنز ـ فورد ـ براون اند شارب .

ومما سبق ونظرا لأهمية قطاع الصناعات الصغيرة (الوحدات الانتاجية الصغيرة ـ الجمعيات الانتاجية التعاونية ـ الورش الحرفية) بالنسبة للأقتصاد القومى لذا تقوم الحكومة المصرية الآن باعطاء هذا القطاع مزيدا من الاهتمام لتنميته وتطويره وعلى مستوى جميع محافظات الجمهورية .
وتنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية الاخيرة فى انه لدعم وتنمية الاقتصاد القومى المصرى لابد الاعتماد والتركيز على ثلاثة محاور رئيسية هامة هى : القطاع العام ـ القطاع الخاص ـ القطاع التعاونى فقد بلغت قيمة تمويل القطاع الخاص والتعاونى فى الخطة الخمسية ٨٨/٨٧ ـ ٩٢/٩١ ما قيمته ١٨ مليار جنيه تمثل ٣٨,٧٪ من جملة الاستثمارات القومية بالخطة .
كما استهدفت الخطة ٨٨/٨٧ ما قيمته ٢,٨ مليار جنيه تمثل نسبة ٣٢,٥٪ من اجمالى الاستثمارات لهذا العام .
كما تقوم وزارة الصناعة ـ من خلال الهيئة العامة للتصنيع ـ بتقديم كافة المساعدات والتسهيلات مثل ذلك : ـ

- **تقوم الهيئة بدور فعال لتشجيع وجذب اصحاب رؤوس الاموال ـ والبعد عن المجال الصناعى مثل المصريين العاملين فى الخارج ـ وذلك بتوفير دراسات جدوى اقتصادية مبدئية لبعض المشروعات الصناعية الصغيرة .**
- **تقوم باعداد دراسات فجوة لبعض السلع بالسوق المحلى كمؤشرات لفرص الاستثمار المتاحة محليا ـ توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين من خلال غرفة عمليات الصناعة .**
- **تعتبر الهيئة احدى اهم الركائز فى تسويق فكرة المجمعات الصناعية الخاصة بالصناعات الصغيرة والتى تعتبر من اهم عوامل تنمية وتطوير هذا القطاع . فقد سبق ان قامت الهيئة بعمل دراسة جدوى اقتصادية كاملة بمعاونة من السوق الاوروبية المشتركة لاقامة مجمع للصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان ، كما تقوم الهيئة حاليا بعمل مسح شامل لجميع محافظات الجمهورية لأختيار عدة اماكن على مستوى الجمهورية تصلح لانشاء مجمعات صناعية للصناعات الصغيرة .**
- **هذا بجانب دور الهيئة فى تسهيل اجراءات منح التراخيص للمستثمرين بما فى ذلك انشاء عدة مكاتب اقليمية لمنح التراخيص من خلالها توفيرا على المستثمر فى انتقالاته للمكتب الرئيسى .**

- انشاء مكتب الاستثمار للمدن الجديدة لمنح التراخيص الصناعية للمشروعات المقامة بالمدن الجديدة وخلال اسبوع واحد من التقدم بالمشروع .
- كما قامت ادارة السجل الصناعي بعمل حصر لأغلب المنشآت الصناعية الصغيرة على مستوى الجمهورية وتوزيعها الجغرافي وذلك لسهولة تقديم اى مساعدة لهذه المنشآت او الورش الصغيرة .
- كما يقوم الاتحاد العام للتعاونيات (صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بتكوينة) من خلال جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي والجمعيات التعاونية الانتاجية بالعمل على تنظيم وتنمية طاقات الانتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويتولى دعمها فنيا واقتصاديا واداريا وعلى الاخص في مجال التمويل والتسويق والتدريب والتنظيم وتنمية المصالح المشتركة لاعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية .

ويعمل التعاون الانتاجى الحرفى على تجميع القوى العاملة فى مجال الصناعات الحرفية بهدف رفع مستوى معيشة صغار الصناع الحرفيين حيث تعتبر الصناعات الحرفية من اهم الميادين التى يمكن عن طريق تجميع العاملين بها فى جمعيات تعاونية انتاجية تحقيق الكثير من المزايا التعاونية والانتاجية لاعضائها .

وتضم الجمعيات التعاونية المنتجين او العمال الحرفيين المشتغلين بالصناعات الحرفية والريفية وكذلك الجمعيات التى تضم فئات العمال الذين يمتهنون مهنا مختلفة بغرض تنظيم العمل فيها بينهم بطريقة تحقق العدالة وتكافؤ الفرص فى العمل أمام كل منهم .

ولقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الاناجية والحرفية الاساسية فى عام ١٩٨٢ نحو ٣٤٢ جمعية يقدر اجمالى رؤوس اموالها بنحو ١,٧ مليون جنيه ويبلغ عدد اعضائها حوالى ٧٣ الف عضو وقد بلغ عدد التعاونيات الانتاجية الحرفية عام ١٩٨٥ نحو ٣٥٩ تعاونية تضم حوالى ٨٤ الف عضو وازداد اجمالى رؤوس اموالها لحوالى ٣,٦ مليون جنيه .

لقد تعددت انشطة التعاونيات الانتاجية الحرفية فبلغت حتى نهاية عام ١٩٨٥ نحو ١٥ نشاطا حرفيا منها نحو عشرة انشطة حرفية انتاجية وخمسة انشطة حرفية خدمية ولقد بلغ اجمالى ايرادات التعاونيات الانتاجية الحرفية فى عام ١٩٨٣ حوالى ١٧٦,٦ مليون جنيه . منها حوالى ٦١,٦ مليون جنيه قيمة مبيعاتها من الخامات وحوالى ٢٨ مليون جنيه قيمة مبيعاتها من السلع المنتجة بورش الاعضاء وفى عام عام ١٩٨٥ زادت جملة ايرادات التعاونيات الانتاجية الحرفية الى حوالى ٢٥٦,٦ مليون جنيه منها ٧٢,٤ مليون جنيه خامات وحوالى ٣٤,٩ مليون جنيه مبيعات السلع المنتجة . .

جدول رقم ٣
توزيع ارصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية لقطاع الاعمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادى خـــلال الفتـــرة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٧

مليون جنيه

السنوات	التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية — ارصدة التسهيلات الائتمانية المحلية الممنوحة لقطاع الاعمال				
	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع التجارة	قطاع الخدمات	الاجمالى
١٩٦٢	٣,٤	٩٢,١	١١٠,٢	١٨,٥	٢٢٤,١
١٩٦٣	٤,ـ	١١٧,٧	١٢٤,ـ	٢٣,٢	٢٦٨,٩
١٩٦٤	٢,٦	١١,٥	١٤٤,٢	٢٨,ـ	٢٨٦,٣
١٩٦٥	١,٩	١٠٥,٣	١٥٠,٦	٣٧,٥	٢٩٥,٣
١٩٦٦	٣,٦	١٣٢,٩	١٢٤,٧	٣٧,١	٢٩٨,٣
١٩٦٧	٣,٠	١٣١,٩	١١٥,٨	٤٠,٩	٢٩١,٦
١٩٦٨	٥,١	١٣١,٥	١٢٤,٩	٣٥,٧	٢٩٧,٢
١٩٦٩	٤,٧	١٣٥,٣	١٦١,٨	٣٦,٥	٣٣٨,٣
١٩٧٠	٦,٣	١٧٤,٣	١٤٥,٦	٣٨,٨	٣٤٤,٦
١٩٧١	٨,ـ	١٦٧,١	١٤٤,٥	٤٥,٩	٣٧٢,٧
١٩٧٢	٥,٧	١٨٦,٢	١٥٠,٦	٦١,١	٣٨٤,٥
١٩٧٣	٥,٢		١٣٠,٩	٦٣,١	٣٨٥,٤
١٩٧٤	١٣,٦	٢٨٨,٧	٣١١,ـ	٨٤,٢	٨١٨,١
١٩٧٥	١٦,٣	٤٨٧,٧	٦١٦,٤	٩٦,٥	١٢١٦,٩
١٩٧٦	١٩,٦	٥٤٩,٩	٦٠٨,٥	١٧٨,٨	١٣٥٦,٨
١٩٧٧	١٤,٩	٨٤٥,٨	٥٦١,٤	٢٥٦,٥	١٦٧٨,٦
١٩٧٨	١٥,٨	٩٣٧,٥	١٠٠٩,١	٢٥٢,٥	٢٢١٤,٩
١٩٧٩	٢٩,١	١١٢٨,٦	١٢٥٥,٩	٣٣٨,٧	٢٧٥٢,٣
١٩٨٠	٥٦,٢	١٥١٦,٠	١٩٤٦,٠	٥٧٤,٤	٤٠٩٢,٦
١٩٨١	١٤٠,٤	٢١٧٠,٢	٣٥٤٧,٥	٩٩٩,٦	٦٨٥٧,٧
١٩٨٢	٢١٣,٣	٢٧٥١,٥	٣٦٥٢,٩	١٢٦٩,٩	٧٨٨٧,٦
١٩٨٣	٢٣٤,٤	٣٢٤٤,١	٣٨٥٥,٥	١٥١٤,٤	٨٨٤٨,٤
١٩٨٤	٣٣٦,٠	٤٠٤٦,٣	٤٧٢٦,٦	٢٠٦٧,٢	١١١٧٦,١
١٩٨٥	٣٩٠,٨	٤٨٨٦,١	٦٠١٩,٦	٢٦٦٥,٣	١٣٩٦١,٨
١٩٨٦	٤٨١,٣	٥٩٩٢,٢	٦٥٦٧,٩	٣٥٦٧,٥	١٦٦٠٨,٩
١٩٨٧	٥٥٩,٩	٧٠١٧,٦	٧٥٠١,٣	٤١٣٧,٤	١٩٢١٦,٢

★ بيانات خاصة بيونيو

المصدر :

البنك المركزى المصرى ـ اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية .

جدول رقم ٤
توزيع ارصدة الودائع المحلية لدى البنوك التجارية حسب قطاعات النشاط الاقتصادى خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٧

(مليون جنيه

السنوات	الودائـــع				
	توزيع ارصدة الودائع المحلية لدى البنوك التجارية				
	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع التجارة	قطاع الخدمات	الاجمالى
١٩٦٢	٢,٢	٧٤,٧	٢٨,٤	٢٤,٢	١٢٩,٥
١٩٦٣	٦,٣	٨٥,٥	٤٦,٢	٣٢,٦	١٧٠,٦
١٩٦٤	٥,٢	٩٤,٩	٦٢,٢	٣٠,٦	١٩٢,٩
١٩٦٥	٨,٨	١٠٢,١	٧٥,٧	٥٦,٦	٢٤٣,٢
١٩٦٦	٣,٣	١١٤,٩	٦٢,٧	٥٠,٨	٢٣١,٧
١٩٦٧	٣,١	١٣٦,٤	٦٥,٦	٥١,١	٢٥٦,٢
١٩٦٨	٤,٦	١٦٠,٣	٦٣,٦	٥٢,٧	٢٨١,٢
١٩٦٩	١٠,٥	١٤٩,٦	٨٣,٠	٦٥,٨	٣٠٨,٩
١٩٧٠	٩,٠	١٤٩,٠	٧١,٧	٦١,٧	٢٩١,٤
١٩٧١	٨,٠	١٤٥,٣	٧١,٨	٦٠,٩	٢٨٦,٠
١٩٧٢	٧,٩	١٨٣,٧	٧٥,٩	٧٩,٦	٣٤٧,١
١٩٧٣	٤,٦	٢٠٥,٧	١٢٥,٨	٩١,٨	٤٢٧,٩
١٩٧٤	٤,٦	٣٢٩,٧	١٧٤,٦	١٤٣,٦	٦٥٢,٥
١٩٧٥	١٣,٩	٣٣٥,٢	١٩٠,٨	٢٢٣,٩	٧٦٣,٨
١٩٧٦	٢٢,٩	٤١٨,٩	٢٤٧,٧	٢٢٧,٧	٩١٧,٢
١٩٧٧	٣٦,١	٦٤١,٣	٣٢٠,٦	٤٦١,٠	١٤٥٩,٠
١٩٧٨	٥٠,٣	٧٩١,٠	٤٢٨,٨	٥٩٤,٥	١٨٦٤,٦
١٩٧٩	٧٠,٦	١١٩٢,٢	٥٦٣,٣	٨٠١,٥	٢٦٢٧,٦
١٩٨٠	٩٠,٧	١٥٩٥,٢	٧٠٩,٨	١٠٢٢,١	٣٤١٧,٨
١٩٨١	١١١,٨	١٨٢٦,٩	٩٩٣,٩	١٦٥٣,٨	٤٥٨٦,٤
١٩٨٢	١٣٢,٤	٢١٥٠,١	١٣٥١,٨	١٩٣٣,٠	٥٥٦٧,٣
١٩٨٣	٢٤٦,٧	٢٠٢٢,٠	١٥٠٨,٦	١٩٣٢,١	٥٧٠٩,٤
١٩٨٤	١٨٠,٦	٢٣٣٠,٣	١٩٢٤,٨	٢٣٣٨,٦	٦٧٧٤,٣
١٩٨٥	١٨٤,٨	٣١٤٧,٨	٢٠٧٠,٩	٢٥٦٥,٧	٧٩٦٩,٢
١٩٨٦	٢٢١,١	٣٦٣٤,٧	٢٧٦٣,٤	٣٦٥٣,٥	٢٧٢,٧
١٩٨٧	٢٤٤,٧	٣٩٩٩,٧	٣١٣٨,٤	٤١١٤,٨	٨٠٣,٩

★ بيانات خاصة بيونيو

المصدر : البنك المركزى المصرى ـ اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية .

جدول رقم ٥
تطورات نسبة السيولة لدى البنوك التجارية
خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٧

السنوات	النسبة الفعلية	الحدالادنى المقرر من قبل البنك المركزى	الزيادة عن الحد الادنى
١٩٦٢	٪٤٩,٠	٪٣٠	٪١٩
١٩٦٣	٪٤٧,٧		٪١٧,٧
١٩٦٤	٪٣٨,٧		٪٨,٧
١٩٦٥	٪٤٨,٦		٪١٨,٦
١٩٦٦	٪٤١,٦		٪١١,٦
١٩٦٧	٪٤٦,٩		٪١٦,٩
١٩٦٨	٪٤٨,٧		٪١٨,٧
١٩٦٩	٪٥١,٥		٪٢١,٥
١٩٧٠	٪٥٠,٨		٪٢٠,٨
١٩٧١	٪٤١,ـ		٪١١,ـ
١٩٧٢	٪٣٩,٩		٪٩,٩
١٩٧٣	٪٥٠,١		٪٢٠,١
١٩٧٤	٪٥٨,٥		٪٢٨,٥
١٩٧٥	٪٤٨,١		٪١٨,١
١٩٧٦	٪٥٤,٤		٪٢٤,٤
١٩٧٧	٪٦٢,١		٪٣٢,١
١٩٧٨	٪٧٤,١		٪٤٤,١
١٩٧٩	٪٥٦,٨		٪٢٦,٨
١٩٨٠	٪٥٣,٥		٪٢٣,٥
١٩٨١	٪٤٣,٧		٪١٣,٧
١٩٨٢	٪٤٨,٦		٪١٨,٦
١٩٨٣	٪٤٧,٥		٪١٧,٥
١٩٨٤	٪٤٣,٤		٪١٣,٤
١٩٨٥	٪٤٢,٢		٪١٢,٢
١٩٨٦	٪٤٨,٥		٪١٨,٥
١٩٨٧	٪٤٧,٦		٪١٧,٦

المصدر : ـ البنك المركزى المصرى ـ اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية ٠

public sector would be quite happy to give you any assistance in identifying projects of interest or prospective partners in the different fields of industry.

The General Organisation for Foreign and Arab Investments, GAFIZ, which has acces to all ministries and offers all kinds of services for the investors.

In conclusion I would like to thank the Industrial Development Bank for their extensive efforts in organising this Forum. I do hope that their tedious efforts will lead to fruitfull results and that the Forum will bear its fruits and lead to the implementation of several industrial ventures. I'am also pleased to continue to assist those who intend to establish a project in Egypt if requested.

Ladies and Gentlemen.

Possibilities are big, doors are wide open so let us-work together towards success and the mutual interest of ourselves and our beloved country Egypt.

Thank you.

The governement is exerting every possible effort to overcome all existing impediments and create a favourable environement for the private investors. Among the advantages offered to the private local or foreign investor I can quote:

1. Law 43 and 159 and the incentives they offer, especially in tax-exemptions.
2. Sites offered in the new industrial cities at relatively Cheap prices and with available infrastucture.
3. Availability of all sorts of skilled labour and management at much lower rates than Europe, USA. or Japan.
4. Availability of the basic industry and most of the required raw materials.
5. A big and increasing market with favourable export possiblities to Arab and African Countries.
6. Stable political conditions, high security, mild climatic conditions and friendly people always hospitable to foreigners.
7. A sound banking system and availability of local and Arab funds and investors who are eager to invest in any profit, able industrial project.

Possibilies are big and it is really hoped the private sector will meet the challenges and once more be the leading sector in developing the Egyptian economy.

In conclusion I would like to cite the Egyptain organisations which can be of assistance to you with information and support when studying an industrial project.

The General Organisation of Industrialisation which established lately a computerised data bank with all possible data about industry in Egypt. This data is available to investors upon request as well as full assistance and support by the organisation's staff.

The Federation of Egyptian Industries with its 12 industrial chambers and more than 11000 members from the private and

Examples are the local production of badly needed water desalination plants, sewage systems, solar energy generating plants, agricultural equipment and implements .. etc.

Foreign technical assistance and know-how is needed in that respect. Importation of turn-key projects is now abandoned and a condition to produce locally at least 30% the total deliveries is set. This is manly valid for big projects such as power stations, or cement plants..

The coming five year plan forsees the increase of the industrial production of both sectors from 20.9 Billion E.L. of the last five year plan to 29.7 Billion E.L., A total increase of 42,1% in 5 years or about 8% annually.

The total investments forseen for industry in the plan is 12,2 Billion E.L., out of which the Public Sector will invest 5.8 Billion E.L. while the Private Sector is envisaged to invest 6,4 Billion E.L., 52,4% of the total investments planned for industry, compared to less than 30% in the last plan.

This shows clearly the policy of relying on the private sector for the industrial development.

In fact it is has been announced that the public sector industrial companies will not enter into any new projects except those of strategic importanc to the country such as fertilisers and cement.

Their investments will be mainly to improve their productivity and quality. In some cases the public sector companies will share in the capital of some projects started by the privacte sector but they themselves will remin public. An example of this is a new tire factory to be established in Alexandria with mixed capital from public and private Egyptians plus foreign capital.

It is thus clear that the doors are now wide open to the private sector to invest in industry and start new projects. Foreign companies are invited to share in these activities with their technology, licences and technical assistance and possibly equity participation. I hope that this forum will be a big contribution in that respect.

Sadat announced the open door policy and the encouragement of the private secctor. Laws 43 and 159 for the encouragement of the private investments both foreign and local were issued and the private sector started being active again.

To encourage further the private sector new industrial cities were established in the desert at reasonable distances from Cairo. To attract investments to them, tax exemptions of 10 years are given to projects started in those cities. Many of these cities are taking good shape, such as the 10th of Ramadan, where more that 300 factories are already producing, or the 6th of October City where more than 120 companies are in production.

Starting Ist of July 1987, the new five year plan for the development of the Egyptian economy and industry was anounced. A good part of the plan concerns industry, which continues to be a main pillar in the development of the Egyptian economy.

THE MAIN GOALS OF THE INDUSTRIAL DEVELOPMENT IN THIS FIVE YEAR PLAN ARE AS FOLLOWS:

1. Production for export and promoting exports of industrial products.. aiming to make the Egyptian industry foreign currency generating rather than a burden on the trade balance.

This necessitates the rehabilitation of many existing factories and putting more emphasis on improving quality and productivity.

2. Creation of new jobs for the continuously increasing population, following up the strategy of building new industrial cities outside the Nile-Valley.

3. Increasing the local content in the existing assembly industries and encouraging the creation of feeders industry as e . g. automotive parts and electronic components.

4. Going into the production of investment goods making use of available production capacities.

Next is the weaving and textile industry, .. including the ready made garments, which is developing at a very quick rate.

Then comes the chemical industry including production of fertilisers, paper, rubber, cosmetics, plastics and other products.

Next we have the engineering industries, which include a wide varaiety of products from trucks and buses, boilers, house-appliances, to electronic apparatus.

In the line of metal and metallurgical industries, we have the production of iron and steel, aluminum, ferrous and non ferrous foundries and forges.. beside the production of phosphate and manganese.

In buildingmaterial industries cement is produced as well as gypsum and bricks.

Production of furniture is also a traditional industry with export potential.

Modern Industry in Egypt was established mainly through private initiatives started in the early years of the 20th Century. It continued to be in the hands of the private sector till after the revolution of 1952. In 1956 the Ministry of Industry was established and took over the developement of industry in the form of founding public sector companies to execute the projects included in the first and second five year plans started 1957. These included maney of the big projects such as the startec 1957. These included many of the big projects such as the iron and steel, alu complex, automotive factory, fertiliser plants .. etc. Public and Private Factories worked together and each had its share in the industrial developement.

In 1961 almost all industry was nationalised and the public sector became dominant with very little activity on the private sector side.

This continued to be the case till 1974 when our late President

industry is still a main pillar in the economical structure of Egypt and the industrial skill gained over thousands of years is still well kept.

Industrial production of Egypt represents about 27% of the Gross National Product. In absolute value this represents about 20,9 Billion E.L. in 86/87. Exports from this production amounted to 4,1% while imports to cover the needs of production, i.e. raw materials and copmonents, were 9.2%.

The Public Sector Share in the total Ind. Production in 86/87 amounted to about 10.5 Billion E.L., slightly over 50% of the the total, the remaining being the private sector part. The public sector is represented by about 230 medium and big companies belonging to the Ministry of Industry and the Ministry of Military Production as well some other Ministries, while the private sector is represented by about 11,000 companies of the small and medium size.

If we look into the distribution of the total production over the different industrial sectors we find that in 1986/87 :

	Millions E.L.	%ge
Food Ind.	6853,1	33,80
Textiles Ind.	5010,9	23,97
Chemical	4002,1	19,25
Eng. Ind.	2939,6	14,06
Metalic Ind.	1846,2	08,83
Metalurgical&Bldg. Mat.	0191,4	00,73
Other	0055,2	00,36
	20896,5	100,00

From that table we see that the main industry in Egypt is the Food Industry, including sugar out of sugar-cane and beets, edible oils, beverages.

INDUSTRY IN EGYPT BETWEEN PUBLIC AND PRIVATE SECTORS

BY: Dr. A. Gazarin

Industry in Egypt is a tradition laid down by our great ancestors the, Pharoahs, A few thousand years ago. All along the temple walls and drawn on Papyrus paper, as well in museums we find examples of industries that existed at that time ... metal - foundries .. chemicals .. textiles .. jewelry and others. Whether these industries were privately owned or belonged to the state remains an unanswered question. However, I believe that through the different dynasties there certainly have been times of nationalisation and others of privatisation according to the policies and whims of Ramses or Ikhnaton.

And now let us bridge the gap of those thousands of years and look at the present situation of industry in Egypt. We find that

الاستثمار الصناعى وسياسات سعر الصرف

دكتور مصطفى السعيد

● تمهيد

هناك اتفاق تام على ضرورة التصنيع بمعناه الواسع اذا اردنا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الثالث .... قد تختلف وجهات النظر حول استراتيجية التصنيع او من يقوم به او حول بعض جوانب السياسات الاقتصادية التى تحكمه ، ولكن لاخلاف حول ضرورته وحول اهميته ، وتزخر الكتابات الاقتصادية بالعديد من الحجج والدراسات التى تؤكد هذه الحقيقة وماتؤدى اليه من ديناميكية وتنويع اوجه النشاط الاقتصادى وادخال التكنولوجيا الحديثة وخلق المزيد من الطاقات الانتاجية وفرص العمل .... الخ واذا اردنا التمييز بين دول العالم الثالث من حيث درجة الضرورة والاهمية التى يتعين ان تحتلها قضية التصنيع فى برامج وخطط هذه الدول لما تتعرض اليه من ضغوط مكانية وتزايد اعداد الخريجين الباحثين عن فرص العمل ولما يواجه القطاع الصناعى من صعوبات ترجع فى المقام الاول الى ضيق الرقعة الزراعية وعدم توافر المياه فضلا عن ضرورة واهمية التصنيع لتدعيم الجانب الانتاجي للاقتصاد المصرى واعادته الى نقطة التوازن مع الجانب الخدمى ..... وهو التوازن الذى اختل الى حد كبير خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة وكان سببا الى حد كبير فى تزايد عبء الديون الداخلية والخارجية وتزايد عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات .

وتثير قضية التصنيع بصفة عامة العديد من الاسئلة كما تواجه العديد من الصعوبات ، فهناك اسئلة تتعلق باستراتيجية التصنيع .... الاحلال محل الواردات ام التصدير ام اشباع الحاجات الاساسية .... الصناعات الثقيلة ام الخفيفة ... الصناعات الاستهلاكية ام الوسيطة ام الراسمالية .... وهناك اسئلة تتعلق بالفن الانتاجي الواجب الاتباع .... فى انتاجى كثيف العمل ام كثيف راس المال .....وهناك اسئلة وصعوبات ترتبط بالتمويل ومؤسساته سواء فى ذلك التمويل المحلى او الخارجى .... كما ان هناك اسئلة وصعوبات حول دور كل من القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما فى تحقيق التنمية الصناعية ومايتعين ان تقدمه الدولة من حوافز وماتوفره من بنية وهياكل اساسية وخدمات تدعيما للقطاع الصناعى ومشروعاته .... الخ

وفى اطار هذا المؤتمر الهام الذى يساهم وبقوة فى ابراز اهمية وضرورة قضية التصنيع فى جمهورية مصر العربية والذى بادرت بالدعوة اليه وتنظيمه احدى المؤسسات المالية الهامة المتخصصة فى تمويل القطاع الصناعى، كان من الطبيعى ان يتم التركيز فى هذه الورقة على احدى جوانب قضية التمويل الصناعى وكان الاختيار لموضوع سعر الصرف وسياساته لما يمثله هذا الموضوع من اهمية خاصة بين الجوانب المختلفة لقضية التمويل ولما اثاره ويثيره من جدل حاد بين المهتمين بالقضايا الاقتصادية التنمية فى جمهورية مصر العربية بصفة عامة

ويرجع اهتمام المستثمر بصفة عامة والمستثمر الصناعى بصفة خاصة بموضوع سعر الصرف وسياساته الى احتياجه الى استيراد قدر من الالات والمعدات ومواد التشييد من الخارج عندبدء المشروع ، فضلا عن احتياجه المستمر الى استيراد قدر من مستلزمات الانتاج وقطع الغيار والى احلال قدر من الالات والمعدات طوال فترة الانتاج ، بالاضافة الى مايحدثه سعر الصرف وسياساته من تأثير على ايراداته وبالتالى أرباحه فى حالة قيامه بتصدير قدر من انتاجه

وعلى ضوء ماتقدم ـ وبتعبير اخر ـ فان اهتمام المستثمر بموضوع سعر الصرف وسياساته تتمثل فى امور ثلاثة :

- **الاولى : مدى توافر النقد الاجنبى اللازم لاستيراد احتياجاته .**
- **الثانى : مستوى السعر الذى يتحدد على اساسه شراء احتياجاته من النقد الاجنبى .**
- **الثالث : مدى المخاطر التى يتعرض لها نتيجة تقلبات سعر الصرف فى حالة الاقتراض والالتزام بالسداد بالنقد الاجنبى .**

وحيث ان محور هذه الورقة هو الاستثمار الصناعى وسياسات سعر الصرف فان تقييم هذه السياسات والحكم عليها يدور حول مدى تعبيرها عن مصالح المستثمر الصناعى وتشجيعها للاستثمار بصفة عامة ـ وبعبارة اخرى ـ فان معايير تقييم هذه السياسات والحكم عليها هو مدى ماتحققه هذه السياسات من سهولة ووفرة حصول المستثمر الصناعى على احتياجاته من النقد الاجنبى ، ووضع احتياجاته فى مقدمة سلم اولويات توزيع حصيلة الاقتصاد من النقد الاجنبى، فضلا عن مدى ماتحققه هذه السياسات من توفير للنقد الاجنبى عند سعر معقول وعدم تحميل المستثمر الصناعى لمخاطر تقلبات اسعار الصرف .

وفى سبيل تحقيق ماتقدم ان هذه الورقة تنقسم الى ثلاثة مباحث :

- **المبحث الاول : ويتضمن عرضا لسياسات سعر الصرف الاجنبى**
- **المبحث الثانى : ويتضمن تقييما لهذه السياسات على ضوء اهتمامات المستثمر الصناعى**
- **المبحث الثالث : ويتضمن عرضا لما يتعين احداثه من تغييرات فى سياسات سعر الصرف لتأتى اكثر اتفاقا مع اهتمامات ومصالح المستثمر الصناعى .**

■ المبحث الاول

عرض لسياسات سعر الصرف

تعرضت سياسات سعر الصرف للعديد من التغييرات خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة واثارت هذه التغييرات الكثير من المناقشات والجدل التى عكست اختلافات فكرية وايدلوجية فضلا عن تناقض واختلاف مصالح مجموعات الضغط المتعددة . وفى نطاق عرضنا لسياسات سعر الصرف خلال الفترة المشار اليها فان اولى التغييرات الهامة قد وقعت فى اول يناير ١٩٧٩ حيث تقرر إنهاء العمل بنظام سعرى الصرف الرسمى والتشجيعى فى اطار ماكان معروفا بالسوق الموازية وصدر قرار السيد وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٨ .... بالعمل بسعر صرف موحد اعتبارا من ذلك التاريخ فى مجمعين للنقد الاجنبى

الاول : مجمع البنك المركزى والذى يضطلع اساسا بمهمة خدمة الدين الخارجى للحكومة وتمويل استيراد السلع الرئيسية وحددت موارده بحصيلة صادرات القطن الخام والارز والبترول ومنتجاته ورسوم المرور فى قناة السويس وعائد تشغيل خط الانابيب .... « سوميد » ، كما حددت مدفوعاته فى قيمة الواردات من القمح والدقيق والزيت والسكر والشاى والاسمدة والمبيدات الحشرية وكذا الاقساط والفوائد المتعلقة بالالتزامات العامة والودائع والقروض الحكومية ، بالاضافة الى المدفوعات الخاصة بقطاع المتنوعات والطوارىء والمرتبات والمصروفات العامة للبعثات القنصلية فى الخارج .

الثانى : مجمع النقد الاجنبى لدى المصارف المعتمدة والذى يتم من خلاله المتحصلات والمدفوعات الاخرى عدا ماتقدم والتى ترد او يتم دفعها من خلال القنوات الشرعية الرسمية .

ونظرا لعدم شمول هذين المجمعين لكافة المدفوعات بالنقد الاجنبى كان لابد من استمرار وجود السوق الحرة للصرف التى تقوم بتمويل كافة العمليات المشروعة وغير المشروعة التى يحتاج تمويلها الى نقد اجنبى ولايلتزم بتمويلها اى من المجمعين السابقين . وتمثلت اهم العمليات التى يتم تمويلها عن طريق السوق الحرو ، عن طريق الحسابات الحرة فى البنوك او غيرها من الطرق ، فى عمليات الاستيراد من الموارد الخاصة والذى اطلق عليه خطأ اسم الاستيراد بدون تحويل عملة ، وهى واردات بمعرفة القطاع الخاص ، بغرض الاتجار أو التصنيع وكذا تمويل واردات الى المنطقة الحرة ببورسعيد فضلا عن تحويلات شركات الاستثمار المنشأة فى ظل قانون استثمار المال العربى والاجنبى

والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل ونفقات السفر الى الخارج لاغراض السياحة او الحج او العمرة او لاى غرض اخر

وهكذا تحدد هيكل سوق الصرف منذ هذا التغيير فى اول يناير ١٩٧٩ فى وجود ثلاث اسواق رئيسية للصرف :

١ ـ) سوق صرف مجمع البنك المركزى وتحدد به سعر الصرف على اساس سعر ثابت هو الدولار ـ ٧٠ قرشا تقريبا ولازال هذا المجمع قائما حتى الان ولازال سعر الصرف كما هو دون تغيير .

٢ ـ) سوق صرف مجمع البنوك المعتمدة وتحدد به سعر الصرف عند انشائه على اساس الدولار ـ ٧٠ قرشا تقريبا مثله مثل مجمع البنك المركزى ثم تم رفعه بالقرار الوزارى رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨١ بحوالى ٢٠ ٪ اعتبارا من ١٩٨١/٨/١ ثم اضيف الى هذا السعر بعد رفعه علاوة كان يتم تغييرها حسب تطورات اسعار الصرف فى السوق الحرة . وقد اخذت هذه العلاوة فى التزايد حتى وصلت الى مايزيد عن ثلاثين قرشا للدولار الواحد فى النصف الاول من عام ١٩٨٤. وليصل سعر الدولار الى مايزيد عن ١١٥ قرش للدولار ويعتمد هذا المجمع على تحويلات المصريين فى الخارج والسياحة والصادرات السلعية عدا البترول والقطن الخام والارز ويقوم بتمويل احتياجات القطاع العام بصفة اساسية ومالايقوم مجمع البنك المركز بتمويله .

٣ ـ) سوق الصرف الحرة حيث تتم العمليات باسعار صرف متعددة ومتغيرة وفقا لاعتبارات السوق وحيث يتم التعامل من خلال وسطاء هم تجار العملة وباستخدام الحسابات الحرة فى البنوك ، خاصة بنوك القطاع الخاص والقطاع المشترك وفروع البنوك الاجنبية . ويقوم هذا السوق بتدبير احتياجات القطاع الخاص بصفة اساسية ويعتمد ايضا على تحويلات المصريين فى الخارج وعائد السياحة

وينطوى هذا الهيكل على الكثير من مصادر الخلل ويعد احد الاسباب الرئيسية وراء زيادة معدلات تدهور قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الاجنبية الرئيسية وفى مقدمتها الدولار فضلا عن تاثيره السلبى على قضية الانتاج وفى مقدمتها الانتاج الصناعى ، بالاضافة الى ماابرزه هذا الهيكل من ممارسات وظواهر بالغة الخطورة على كفاءة وانضباط الجهاز المصرفى وعلى قدرة المؤسسات الشرعية على تجميع المدخرات وتوجيهها الى مايخدم الاهداف الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد اجريت العديد من الدراسات الموضوعية الجادة حول ضرورة اصلاح هذا الهيكل لسوق الصرف وتفادى مايوجد به من خلل ومايؤدى اليه من اثار سلبية عديدة واتفقت هذه الدراسات على ضرورة توحيد اسواق الصرف الثلاثة ودمجها فى سوق واحد ، او على الاقل دمج السوق الحرة او معظم مايجرى خلالها من عمليات ، خاصة العمليات المشروعة

مع مجمع البنوك المعتمدة وترك مجمع البنك المركزى ليتم دمجه فى مرحلة تالية، وترجمت نتائج هذه الدراسات فى قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ .

وبصفتى الوزير المسئول وقت صدور هذه القرارات فانى اود ان اؤكد واحقاقا للتاريخ على النقاط التالية :

ولا : ان هذه القرارات قد صدرت بعد اجتماعات حضرتها وشاركت فيها كافة القيادات السياسية والتنفيذية والتشريعية وفى مقدمتها السيد /رئيس الوزراء وقد قمت شخصيا بعرضها على سيادته بمكتبه فى ٢٧ ديسمبر ١٩٨٤ كما شارك سيادته فى الاجتماع النهائى لاقرار هذه القرارات فى ديسمبر ١٩٨٤

ثانيا : ان هذه القرات كانت تعد خطوة هامة على طريق اصلاح هيكل سوق الصرف وتفادى معظم السلبيات التى كان يمثلها الهيكل السابق على صدورها والسابق الاشارة اليها

ثالثا : ان الغاء هذه القرارات جاء نتيجة ضغوط ذلك التحالف البغيض الذى كان سائد بين تجار العملة وبعض رجال البنوك وبعض المستوردين المستفيدين من نظام الاستيراد باستخدام الموارد الخاصة من النقد الاجنبى

على اية حال ، فانه بالغاء قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ وهو الالغاء الذى تم صدور قرارى السيد /وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٧ ، ١٦٨ سنة ١٩٨٥ ، والتى صدرت فى ابريل سنة ١٩٨٥ ، عاد هيكل سوق الصرف لاوضاعه السابقة على صدور قرارات ٥ يناير وعادت السلبيات التى تصاحبه على نحو اكثر قوة وتمثل ذلك فى الحقائق الاتية :

١ -) زادت معدلات تدهور قيمة الجنيه المصرى كما يتضح من الجدول رقم (١)

٢ -) زيادة معدلات انخفاض حصيلة مجمع البنوك المعتمدة من النقد الاجنبى مما اثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته خاصة ازاء القطاع العام الانتاجى .

جدول رقم (١)
تطورات سعر الدولار فى السوق الحرة
خلال فترات زمنية مختلفة
ومعدل الارتفاع الشهرى لكل فترة

الفترة	عدد اشهر الفترة	السعر (قرش)		معدل ارتفاع السعر	
		اول الفترة	نهاية الفترة	معدل الارتفاع للفترة باكملها	معدل الارتفاع الشهرى
الاولى :					
مايو ٨٠ - اغسطس ٨٢	٢٨	٧٤	١٠٧	٪ ٤٤,٦	٪ ١,٦
الثانية					
القسم الاول :					
سبتمبر ٨٢ - سبتمبر ٨٤	٢٥	١٠٧	١٢٤	٪ ١٥,٩	٪ ٠,٦
القسم الثانى :					
اكتوبر ٨٤ - مارس ٨٥	٦	١٢٤	١٤٠	٪ ١٢,٩	٪ ٢,٢
الفترة باكملها :					
سبتمبر ٨٢ - مارس ١٩٨٥	٣١	١٠٧	١٤٠	٪ ٣٠,١	٪ ١,٠
الثالثة :					
ابريل ٨٥ - يناير ١٩٨٦	١٠	١٤٠	١٨٣	٪ ٣٠,٧	٪ ٣,١

المصدر :-
بيانات وزارة الاقتصاد والبنك المركزى .

٢ -) عودة نشاط تجار العملة وتحالفهم مع بعض رجال الجهاز المصرفى ، كما ازدهرت ونمت بمعدل سريع اخطر ظاهرة تعرض لها الاقتصاد المصرى فى الخمس عشرة سنة الاخيرة وهى ظاهرة شركات توظيف الاموال .

واستمرت هذه الاوضاع الى ان اتخذت الاجراءات وصدرت القرارات اللازمة لانشاء السوق المصرفية فى مايو ١٩٨٧ « قرارى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقمى ٢٢٢ ، ٢٢٣ لسنة ١٩٨٧ » والتى تقوم على نفس المنطق الذى قامت عليه قرارات ٥ يناير من محاولة لدمج معظم العمليات التى كانت تتم من خلال السوق الحرة لتتم من خلال السوق المصرفية حقيقة ان نظام الاستيراد باستخدام الموارد الخاصة لم يتم إلغاؤه رسميا الا ان القائمين على ادارة السوق المصرفية يهدفون الى ان يتسع نطاقها بحيث تفى باحتياجات القطاع الخاص الاستيرادية مما يحول بينه وبين محاولة البحث عن احتياجاته من السوق الحرة وعن طريق تجارة العملة ومما يؤدى فى النهاية الى اختفاء ذلك النظام الشاذ المسمى بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ولاشك ان انشاء السوق المصرفية يعد خطوة ايجابية فى سبيل اصلاح هيكل سوق الصرف ، كما لاشك ان هذه الخطوة يتعين ان تتبعها خطوات اخرى من اجل تحقيق الاصلاح النقدى والمالى المنشود وفى مقدمتها الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وتقليل الفجوة بين سعر السوق المصرفية وسعر السوق الحر فضلا عن وضع نظام لاولويات توزيع المتاح من النقد الاجنبى بما يؤدى الى تشجيع القطاع الانتاجى وفى مقدمته قطاع الانتاج الصناعى .

■ المبحث الثانى
تقييم سياسات سعر الصرف على ضوء اهتمامات المستثمر الصناعى

سبق ان اوضحنا ان اهتمامات المستثمر الصناعى بسياسات سعر الصرف تتمثل اساسا فى امور ثلاثة وهى توافر النقد الاجنبى للايفاء باحتياجاته وتوافره عند سعر معقول وعدم تحمله لمخاطر تقلبات سعر الصرف . ومن ثم فان تقييم سياسات سعر الصرف السابق عرضها فى المبحث الاول من هذه الورقة يتم على ضوء مدى نجاحها او فشلها فى تحقيق هذه الامور الثلاثة

وحتى ياتى التقييم متكاملا وموضوعيا لابد ان ننوه الى ان هذه الامور الثلاثة التى تمثل اهتمامات المستثمر الصناعى بسياسات سعر الصرف تتأثر ايضا بالعديد من حقائق الاقتصاد والعديد من الجوانب الاخرى للسياسات الاقتصادية وفى مقدمتها :

١ ـ) واقع ميزان المدفوعات والموازنة العامة فالعجز القائم فى ميزان المدفوعات يعنى عدم توافر النقد الاجنبى للايفاء بكافة الاحتياجات .... الامر الذى يؤثر على سهولة ووفرة النقد الاجنبى بالنسبة للمستثمر الصناعى او غيره فضلاً عن تأثيره على سعر الصرف ، وبصرف النظر عن سياسة اخرى من سياسات سعر الصرف كذلك فان العجز الكبير والمتزايد للموازنة العامة من شأنه ان يخلق ضغوطا تضخمية وضغوطا على ميزان المدفوعات كما ان من شأنه ان يؤثر على مدى استعداد وقدرة الدولة على تحمل مخاطر تقلبات سعر الصرف نيابة عن المستثمر الصناعى او غيره .

٢ ـ) هيكل الجهاز المصرفى وطبيعة ممارساته وعلاقته بالبنك المركزى ان التعدد الكبير لوحدات الجهاز المصرفى مع صغر حجمها وانحيازها نحو النشاط التجارى وضعف هيكلها التمويلى من شأنه ان يؤدى الى قيام هذه الوحدات بغية المنافسة وتحقيق الربح بممارسات لاتتفق مع مصلحة المستثمر الصناعى وذلك بما تؤدى اليه هذه الممارسات من تشجيع لتجارة العملة او إعطاء اولوية فتح الاعتمادات لغير المستثمر الصناعى .... الخ .

٣ ـ) السياسات النقدية والائتمانية التى تتبعها الدولة عن طريق البنك المركزى والجهاز المصرفى باكمله . فاتباع الدولة على سبيل المثال لسياسات انكماشية فى مجال الائتمان يعنى عدم توافر النقد المحلى لدى المستثمر الصناعى او غيره لشراء احتياجاته من النقد الاجنبى وبصرف النظر عن مدى توافر الاخير من عدمه .

٤ ـ) قوانين وقواعد الاستيراد والتصدير . فالملاحظ ان القواعد الحالية للاستيراد وتقسيم السلع الى محظور وغير محظور قد ساهم فى الحد من الاجراءات البيروقراطية ومايصاحبها من ضياع للوقت واحتمالات الانحراف ، الا ان قائمة غير المحظور لاتتضمن المساهمة فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات ، كما انها لاتتضمن اعطاء المستثمر الصناعى قدر من الاولوية كذلك فان حرمان المستثمر الصناعى من تجنيب عائد صادراته لاستخدامات مشروعة من شأنه ان يضعف قدرته على الاستيراد بالكميات وفى الوقت المناسب .

٥ ـ) قوانين النقد وفى مقدمتها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الاجنبى والذى اجاز حق حيازة النقد الاجنبى وحق قيام الحائز باية عملية من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على ان يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الاجنبى والجهات الاخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لاحكام هذا القانون فى جمهورية مصر العربية هذا القانون من شأنه ان يشجع على جذب المزيد من الودائع بالجهاز المصرفى المصرى مما يمكن هذا الجهاز من فتح المزيد من الاعتمادات للمستثمر الصناعى او غيره ولكن هناك جوانب اخرى لهذا القانون قد يكون من المفيد دراستها ولعل منها جدوى السماح بحيازة النقد الاجنبى خارج الجهاز المصرفى .

ومع تسليمنا باهمية هذه الحقائق والجوانب الاخرى للسياسات الاقتصادية من حيث مدى تأثيرها على اهتمامات المستثمر الصناعى فاننا نعود للتركيز على سياسات سعر الصرف فى حد ذاتها ونود فى هذا المجال ان نؤكد على ضرر وخطورة سياسات سعر الصرف التى سادت منذ ١٩٧٩ حتى صدور قرارات ٥ يناير والتى عادت بعد الغاء قرارات ٥ يناير فى ابريل ١٩٨٥ وحتى قيام السوق المصرفية فى مايو ١٩٨٧ وذلك بالنسبة للمستثمر الصناعى بوجه خاص استنادا الى الحجج الاتية :

اولا : ان هذه السياسات قد ادت الى وجود تنظيم لهيكل سوق الصرف من شأنه ان يمثل عاملا هاما بالاضافة الى العوامل الاخرى التى تؤدى الى الانخفاض المستمر لسعر صرف الجنيه المصرى حقيقة ان انخفاض قيمة الجنيه المصرى وارتفاع الدولار من الظواهر التى عانى منها الاقتصاد المصرى ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كان سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار .... جنيه مصرى ـ ٤ دولار امريكى وحقيقة ان هذه الظاهرة ترجع الى عوامل هيكلية مثل عجز ميزان المدفوعات والضغوط التضخمية التى ترجع اساسا الى عجز الموازنة العامة وارتفاع معدل زيادة حجم النقود الا ان الحقيقة تظل قائمة وهى ان هيكل سوق الصرف الذى املته السياسات المشار اليها من شأنه ان يضيف عاملا جديدا وهاما يزيد من خطورة هذه الظاهرة .

ان قيام هذا الهيكل لسوق الصرف على اساس الفصل بين مجمع البنوك التجارية المعتمدة والسوق الحرة على جانب الطلب فى الوقت الذى يرتبط فيه السوقان المذكوران على جانب العرض اذ يعتمد كل منها للحصول على احتياجاته من النقد اساسا على نفس المصادر وهى تحويلات المصريين فى الخارج والسياحة من شأنه ان يؤدى الى التنافس بين السوقين اى بين تجار العملة من ناحية والمسئولين عن توريد النقد الاجنبى لاحتياجات القطاع العام فى مجمع البنوك التجارية المعتمدة من ناحية اخرى اذ يحاول كل منهما على حدة ان يحصل على اكبر نصيب من العملات الاجنبية من المصدرين المشار اليهما . ونظرا لما يعانيه الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٨١ من انخفاض فى معدل زيادة موارده من النقد الاجنبى ، خاصة من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ومن انخفاض فى اسعار البترول وحصيلة صادراته فان التنافس بين المتعاملين فى السوق الحرة وفى مقدمتهم تجار العملة وبين مجمع البنوك المعتمدة قد ازداد حدة وكان من الطبيعى ان يلجأ تاجر العملة الى المضاربة برفع سعر الدولار للاستحواذ على اكبر قدر من العملات الاجنبية المتاحة وساعدة على ذلك ان الطلب على الدولار فى السوق الحرة هو طلب غير مرن لايتأثر كثيرا برفع السعر ومن ثم فلا يوجد مايدعوه الى التخوف من عدم وجود الطلب بالقدر الكافى عند السعر الجديد المرتفع ومن ناحية اخرى فان المتعاملين فى مجمع البنوك التجارية لايجدون من وسيلة للحفاظ على نصيب هذا المجمع من تحويلات المصريين فى الخارج والسياحة الا عن طريق زيادة العلاوة التى تضاف الى السعر المقرر رسميا للتعامل فى المجمع المذكور .... وهكذا نشأت حلقة مفرغة تؤدى باستمرار الى زيادة سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وترجع هذه الحلقة فى الاساس الى هيكل سوق الصرف المشار اليه ولقد ساعد على خطورة هذه الاثار السلبية وتفاقمها تطور هيكل تجارة

العملة من هيكل منافسة حيث توجد اعداد كبيرة ومتماثلة فى القوة والحجم الى هيكل احتكار القلة حيث نجح عدد قليل من التجار فى السيطرة على الجزء الاكبر من موارد السوق الحرة والتحكم فى السعر بما يتفق مع مصالحهم وارباحهم عن طريق المضاربة والتأثير المستمر على السعر فى الاتجاه الصعودى كما ساعد ايضا على زيادة خطورة هذه الاثار السلبية تطور حجم السوق الحرة نتيجة زيادة حجم الاستيراد بدون تحويل عملة وغيره من المعاملات ليصل حجم التعامل الكلى فى هذا السوق الى حوالى ٥ مليارات دولار وهو مبلغ ضخم يمثل مالا يقل عن ٤٠ ٪ من الحجم الكلى للتعامل فى النقد الاجنبى فى ميزان المدفوعات المصرى اى ان حجم التعامل فى السوق الحر يفوق حجم التعامل فى اى من المجمعين الرسميين وهما مجمع البنك المركزى ومجمع البنوك التجارية المعتمدة ومن ثم فان نشاطه ونشاط المتعاملين به لايمكن ان ينظر اليه باعتباره نشاطا حديثا ولكنه نشاط جوهرى يؤثر بفاعلية كبيرة على سوق الصرف واسعاره بصفة عامة

ثانيا : ان هذه السياسات لسعر الصرف تنطوى على تناقض ذاتى . اذ فى الوقت الذى تعتبر فيه معظم عناصر الطلب فى السوق الحرة عناصر مشروعة وتجيزها الدولة قانونا مثل الاستيراد عن طريق القطاع الخاص والسفر الى الخارج ..... الخ ، فانه لاتوجد قناة شرعية وقانونية لتمويل هذا الطلب مما يضطر معه طالبى العملة الاجنبية فى هذا السوق ومنهم المستثمر الصناعى فى كثير من الحالات الى التعامل مع تجار وسماسرة العملة على نحو غير قانونى ان استمرار هذا الوضع من شأنه ان يضعف هيبة الدولة وسيادة القانون واحترام طالب النقد الاجنبى وفى مقدمتهم المستثمر الصناعى فى القطاع الخاص لنفسه حيث يضطر الى البحث وفى الخفاء والظلام عن تاجر العملة لتمويله .

ثالثا : **لاتحقق السياسات المشار اليها وماتؤدى اليه من هيكل معين لسوق الصرف الى التوزيع العادل لموارد النقد الاجنبى بين احتياجات القطاع العام واحتياجات القطاع الخاص من جهة وبين احتياجات المستثمر الصناعى فى القطاع الخاص وبقية المتعاملين فى السوق الحر من القطاع الخاص من جهة اخرى فالقطاع الخاص اكثر مرونة وغير مقيد او ملتزم بتعليمات الجهات الحكومية المختصة بشأن سعر صرف شراء النقد الاجنبى ومن ثم يستطيع الحصول على احتياجاته عند السعر الاعلى فى الوقت والكمية التى يحتاج اليها وكما سبق ان ذكرنا فان السوق الحرة قادرة بصفة عامة على جذب القدر الاكبر من تحويلات المصريين والسياحة لتمويل احتياجات القطاع الخاص وان ذلك غالبا مايتم على حساب قدرة مجمع البنوك التجارية على القيام بمسئولياته لتمويل احتياجات القطاع العام وتزداد خطورة هذا الموقف عندما تتجه موارد النقد الاجنبى كما يحدث منذ ١٩٨١ الى الانخفاض التدريجى او الثبات او حتى الزيادة ولكن بمعدلات منخفضة فى وقت يزداد فيه الطلب بصفة عامة على النقد الاجنبى لمختلف الاغراض اذ سيظل القطاع الخاص بسبب مرونته وقدرته على عرض اسعار اعلى للدولار فى موقف افضل للايفاء باحتياجاته ومايتبقى سيذهب الى مجمع البنوك التجارية للايفاء باحتياجات القطاع العام وحيث ان المتبقى يتجه دائما الى الانخفاض فان**

ذلك معناه زيادة ضعف حصيله مجمع البنوك التجارية وزيادة عدم القدرة على فتح اعتمادات القطاع العام خاصة القطاع العام المنتج .... الامر الذى لابد وان يؤدى الى تعطيل العديد من الطاقات الانتاجية للقطاع العام خاصة الطاقات الانتاجية للقطاع العام الصناعى الذى لازال يمثل نسبة كبيرة من القطاع انصناعى ككل ولاشك ان تعطيل هذه الطاقات الانتاجية الضخمة من شأنه ان يؤثر على المستثمر الصناعى فى القطاع الخاص اما مباشرة لارتباط انتاجه بانتاج القطاع العام حصولا على المواد الخام او تصريفا لانتاجه او بطريق غير مباشر بسبب مايؤدى اليه انخفاض الطاقة الانتاجية للقطاع العام الى انكماش فى النشاط الاقتصادى ككل

ومن ناحية اخرى وعلى الرغم من ان القطاع الخاص يحصل على احتياجاته اولا فان جميع انشطة القطاع الخاص لاتتماثل من حيث القدرة او سهولة الحصول على احتياجاتها فالقطاع التجارى اكثر قدرة من غيره من اوجه انشطة القطاع الخاص كما لايتمتع المستثمر الصناعى فى هذا السوق بالاولوية التى يستحقها والتى تفرضها طبيعة نشاطه .

رابعا : ان بقاء مجمع البنك المركزى منعزلا عن حقائق العرض والطلب على النقد الاجنبى وانفصاله الذى يكاد يكون كاملا عن مجمع البنوك التجارية والسوق الحرة من شأنه ان يفقد سوق الصرف قدرا كبيرا من عمقه وشموليته ويجعله اكثر عرضة للتأثر بالعديد من العوامل واكثر عرضة للتقلبات العنيفة والمتكررة ... الامر الذى يساهم فى زيادة مايتعرض اليه المستثمر الصناعى من مخاطر نتيجة تقلبات سعر الصرف خاصة وان استثماراته ومايحصل عليه من تسهيلات ائتمانية بالنقد الاجنبى هى بطبيعتها متوسطة وطويلة الاجل .

خامسا : يعد التنظيم الحالى لهيكل سوق الصرف احد الاسباب الرئيسية وراء العديد من الانحرافات التى تكرر حدوثها فى العديد من وحدات الجهاز المصرفى وكشفت عنها اجهزة الرقابة المختلفة وما اجرى من تحقيقات ان تجارة العملة فى السوق الحرة وقد تضخمت لتتعامل فيما لايقل عن خمسة الاف مليون دولار سنويا كان لابد وان تحتاج الى تسهيلات ائتمانية ضخمة وهذه لاتتاح فى ذلك الوقت الا من خلال الجهاز المصرفى ونظرا لعدم مشروعية نشاط تجار العملة على الاقل بالنسبة لبعض جوانبه وعدم تشجيع السلطات النقدية لهذا النشاط فان منح مثل هذه التسهيلات الائتمانية غالبا ماكان يتم على نحو خفى ومخالف لقواعد الائتمان التى يضعها البنك المركزى .... وكان لابد وان يحصل من تقدم من رجال الجهاز المصرفى بمساعدة هذا النشاط المركزى سواء تمثل هذا المقابل فى حصوله على نفع شخصى او فى عمله على زيادة حجم عمليات البنك وبالتالى زيادة ارباحه او كليهما لقد انحرف عدد من رجال الجهاز المصرفى مما اساء بغير حق الى الشرفاء من رجال هذا الجهاز وهم الاغلبية والذين يتمتعون بتقدير واحترام الجميع

ولاشك ان المستثمر الصناعى يتأثر سلبا نتيجة هذه الانحرافات والممارسات من حيث تاثيرها على نفقة حصوله على النقد الاجنبى ومن حيث قدرته على الحصول على الكميات المطلوبة وفى الوقت المناسب

ولعل الاخطر من مجرد انحراف بعض رجال الجهاز المصرفى هو مالدى اليه هذا الوضع من خروج الجهاز المصرفى فى كثير من الحالات عن اهدافه الحقيقية والتى تتمثل فى تمويل المشروعات الاستثمارية وتشجيع مختلف اوجه النشاط الاقتصادى ذات الاهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى مقدمتها النشاط الصناعى ان التحالف مع تجار العملة وفتح اعتمادات الاستيراد للقطاع التجارى تأتى له بمعدلات مرتفعة من الارباح فلماذا يتحمل مشقة دراسة المشروعات الاستثمارية وخاصة الصناعية لقد اصبح تاجر العملة هو السيد الذى تفتح له ابواب هذه الوحدات المنحرفة من الجهاز المصرفى وعلى المستثمر الصناعى او غيره من المستثمرين الجادين ان ينتظر

سادسا : ان هذه السياسات وما ادت اليه من اتساع نطاق السوق الحرة وانتشار تجارة العملة قد ساهمت مع غيرها من القرارات والممارسات الى زيادة استخدام الدولار لتسوية الكثير من المعاملات الداخلية من دفع مرتبات واقتراض وتسوية ديون وعمليات بيع وشراء ..... الخ ... الامر الذى اصبح فيه الدولار عملة معترف بها واداة ابراء فى السوق المحلى ولاشك ان انتشار استخدام الدولار على هذا النحو من شانه ان يعرض المتعاملين ومنهم المستثمر الصناعى للكثير من المخاطر نتيجة لما يحدث من تقلبات واتجاه صعودى لسعر صرف الدولار

خلاصة القول فان سياسات سعر الصرف التى تقوم على اساس الفصل بين الاسواق الثلاثة المشار اليها والتى تؤدى الى زيادة حجم السوق الحرة وتضخمها والتى تسمح بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ... الخ من شأنها ان تؤدى الى العديد من الانتائج السلبية بالنسبة للمستثمر الصناعى وهى نتائج تتعارض تماما مع اهتماماته انها تؤدى الى عدم توافر النقد الاجنبى بالقدر المطلوب وفى الوقت المناسب ، كما تؤدى الى ارتفاع سعر الصرف اكثر مما يجب فضلا عما تؤدى اليه من تحمله لمخاطر كبيرة نتيجة تقلبات سعر الصرف على نحو تصاعدى بالنسبة لسعر العملات الاجنبية مقومة بالعملات المحلية

وتزداد سلبيات سياسات الصرف هذه مع وجود عجز كبير فى ميزان المدفوعات واستمرار عجز الموازنة العامة وزيادة حدة الضغوط التضخمية فضلا عن عدم وجود سياسة استيراد تنحاز الى احتياجات القطاع الانتاجى خاصة الانتاج الصناعى

■ المبحث الثالث

التغييرات التى يتعين إحداثها فى سياسات سعر الصرف لتأتى اكثر اتفاقا مع اهتمامات ومصالح المستثمر الصناعى

نعود لنؤكد ان اهتمامات ومصالح المستثمر الصناعى المرتبطة بسياسات سعر الصرف تتمثل اساسا فى سهولة ووفرة حصوله على احتياجاته من النقد الاجنبى ومن حصوله على هذا النقد الاجنبى عند سعر معقول فضلا عن عدم تحمله لمخاطر مايحدث من تقلبات تصاعدية فى اسعار النقد الاجنبى مقوما بالجنيه المصرى

ومن واقع عرضنا لسياسات سعر الصرف وتقييم هذه السياسات يتضح على الفور ان سياسات سعر الصرف التى تتفق اكثر من غيرها مع اهتمامات ومصالح المستثمر الصناعى هى تلك السياسات التى تتسم بما يلى :

اولا : دمج الاسواق الثلاثة وهى مجمع البنك المركزى ومجمع البنوك المعتمدة والسوق الحرة فى سوق واحد يسرى سعر موحد للصرف ... كخطوة اولى العمل على دمج البنوك المعتمدة مع السوق الحرة او على الاقل مع اهم العمليات التى تجرى فى هذه السوق الحرة وهى استيراد القطاع الخاص على ان يتم ادخال العمليات الاخرى فى السوق الجديدة تدريجيا على ان يتم دمج مجمع البنك المركزى كخطوة اخيرة . حقيقة انه قد يصعب بل قد يستحيل ادخال كافة العمليات التى تتم حاليا فى السوق الحرة لتندمج مع مجمع البنوك المعتمدة ، وان قدرا من هذه العمليات سيظل ليتم فى اطار السوق الحرة مثل بعض النفقات الاضافية للسفر الى الخارج وتمويل بعض الانشطة غير المشروعة التى تحتاج الى نقد اجنبى الا ان حجم السوق الحرة فى هذه الحالة سيكون صغيرا نسبيا وسيكون تاثيره على سعر الصرف تاثير ضعيف للغاية وحدى بحيث يمكن تجاهله

ان قرارات ٥ يناير وكذلك انشاء السوق المصرفية فى مايو ١٩٨٧ تعد خطوات ايجابية على طريق الاصلاح بما يحقق اهتمامات ومصالح

المستثمر الصناعي وان كانت قرارات ٥ يناير قد واجهت هجمة شرسة من اصحاب المصالح ممن يسعون الى بقاء الاحوال دون اصلاح فان السوق المصرفية قد نجحت حتى الان في مواجهة هذه الصعاب ويتعين تدعيمها وصولا الى الهدف النهائي من دمج كافة عمليات التعامل في النقد الاجنبي في سوق واحدة للصرف وعند سعر موحد

ان انشاء سوق الصرف الموحدة من شأنه ان يؤدي الى التخلص من كافة السلبيات واوجه الخلل السابق الاشارة اليها في المبحث السابق والتي ترتبط بهيكل سوق الصرف القائم على اساس الفصل بين الاسواق الثلاثة مجمع البنك المركزي ومجمع البنوك المعتمدة ، والسوق الحرة ، والذي يلعب السوق الحرة من خلاله دورا هاما ورئيسيا بحكم الحجم الكبير لما يتم به من عمليات وبحكم دور المتعاملين فيه من تجار العملة وغيرهم ان انشاء سوق الصرف الموحد يعني القضاء على احد العوامل الهامة التي ادت الى تدهور قيمة الجنيه المصري بمعدلات مرتفعة خلال عشر السنوات الاخيرة كما يعني التقليل من استخدام الدولار اداة للتعامل في الاسواق المحلية ولتسوية ماينشأ من مديونيات في السوق المحلي وبالتالي التقليل من الاقتراض والالتزام بالسداد بالنقد الاجنبي حيث سيتم الاستيراد والاقتراض باستخدام العملة المحلية ومنذ البداية كما انه يمكن من وضع نظام للاولويات يتمتع فيه المستثمر الصناعي بمركز متميز

ان الحجة الاساسية التي تقال دفاعا عن هيكل سوق الصرف القائم على وجود اسواق منفصلة للصرف والذي يلعب فيه السوق الحرة دورا هاما يقوم فيه بالايفاء باحتياجات القطاع الخاص من النقد الاجنبي لاغراض الاستيراد عن طريق الاستيراد بدون تحويل عملة ولاغراض السفر لانجاز الاعمال هي ان مثل هذا التنظيم من شانه ان يمكن رجل الاعمال في القطاع الخاص من توفير احتياجاته من النقد الاجنبي لاغراض الاستيراد والسفر بسرعة وسهولة دون ان يتوقف ذلك على ارادة الاجهزة البيروقراطية وتزاحمه مع الاخرين . وان توحيد اسواق الصرف والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة من شانه ان يؤدي الى تفضيل احتياجات القطاع العام والاجهزة الحكومية على احتياجاته ..... الخ لاشك ان هذه الحجة تنطوي على قدر من الصحة الا ان التقييم النهائي لها لابد وان ياخذ في الاعتبار الحقائق الاتية التي تؤكد ان سلبيات هذا النظام تفوق هذه الميزة المقول بها خاصة بالنسبة للمستثمر الصناعي :

١ -) ان المستثمر الصناعي ليس هو الوحيد المتعامل في السوق الحرة عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة او غيره بل يشاركه في ذلك المستوردون لاغراض تجارية والذين يمثل طلبهم على النقد الاجنبي اضعاف طلبات

المستثمر الصناعى والذين يحظون باولوية فى الحصول على الائتمان المصرفى وعلى النقد الاجنبى

٢ -) ان سلبيات هذا النظام كما تم ايضاحها فى المبحث الثانى من هذه الورقة تفوق كثيرا تلك الميزة المدعى بها ان زيادة تكلفة النقد الاجنبى ومخاطره وكذلك تعطيل الطاقات الانتاجية للقطاع العام الصناعى ومايساهم به ذلك من ركود فى النشاط الاقتصادى تعد سلبيات خطيرة تلحق اضرارا بالغة بالمستثمر الصناعى الجاد فى القطاع الخاص الذى لابد وان يوقن بان مصلحته مرتبطة تماما بمصالح القطاع العام الصناعى .

٣ -) ان وجود نظام موحد للصرف من شأنه ان يؤدى الى مزيد من الاستقرار وبالتالى مزيد من الثقة ومزيد من التحويلات لمدخرات المصريين ومزيد من الايداع للنقد الاجنبى فى الجهاز المصرفى المحلى ومن شأن ذلك ان يؤدى الى وجود قدر اكبر من النقد الاجنبى للايفاء بالمزيد من احتياجات كل من القطاع العام والخاص كما يتعين ملاحظة ان احتياجات المستثمر الصناعى سواء فى ذلك القطاع الخاص او القطاع العام لابد وان يحظى باولوية فى الحصول على احتياجاته من النقد الاجنبى فى ظل نظام سعر الصرف الموحد فى حالة عدم كفاية العرض لمواجهة كافة بنود الطلب على النقد الاجنبى .

ثانيا : يتعين ان تهدف سياسات سعر الصرف الى عدم تحميل المستثمر الصناعى مخاطر التقلبات لاسعار العملات الاجنبية ولاشك ان الوسيلة الحاسمة لتجنب هذه المخاطر تتمثل فى بيع او اقراض احتياجات المستثمر الصناعى من النقد الاجنبى عند بدء تنفيذ المشروع وطوال مدة الانتاج وفقا لاسعارها السائدة بالعملة المحلية وقت استخدامها ومن ثم تقيد مديونيته ان وجدت بالعملة المحلية وتتحدد منذ البداية دون ان يلتزم بسدادها بالنقد الاجنبى وبالتالى تنتقل مخاطر تقلبات سعر الصرف الى المقرض فى هذه الحالة الذى يتعين عليه ان يتبع وسيلة او اخرى من الوسائل المتاحة فى الاسواق المالية المحلية او العالمية لحمايته ضد هذه المخاطر

ومن الملاحظ أن قضية الاقتراض بالنقد الاجنبى والالتزام بسداد المبالغ المقترضة بنفس العملة الاجنبية تعد من اهم المخاطر التى يتعرض اليها المستثمر الصناعى فى جمهورية مصر العربية نتيجة الزيادة الكبيرة فى اسعار صرف العملات الاجنبة بالنسبة للعملة المحلية كما هو واضح فى الجدول رقم (١) المشار اليه ولاشك أن بنك التنمية

الصناعية يعد من المؤسسات التى تواجه هذه المشكلة فى تعامله مع عملائه من المستثمرين الصناعيين ولقد ثار جدل كبير ولايزال حول تحديد قيمة مديونية العديد من العملاء ممن قيدت مديونيتهم بالعملة الاجنبية وهل يتم السداد وفقا لاسعار العملة الاجنبية مقومة بالعملة المحلية وقت الاقتراض ام وقت السداد ؟

وكحل لهذه المشكلة تم الاتفاق اخيرا وبمناسبة القروض الجديدة الممنوحة من البنك الدولى الى بنك التنمية الصناعية والبنك المصرى لتنمية الصادرات على ان يتم تقييم القروض الممنوحة بالنقد الاجنبى بالعملة المحلية وفقا لسعر الصرف السائد فى السوق المصرفية وقت منح القرض وان يتم سدادها بالعملة المحلية وبصرف النظر عما يحدث من تقلبات فى سعر الصرف فى المستقبل وحتى تاريخ السداد على ان يتم رفع سعر الفائدة الى حوالى ٢٢ ٪ ولاشك ان هذا الحل يعد خطوة هامة من اجل حماية المستثمر الصناعى من مخاطر تقلبات سعر الصرف الا ان رفع سعر الفائدة عن سعر الفائدة الذى يحدده البنك المركزى بالنسبة للقروض بالعملة المحلية لاغراض الصناعة والذى يبلغ ١٣ ٪ او اقل يقلل من فوائد هذه الخطوة وربما يؤدى الى خسارة المستثمر الصناعى فى حالة عدم ارتفاع اسعار العملات الاجنبية بمقدار الفرق بين سعر الفائدة الذى يحدده البنك المركزى بالنسبة للقروض لاغراض الصناعة وسعر الفائدة المقرر بالنسبة لقروض البنك الدولى .

قد يدعى البعض ان سعر فائدة يصل الى حوالى ٢٢ ٪ لايعد مرتفعا فى ضوء معدلات التضخم التى يواجهها الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى الا ان ذلك لاياخذ فى الاعتبار حالة الركود السائدة فى السوق وضرورة تشجيع الاستثمار ، خاصة الاستثمار الصناعى كما ان ذلك لاياخذ فى الاعتبار ان امام المستثمر الفرصة للاقتراض بالعملة المحلية عند سعر فائدة ١٣ ٪ او اقل وان يستخدم هذه العملة المحلية لشراء النقد الاجنبى اللازم لاحتياجاته وبذلك يقلل من تكلفة الاعباء الملقاة على مشروعه

ولاشك ان اهمية التصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واهمية العائد الاجتماعى المترتب على عملية التصنيع تتطلب اعادة النظر فى هذا الامر ولامانع من تحمل الدولة الفرق بين سعر الفائدة الذى يتطلبه البنك الدولى وسعر الفائدة السائد فى السوق المحلى والذى يحدده البنك المركزى . كما يتعين التفكير فى اساليب اخرى لتفادى هذه المخاطر بحيث تتحدد مديونية المستثمر الصناعى بالعملة المحلية ومنذ حصوله على قروض بالنقد الاجنبى وان يتم ذلك بتكلفة معقولة بل ولامانع ان تكون تكلفة مدعمة من قبل الدولة فى اطار تشجيعها للاستثمار الصناعى .

ثالثا : ان تتجه الى منح المصدر للسلع الصناعية حق تجنيب حصيلة النقد الاجنبى وان يقوم باستخدامها لتمويل احتياجاته من المواد الخام ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار واحلال ما يتقادم من آلاته ومعداته ، وان يمنح هذا الحق للقطاع الخاص والقطاع العام والمشترك

وفى نهاية هذه الورقة نود التنوية الى ضرورة ان تأتى سياسات الاستيراد والسياسات النقدية والائتمانية على نحو يتفق ايضا مع اهتمامات ومصالح المستثمر الصناعى فى علاقاته مع سياسات سعر الصرف فسياسات الاستيراد لابد وان تتجه الى منح المستثمر الصناعى الاولوية فى الحصول على النقد الاجنبى والى تسهيل اجراءات استيراده لاحتياجاته كما ان السياسات النقدية والائتمانية لابد وان تتجه عند منح القروض للمستثمر الصناعى الى التمييز لصالحه من حيث حجم الائتمان المتاح له ومن حيث تكلفة هذا الائتمان .

تنظيم نقل التكنولوجيا الى مصر عن طريق التشريع «١»

دكتور / وهبى غبريال وهبه

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة



مقدمة :

يجمع الخبراء على أن نقل التكنولوجيا الدولية يجب أن يقترن بخمسة شروط أهمها ضرورة الحذر فى اختيار ما ينقل وما لا يصح نقله ، وثانيا الحصول على افضل شروط مالية وفنية واقتصادية لاتمام عملية النقل ، وثالثا التأكد من تواجد القدرة التكنولوجية والانتاجية والتنظيمية الداخلية التى تتولى تطبيق المعرفة والخبرة المستوردة والعمل على تطويعها حتى تصبح اداة لتحقيق الأهداف القومية مع توفير عائد يزيد على التكلفة المباشرة وغير المباشرة التى تنشأ من التوسع فى النقل ، ورابعا التأكد من

---

(١) تمثل هذه الورقة حصيلة جهد استمر حوالى اربع سنوات فى اللجنة التى تشرف الكاتب برئاستها لوضع مشروع قانون لتنظيم نقل التكنولوجيا واشترك فيها خبراء من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للتصنيع واكاديمية البحث العلمى ومجلس الدولة ، وكذا اللجنة التى تولت الصياغة القانونية لمشروع القانون ، ثم فى اللجان المنبثقة عن برنامج « نحو سياسة تكنولوجية لمصر » الذى اشرفت عليه اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

أن عملية النقل تؤدى الى تقوية الأجهزة التكنولوجية والانتاجية وليس الى العكس ، اذ قد يؤدى استيراد التكنولوجيا الخارجية الى اضعاف المراكز التكنولوجية والصناعية المحلية وليس الى تقويتها [٢] .

وتعالج هذه الورقة بعض النقاط الهامة التى ينبغى تناولها لدى التفكير فى وضع سياسة تكنولوجية قومية فى عملية نقل التقنية الصناعية من الخارج ، اخذا فى الاعتبار التجارب التى مرت بها بعض الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء لدى معالجتها لهذا الموضوع الحيوى والهام .

واذا حاولنا استعراض تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال ، امكن القول انه مع زيادة التبادل التكنولوجى بين هذه الدول كنتيجة طبيعية لتقدم التعاون الدولى فى مختلف مجالات الملكية الصناعية ، بدأت حكومات هذه الدول تتجه الى فرض نوع من الرقابة والاشراف على عمليات نقل التكنولوجيا . وتتمثل اهم الأساليب التى اتبعتها الدول المتقدمة لفرض الرقابة على عمليات نقل التكنولوجيا فى اصدار تشريعات خاصة لتحديد الأحكام التعسفية التى لا يجوز تضمينها العقود الخاصة باستخدام التكنولوجيا ، او فى اشتراط الحصول على موافقة الحكومة على عقود التكنولوجيا بغرض اقرارها .

وتتبع الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق الاسلوب الأول ، حيث يتم الاشراف والرقابة على نقل التكنولوجيا من خلال التشريعات المناهضة للاحتكارات التى تستهدف حماية قواعد المنافسة . وتحدد مثل هذه التشريعات الأحكام

---

(٢) د . ابراهيم حلمى عبدالرحمن ، قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر ، المؤتمر السنوى لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة السابعة ١٩٨٠ .

التعسفية التى لا يجوز ادراجها فى العقود المتعلقة بالمعاملات التكنولوجيـة (ANTI - TRUST LAWS) .

وفى دولة مثل اليابان ، نجد أنها اتبعت منذ الحرب العالمية الثانية الاسلوب الثانى لفرض الرقابة الحكومية على نقل التكنولوجيا ، وهو اشتراط الحصول على موافقة الحكومة على كل الاتفاقيات المتعلقة بنقل التكنولوجيا . ولم تلجأ حكومة اليابان الى اصدار او نشر أية قواعد او ارشادات تحدد الشروط غير المقبولة فى عقود نقل التكنولوجيا ، ولكنها اعتمدت على التعاون الوثيق بين الجهات المعنية لضمان فعالية الرقابة الحكومية على التدفقات التكنولوجية .

ولا شك ان الدول النامية بصفة عامة تعتبر اكثر احتياجا لمثل هذه الرقابة والاشـراف الحكومى على التعاملات التكنولوجية التى تتم بينها وبين الدول المتقدمة على الوجه الأعم ، حيث أن التكنولوجيا بين الدول النامية ذاتها لازال فى اطواره الأولى المبكرة ويتم عادة فى نطاق ضيق ومحدود . ولعل الأسباب التى تدعو الى ذلك ترجع بصفة عامة الى ضعف المركز التفاوضى للمتعاقد الوطنى فى مواجهة موردى التكنولوجيا فى الدول المتقدمة لعدم المامه بالبدائل المتاحة فى السوق الدولى ، وعدم تمكنه من الدقائق الفنية للتكنولوجيا المستوردة والسعر الملائم لها ، وهو ما يعنى تحميل ميزان المدفوعات بأعباء لا مبرر لها بالاضافة الى استيراد تكنولوجيا تؤدى الى تأكيد التبعية التكنولوجية وعدم تشجيع بناء القدرات الذاتية المحلية وتحميل المتعاقد الوطنى بأعباء وتقييده بشروط لا يجد فكاكا منها .

ولذلك ـ فقد تنبهت بعض الدول النامية الى اهمية فرض رقابة حكومية جادة على عمليات نقل التكنولوجيا ، وهذه هى الدول التى سارت شوطا

اطول فى مجال التصنيع ، وانتهت الى أهمية اخضاع عقود نقل التكنولوجيا للفحص والمراجعة من النواحى الفنية والمالية والاقتصادية من قبل جهة حكومية مختصة قبل اقرارها . ويختلف اسلوب الرقابة والاشراف من دولة الى اخرى ، فبينما نرى أن الهند والباكستان قد لجأت الى وضع مجموعة من الارشادات التى تحكم عملية نقل التكنولوجيا ، نجد ان دولا اخرى وخاصة فى امريكا اللاتينية قد لجأت الى اصدار تشريعات لتنظيم نقل التكنولوجيا بما يعنيه ذلك من فرض الرقابة الحكومية باسلوب اكثر فعالية .

وتجدر الاشارة هنا الى أن اسلوب فرض الرقابة الحكومية على نقل التكنولوجيا لا يهدف فحسب الى حماية متلقى التكنولوجيا ، ولكنه يتضمن ايضا تشجيع تدفق التكنولوجيا مع تسخيرها لخدمة الاقتصاد القومي وتخليص العقود مما قد يشوبها من اوجه الاستغلال ، ويعتقد البعض ان اسلوب الاشراف الحكومي قد لا يكون فى جانب المصلحة القومية الا أن التجربة قد اثبتت خلاف ذلك تماما .

ولا شك ان فعالية الأساليب التى من شأنها فرض نوع من الاشراف الحكومى على تنظيم نقل التكنولوجيا لن تكتمل ما لم يرتبط ذلك بالأساليب التي تعنى باستخدام التكنولوجيا ذاتها ، ويعتبر استيعاب وتطويع وتطوير التكنولوجيا المستوردة حجر الزاوية فى عملية بناء القدرات الذاتية وهى الهدف النهائى من اى تنظيم لعملية النقل .

التكنولوجيا فى أحكام قانون الاستثمار :

يحدد قانون الاستثمار اطار الاستثمار الأجنبى بتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على أن يكون ذلك فى المشروعات التى تتطلب خبرات عالمية (تكنولوجيا) فى مجالات التطوير الحديثة او تحتاج الى رؤوس أموال اجنبية ، وذلك فى جميع المجالات الرئيسية مثل ، التصنيع والتعدين واستصلاح الأراضى والانتاج الحيوانى والثروة المائية والاسكان والبنوك وتوظيف الأموال والمقاولات وبيوت الخبرة . وقد أجاز القانون لرأس المال المصرى منفردا أن ينشىء مشروعات فى كافة هذه المجالات مع تمتعه بكافة المزايا والاعفاءات التى ينص عليها القانون .

وتنص المادة الثانية من القانون على اعتبار الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والمملوكة للمقيمين فى الخارج مالا مستثمرا فى تطبيق احكام القانون . كما يعتبر ايضا مالا مستثمرا فى احكام القانون النقد الأجنبى الحر الذى ينفق كمصروفات الدراسات الأولية والبحوث التى يتحملها المستثمر فى الحدود التى تعتمدها الهيئة العامة للاستثمار .

واستثناء من احكام قانون النقد رقم ١٩٧٦/٩٧ أجاز قانون الاستثمار للمشروع حق فتح حساب او حسابات بالنقد الأجنبى فى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى يقيد بالجانب الدائن منها رصيد رأس المال المدفوع بالعملات الأجنبية والقروض والمبالغ التى يشتريها المشروع من البنوك المحلية ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة ، وحصيلة المبيعات بالنقد الأجنبى فى الأسواق المحلية ، وللمشروع دون اذن او ترخيص خاص الحق فى استخدام الحساب فى تحويل المبالغ اللازمة لسداد قيمة الواردات السلعية والاستثمارية اللازمةله وفى مواجهة المصروفات غير المنظورة وسداد ما يستحق على المشروع من اقساط القروض المعقودة بالنقد الأجنبى وفوائدها وفى اداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع .

وفيما يختص بعنصر التكنولوجيا فان ما تقدم يعنى باختصار امكانية رسملة (Capitalization) قيمة الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامة التجارية ومصروفات الجدوى والبحوث واعتبارها جزءا من رأس مال المستثمر . وبالاضافة الى ذلك فان القانون أجاز سداد كل ما يستحق

على المشروع من مصروفات منظورة وغير منظورة خصما على الحساب او الحسابات التى يفتحها المشروع بالنقد الأجنبى ، وهو ما يعنى امكانية تحويل كل ما يتعلق بعقود التكنولوجيا التى قد يبرمها المشروع مع الشريك الأجنبى دون الحصول على ترخيص خاص بذلك طالما تمت الموافقة على المشروع .

وينحصر النظام المتبع حاليا لدى تقييم مشروعات الاستثمار وعقود التكنولوجيا فى التركيز على الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع ومدى ملاءمة القطاع الانتاجى المقترح (آلات ، اجزاء ، معدات) بأكثر من تركيزها على تقييم التكنولوجيا ذاتها او شروط التعاقد عليها . ويرجع ذلك فى المقام الأول الى ضعف نظام المعلومات وعدم توجيه العناية الكافية واللازمة لتقييم شروط التعاقد .

دور القطاع المشترك فى نقل التكنولوجيا :

على الرغم من أن القطاع المشترك فى مصر شهد نموا نسبيا فى السنوات الأخيرة الا أنه لازال قطاعا جديدا فى الاقتصاد القومى ، وليس من شك فى أن الشركات متعددة الجنسية او الشركات الأجنبية بصفة عامة ليست لها حتى وقتنا الحاضر فى مصر قوة مؤثرة ولا يمكنها ان تمارس ضغوطا للحد من اختيار السياسات الوطنية المناسبة . ومن جهة اخرى فان جزءا كبيرا نسبيا من المشروعات المشتركة الجديدة يسهم فيها القطاع العام كما أن القانون لا يسمح بانشاء وحدات صناعية مملوكة بالكامل للأجانب وهكذا نجد أن قدرة القطاع المشترك على خدمة الاقتصاد القومى فى ظل هذه الظروف تزيد كثيرا فى مصر بالمقارنة مع دول نامية أخرى كثيرة .

وكمبدأ عام ينبغى ان يكون هناك قدر من التوازن فى اتفاقات التكنولوجيا والتنمية وبعبارة اخرى فان حقوق الشريك الأجنبى الناتجة عن استثماراته فى المشروع المشترك ينبغى الا تؤثر فى عملية نقل التكنولوجيا التى يمتلكها عن طريق فرض الالتزامات على استخدام التكنولوجيا او التعهدات التى ينبغى على الشركة المحلية قبولها ، ولذلك فان اتفاقية الاستثمار ينبغى ان تكون منفصلة عن اتفاقية التكنولوجيا فكلاهما يعتبر وثيقة منفصلة عن الاخرى وبالتالى فان الموافقة على احداهما لا ينبغى ان تؤدى الى الموافقة على الاخرى ، ولا يعنى ذلك ان مصادر الاستثمار والتكنولوجيا ينبغى ان تكون منفصلة عن بعضها ، كما أن وقوف كل من الاتفاقيتين على قدم المساواة لا يعنى اننا لا نستطيع ان نعطى اولوية خاصة لاحداهما بالمقارنة مع الاخرى .

ومن ناحية اخرى فان المشروع المشترك ينبغى ان يخدم هدف نقل القدرات والمهارات الى الشركة المحلية اذ أن اتفاقية الاستثمار ليست مجرد وثيقة لتحديد العلاقات المالية بين الاطراف المعنية ولكنها ينبغى ان تقدم ايضا الخبرة اللازمة للاستخدام الأمثل لرأس المال والقروض وبصفة خاصة المساهمة المحلية من العملة الوطنية والأجنبية فى المشروع المشترك .

وهكذا نرى ان اسلوب المشروع المشترك يجب أن يقدم للشركة المحلية القدرات والمهارات الادارية والتكنولوجية على حد سواء وبالنسبة لعنصر المهارات الادارية فان هذه المهارات يمكن أن تتمثل فى استخدام اقل قدر من رأس المال العامل والاستخدام الأمثل للمدخلات (Inputs) والاقلال من الفاقد والتقويم الدورى للاخطاء والاقلال من الاعطال .. الخ وعليه فان عقودا خاصة بتقديم الخدمات الادارية (Management services contract) ينبغى ان تبرم مع الشريك الأجنبى بحيث توضح المدة الزمنية اللازمة لعملية الاستيعاب وعدد ومؤهلات الخبراء الأجانب الذين سوف يشتركون فى فريق الادارة للمشروع المشترك ، والاشتراك الاجبارى للموظفين المصريين فى كل وظيفة ادارية والجدول الزمنى لانسحاب الخبراء الأجانب من الشركة .

وبالنسبة لعقود التكنولوجيا فان الأمر ليس مجرد تشغيل المصنع بطاقة انتاجية مرسومة او مجرد الاحتفاظ بدرجة معينة من جودة المنتج وهو ما تعالجه برامج التدريب المختلفة فقد أجمع الباحثون على أنه طالما كان الشريك الأجنبى يهيمن على الادارة فمن المستبعد فى هذه الحالة أن تنتقل سلطة اتخاذ القرار الى الشركة الوطنية وبالتالى فحيثما كانت التكنولوجيا الأجنبية ذات اهمية خاصة ينبغى فى هذه الحالة أن يرتبط المشروع المشترك باتفاقية ترخيص التكنولوجيا (Licensing Agreement) أو أن يكون رأس المال الأجنبى المستثمر فى المشروع اقل من خمسين فى المائة من رأس مال المشروع .

وطبيعى ان المشروعات التى تمت الموافقة عليها فى اطار قانون الاستثمار تستخدم تكنولوجيات مختلفة بحسب التعاقدات مع الشركات الأجنبية ، لذلك فان تنظيما ما لنقل التكنولوجيا يضع اطار لتقويم واختيار التكنولوجيا ويعزز المركز التفاوضى للوحدات المستقبلة للتكنولوجيا الى ربط استيراد التكنولوجيا بأبعاد استراتيجية النمو ويشرك الامكانية التكنولوجية المحلية فيه ، يؤدى الى التبعية المتزايدة ويضع استغلال الموارد فى اتجاه بعيد عن اشباع الحاجات الأساسية .

ومن هنا تأتى اهمية مشروع قانون تنظيم نقل التكنولوجيا الذى تم اعداده بعد جهد دام حوالى اربع سنوات بمشاركة الجهات المعنية ورجال القانون ، وهو ما سوف نعالج بعض المبادىء التى استند اليها هذا المشروع فى الفقرات التالية لالقاء الضوء على الجوانب الأساسية لهذا الموضوع .

المبادىء العامة التى يستند اليها مشروع القانون

تحتاج مصر الى مزيد من التوجيه والاشراف على عمليات نقل التكنولوجيا على المستوى القومى . ومع الاعتراف بعدم وجود سياسة تكنولوجية قومية معلنة الا أن هناك سياسات تكنولوجية ضمنية تسير عليها قطاعات الدولة المختلفة . وفى مجال نقل التكنولوجيا تبلور الاتجاه فى أهمية وضع اطار عام يحكم عمليات نقل التكنولوجيا من الخارج بما يكفل مراعاة المصالح القومية العليا من حيث الاختيار والتقييم والمتابعة للعقود ، مع دعم القدرات المحلية التكنولوجية ، واسناد ذلك كله الى جهاز قومى يتولى تنفيذ القانون ، ولا يفوتنا هنا أن ننوه الى أهمية الاعداد السليم للكوادر التى تعمل فى هذا الجهاز حتى لا يتحول الى جهاز بيروقراطى جديد ينتفى مع وجوده الغرض الأساسى من انشائه . ومن ثم فقد تم اعداد مشروع القانون الذى اشرنا اليه آنفا متضمنا بعض المبادىء الأساسية على نحو ما سوف يأتى شرحه .

١ ـ النقل الحقيقى للتكنولوجيا

كان من الطبيعي لدى دراسة الاطار العام للقانون المقترح ان يثار عدد من النقاط الأساسية التى تحدد العلاقة بين متلقى التكنولوجيا وموردها . وتطلب الأمر اولا : تحديد الأوجه المختلفة التى يشملها نقل التكنولوجيا والتى سوف تكون موضع الاشراف والرقابة من جانب الجهاز القومى المقترح انشاؤه . وانتهى الأمر الى ان السياسة التى ينبغى اتباعها فى هذا الصدد ينبغى ان تفرق بين ما يعتبر نقلا فعليا للتكنولوجيا وما هو ليس كذلك ، حيث أن مجرد بيع او تأجير او استئجار السلع ـ على سبيل المثال ـ لا ينطوى حقيقة على نقل للتكنولوجيا ، وعلى النسق ذاته فان المشروعات التى يجرى التعاقد عليها « تسليم المفتاح » فى حد ذاتها لا تمثل نقلا حقيقيا للتكنولوجيا ، بينما قد يتم نقل التكنولوجيا بعد ذلك فى مراحل التشغيل المختلفة لمثل هذه المشروعات .

وعلى ذلك رئى اهميه الفصل من حيث المبدأ بين العمليات التى تنطوى على نقل حقيقى للتكنولوجيا والعمليات الاخرى التى لا تنطوى على ذلك . ومن ثم فقد تم حصر المجالات التى تنطوى على نقل حقيقى للتكنولوجيا بما يساعد طرفى التعاقد على التعرف على هذه المجالات وابرام العقود على اسس واضحة وسليمة .

٢ - الممارسات التقييدية

وفى ضوء التجربة التى مرت بالدول النامية ومن بينها مصر ، وكما هو معروف ، فان العقود الخاصة بنقل التكنولوجيا كثيرا ما تتضمن شروطا تقييدية من جانب مورد التكنولوجيا ، ولذلك فقد اتجه مشروع القانون الى اهمية تفصيل مثل هذه الممارسات لتفادى المساوىء التى تترتب عليها ، مع عدم اهمال عنصر المرونة فى تقييم بعض هذه الممارسات طالما كان ذلك لا يتعارض مع الأهداف المرحلية للسياسة التنموية فى مصر .

وفى تفصيل ذلك فان الفلسفة العامة لمشروع القانون اقتضت ضرورة العمل على الحد من الشروط التعسفية التى تفرض على متلقى التكنولوجيا والاقلال من آثارها ، مع امكان التجاوز فى بعض الأحيان عن بعضها اذا ما ثبت ان هذا التجاوز قد يحقق مصلحة قومية .

وفى ضوء ذلك فان الأمر تطلب تحديد الشروط التى يجب رفضها وتلك التى يمكن التجاوز عنها ، وغنى عن البيان ان ما يمكن التجاوز عنه فى الوقت الحاضر قد يصبح رفضه تماما فى المستقبل ، وهو أمر وثيق الصلة بطبيعة المرحلة والقوة التفاوضية لتلقى التكنولوجيا الوطنى . وفيما يلى نماذج لبعض الشروط التقييدية التى تم حصرها بهدف النص على استبعاد بعضها مع اجازة البعض الآخر فى ضوء ما تمليه المصلحة القومية كما سبق ان اشرنا :

اولا : قد يشترط مورد التكنولوجيا الزام المتلقى بشراء المعدات والآلات وقطع الغيار والمواد الخام من مورد بذاته ، وبالتالى يحرم المتلقى من امكانية الحصول عليها من مصادر دولية اخرى وبشروط افضل . وغنى عن البيان ان مثل هذا الشرط قد يترتب عليه اداء مدفوعات لا مبرر لها وتعتبر تكلفة غير مباشرة يتحملها المتلقى من ناحية وميزان المدفوعات من ناحية اخرى .

ثانيا : قد يشترط مورد التكنولوجيا المنع او الحد من تصدير السلع والخدمات بواسطة المتلقى بما يضر بمصالح الاقتصاد القومى ، او قد يلزم المتلقى بالتصدير الى مناطق جغرافية معينة ، او قد يضع حدودا قصوى لحجم الصادرات او يلزم المتلقى بدفع اتاوة أكبر على الصادرات . وهذه كلها ينبغى النظر اليها باعتبارها امورا لها آثارها الضارة ومحاولة الاقلال من هذه الآثار على قدر الامكان والنظر الى كل حالة على حدة فى عملية التقييم .

ثالثا : قد يشترط مورد التكنولوجيا على المتلقى عدم استخدام تكنولوجيا تكميلية من مصادر اخرى للحصول على عوائد اكثر او نوعية افضل من المنتجات او التقليل من تكلفة التصنيع .

رابعا : قد يشترط مورد التكنولوجيا على المتلقى بيع السلع التى يقوم بانتاجها اليه فقط على اساس سعر يحدده المورد ، او قد يلزمه ببيع كل الانتاج او جزء منه بشروط فى غير صالحه .
خامسا : قد يشترط مورد التكنولوجيا أن يقوم المتلقى بتوظيف افراد يعينهم المورد بصفة دائمة .
سادسا : قد يشترط مورد التكنولوجيا على المتلقى التقيد بحجم انتاج محدد او قد يفرض عليه اسعارا للبيع سواء فى السوق المحلى او فى الأسواق الخارجية .
سابعا : قد يشترط مورد التكنولوجيا عدم قيام المتلقى باجراء اية بحوث او تطوير لتحسين المنتجات والعملية الصناعية بصفة عامة او يمنعه من ادخال تحسينات يحصل عليها من طرف ثالث ، او استخدامه للمعلومات التى تتضمنها براءة الاختراع ، او اشتراط اعادة الرسوم والتركيبات وما الى ذلك عند انتهاء اجل التعاقد .
ثامنا : قد ينص على اجبار متلقى التكنولوجيا بأن يتخلى عن ملكية براءات الاختراع او العلامات التجارية التى تم تصنويرها بواسطته ، او التخلى عن العلامة التجارية الخاصة به الى مورد التكنولوجيا عندما ينتهى أجل العقد .
تاسعا : قد ينطوى العقد ايضا على تحديد سعر لا يتناسب مع قيمة التكنولوجيا ذاتها مما يشكل عبئا لا مبرر له على الاقتصاد القومى ، ولذلك فان الأمر يتطلب النظر بدقة الى مجموعة من الاعتبارات مثل :

ا ـ الطريقة التى يتم بها اداء المدفوعات .
ب ـ حجم المبيعات المستهدف خلال فترة سريان العقد .
ج ـ مدة سريان العقد .
د ـ التواريخ المحددة لاداء المدفوعات آخذا فى الاعتبار الجدول الزمنى المحدد لتنفيذ المشروع .

عاشرا ـ قد يتضمن العقد بندا يسمح لمورد التكنولوجيا ان يتدخل فى عملية الادارة او اتخاذ القرار من جانب متلقى التكنولوجيا ، أو يتدخل فى مجالات اخرى تخرج عن اهداف العقد ذاته .

الضمانات والالتزامات :

كذلك عالج مشروع القانون موضوع الالتزامات والضمانات التى تقع على الأطراف المتعاقدة ، وهو أمر يرتبط الى حد كبير بالممارسات التقييدية . وفى هذا الصدد فقد رأى المشروع اهمية أن نسعى عن طريق تحديد الالتزامات والضمانات الى التأكد من استخدام الموارد المتاحة محليا وتحقيق « تفكيك الحزمة » التقنية ، ولا شك أن تحديد الالتزامات والضمانات كسياسة عامة سوف يعالج ايضا الممارسات التجارية العادلة والتى من بينها المعلومات السرية والالتزامات المتعلقة بالمدفوعات وضمان مستوى الجودة والشهرة والتدريب .. الخ .

وفى هذا الصدد فان مشروع القانون قد اتسق تماما مع الخطوط العريضة للسياسة التكنولوجية القومية التى تستند اساسا الى الأهداف الانمائية فى مصر من حيث استخدام الموارد المتاحة محليا بما يشمله ذلك من المواد الأولية والتكنولوجيا ، والمهارات التقنية والخدمات الاستشارية والهندسية بهدف محاولة تفكيك « الحزمة التكنولوجية » وتنمية القدرات الذاتية تدريجيا ، مع حماية متلقى التكنولوجيا الوطنى عن طريق تحديد الالتزامات والضمانات بشكل اوضح فى كافة عقود نقل التكنولوجيا .

تسوية المنازعات والقانون الواجب التطبيق :

كذلك عالج مشروع القانون موضوع تسوية المنازعات والقانون الواجب التطبيق ، وهو امر وثيق الصلة بالنظام العام والسيادة وانتهى الى ضرورة تطبيق القانون المصرى وأن تختص الهيئات القضائية المصرية بالنظر فى المنازعات الناشئة عن شروط وآثار العقود الخاصة بنقل التكنولوجيا مع جواز الالتجاء الى اسلوب التحكيم .

ادارة عملية نقل التكنولوجيا على المستوى القومى

كذلك أفرد مشروع القانون فصلا خاصا بالجهاز القومى الذى سوف يقوم على تنفيذ القانون مع تحديد اختصاصات هذا الجهاز على النحو التالى :

١ ـ توفير المعلومات اللازمة عن المصادر البديلة للتكنولوجيا من جميع المصادر المتوفرة المحلية منها والأجنبية وعلى الأخص الهيئات الدولية وتوصيلها الى مستعمليها .
٢ ـ انتقاء التكنولوجيا الملائمة لمختلف الأنشطة وتقييم العقود من النواحى الفنية والاقتصادية والقانونية .
٣ ـ المساعدة فى فك الحزمة التكنولوجية المستوردة ، بما فى ذلك تقدير درجة ملاءمتها والتكاليف المباشرة وغير المباشرة ، والشروط المرتبطة بها .
٤ ـ المساعدة فى التفاوض على افضل الشروط لاستيراد التكنولوجيا بما فى ذلك ترتيبات تسجيل العقود واقرارها ، وبصفة خاصة تفادى الشروط التقييدية على قدر الامكان .
٥ ـ المساعدة فى عملية استيعاب التكنولوجيا الأجنبية وتطويعها وفى تنمية التكنولوجيا المحلية التى تتصل اتصالا محددا بالتصميم والهندسة والبحث والتطوير ، وتشجيع الاعتماد المتزايد على المصادر التكنولوجية المحلية .
٦ ـ التشجيع على نشر التكنولوجيا التى تم استيعابها بين المستفيدين سواء منه التكنولوجيا المحلية او الأجنبية .

دور المعاملة الضريبية للقطاع العام الصناعى فى التنمية الصناعية

دكتور محمد رضا سليمان

* مستشار بمجلس الدولة واستاذ الاقتصاد المنتدب بكلية التجارة جامعة الأزهر

(فرع البنات)

تمهيد :

يلعب القطاع العام فى مصر دورا رئيسيا فى عملية التنمية الاقتصادية ويعتبر احد الركائز الاساسية للاقتصاد القومى ، ولذلك ينبغى على واضعى السياسة الاقتصادية فى مصر اعطاء هذا القطاع الحيوى المزيد من الاهتمام ومعرفة المشاكل التى يعانى منها ووضع الحلول الملائمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية فى البلاد . كما ينبغى الاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيعه بكافة الوسائل ليشارك فى التنمية حتى يستطيع الاقتصاد المصرى التغلب على المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها .

ومن هنا سوف نركز فى هذا البحث على دور المعاملة الضريبية للقطاع العام الصناعى فى التنمية الصناعية وبالتالى التعرف (من خلال البحث) على المعاملة الضريبية المناسبة لهذا

القطاع العام الصناعى لكى يستطيع القيام بدوره التنموى والتغلب على المعوقات الضرائبية والمالية التى تحول دون تطوير القطاع العام الصناعى . ولتحقيق فائض مالى يمكنه من مواجهة احتياجات التجديد والتطوير والنمو الاقتصادى . ومن هذا المنطلق نقسم البحث الى مايلى :

اولا : اهمية القطاع العام الصناعى فى الاقتصاد القومى .

ثانياً : المعاملة الضريبية للقطاع العام الصناعى فى ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل .

ثالثاً : المعاملة الضريبية للقطاع الخاص والمشترك فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

اولا : اهمية القطاع العام الصناعى فى الاقتصاد القومى :

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدأت الحكومة المصرية فى التدخل فى النشاط الاقتصادى بصورة ملحوظة . فاصدرت الحكومة خلال الخمسينيات عدة قوانين واجراءات لكى تتيح لها ان تلعب دورا متزايدا فى الاقتصاد القومى . فوجهت عناية خاصة نحو الصناعة وكان من بين الخطوات التى بادرت الحكومة الى اتخاذها فى هذا الشأن انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بمقتضى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ والذى نص على ان يقوم المجلس ببحث المشروعات الاقتصادية التى تؤدى الى تنمية الانتاج القومى ووضع برنامج لذلك كان من اهم الصناعات التى اهتم بها المجلس صناعة الحديد والصلب وصناعة اطارات الكاوتشوك وصناعة السكك الحديدية وصناعة الكابلات الكهربائية (١) .

---

١ ـ د . اسماعيل محمد هاشم : مذكرات فى التطور الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، سنة ١٩٧٥ ، ص ٢٧٥ .

وفى عام ١٩٥٦ انشئت وزارة الصناعة وعهد اليها بالاشراف على شئون الصناعة والتعدين والوقود وقد وجهت الوزارة اهتمامها نحو خلق بعض الأجهزة الفنية لتنشيط الصناعة ومن بينها انشاء جهاز خاص للمواصفات يختص بوضع مواصفات قياسية للخامات والمنتجات كما عملت الوزارة على تشجيع البحث عن المعادن واستغلالها والتنقيب عن البترول وتكريره .... الخ .

وفى عام ١٩٥٧ وضع برنامج السنوات الخمس للصناعة على ان يتم تنفيذه فى الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢ وخصص له استثمارات قيمتها ٢٢٥ مليون جنيه وذلك بهدف احداث تغييرات هيكيلية فى الاقتصاد القومى وقد تم فعلا تنفيذ جزء من هذا البرنامج غير انه ادمج بعد ذلك فى الخطة القومية الشاملة التى غطت الفترة من ٦٠/ ١٩٦١ الى ٦٤/ ١٩٦٥ .

وقد عملت الحكومة فى بداية فترة الستينيات على اتخاذ العديد من الإجراءات بقصد خلق قطاع عام قوى وقادر فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية . وكان من اهم تلك الاجراءات حركة التأميمات التى تمت بصفة خاصة فى الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٣ . وقد بدأت حركة التأميم بتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ثم اخذت حركة التأميم قوتها .

بصفتها احد العناصر الرئيسية فى السياسة الاشتراكية بصدور القوانين رقم ١١٧ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ وبناء على هذه القوانين تم تأميم البنوك وشركات التأمين وتم اشراك القطاع العام فى العديد من الشركات ، ثم استمرت التأميمات فشملت كثيرا من المشروعات الهامة فى كثير من المجالات الاقتصادية ، وبصفة خاصة المجالات الصناعية مثل الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماويات والهندسية والتعدين ومواد البناء ومصانع الاسلحة . كما صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت حلج القطن وتصديره . (١)

وقد ادت كل هذه الاجراءات المشار اليها الى اتساع نطاق القطاع العام والى تمكنه نتيجة لذلك من تحقيق الغرض من انشائه وهو تحمل الجزء الاكبر من خطة التنمية كما يتضح من الجدول التالى :

---

١ ـ د . حسين عمر : التخطيط الاقتصادى دار المعارف ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٦

جدول رقم (١)
نسبة الاستثمارات العامة الى الاستثمارات الكلية فى الخطة الخمسية الأولى (٢)

السنة	نسبة الاستثمارات العامة الى الاستثمارات الكلية
١٩٦٠ - ١٩٦١	٪٨٢,٧
١٩٦١ - ١٩٦٢	٪٨٥,٧
١٩٦٢ - ١٩٦٣	٪٨٨,-
١٩٦٣ - ١٩٦٤	٪٩٣,٨
١٩٦٤ - ١٩٦٥	٪٩٤,١

ويتضح من الجدول السابق ان نصيب القطاع العام من اجمالى الاستثمارات خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى قد اخد فى التزايد حتى بلغ ٩٤٪ فى السنة الأخيرة للخطة .
وبالاضافة الى ذلك تشير الاحصاءات الى ان مساهمة القطاع العام فى الانتاج الصناعى الاجمالى قد بلغت ٨٠٪ وذلك فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥ وذلك فى حين كان نشاط الدولة فى نطاق الاقتصاد عموما فى مطلع الخمسينات لايمثل سوى ٢٪ من الدخل القومى (٣) .

كما يعتبر عام ٨١ / ١٩٨٢ هو سنة الاساس التى بنيت عليها تقديرات الخطة الخمسية (٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) وقد بلغت الارقام الاساسية للصناعة فى ذلك العام مايلى : (٤)

١ - الانتاج الصناعى : ٩٤٩٤ مليون جنيه (بالاسعار الجارية)
- بمعدل زيادة ١٥,٧٪ سنويا خلال الفترة ٧٧ / ١٩٨١ .

---

٢ - د . رفعت المحجوب : النظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة دار النهضة العربية القاهرة سنة ١٩٦٧ ص ١٥٠

٣ - معدل النمو الحقيقى (بالاسعار الثابتة) فى الفترة ٧٧ حتى ١٩٨١
٥,٧٪ سنويا فى الانتاج ، ٦٪ فى الناتج .
٤ - فرص العمل الجديدة خلال الفترة المذكورة ٣٠٠ و ٢٣٤ عامل .

- منها ٢٥,٨٪ من الصناعات الغذائية ، ١٧,٥٪ من الغزل والنسيج ، ١٩,١٪ من الملابس الجاهزة والاحذية والسجائر .

٢ - مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى :

٣٦٦٥ مليون جنيه (بالاسعار الجارية)

- بمعدل زيادة ١٧,١٪ فى السنة

ثانيا : المعاملة الضريبية للقطاع العام الصناعى فى ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل :

تنص المادة (١١١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المذكور على ان (تفرض ضريبة سنوية على صافى الارباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة فى مصر ايا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على :

١ - شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .
٢ - بنوك وشركات ووحدات القطاع العام .
٣ - البنوك والشركات والمنشات الأجنبية التى تعمل فى مصر سواء اكانت اصلية أو كان مركزها .

٣ - د . حمدية زهران : التغيرات الهيكيلية فى الاقتصاد المصرى مع نشاة القطاع العام مؤتمر ادارة القطاع العام وتحديات السلام ، كلية التجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان ، ابريل سنة ١٩٨٠ ص ٧٨ .
٤ - تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة عن « سياسة التصنيع فى مصر عن مجلس الشورى دور الانعقاد العادى الخامس » فى ١٩٨٥/١/٨ ص ٩ - ١٠ .

الرئيسى فى الخارج او كانت فروعا لهذه البنوك والشركات والمنشات بالنسبة للارباح التى تحققها عند مباشرة نشاطها فى مصر .
٤ - الهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع .

ولعل انشاء ضريبة خاصة بارباح شركات الأموال يعتبر اهم ماجاء به القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على طريق تحديث النظام الضريبى المصرى . فقد كان الوضع فى ظل قانون الضرائب ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الملغى هو معاملة هذه الشركات ضريبيا معاملة المشروعات الفردية ، وكانت تخضع ارباحها لضريبة الارباح التجارية والصناعية .

ويمثل انشاء هذه الضريبة - كما تقول الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - خطوة رئيسية نحو الأخذ بالضريبة الموحدة . وقد

اخضعت المادة المذكورة ارباح بنوك وشركات ووحدات القطاع العام للضريبة على ارباح شركات الأموال . وهذه الوحدات التى تتبع القطاع العام تخضع فى تنظيمها القانونى الى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بانشاء المجالس العليا ويضم كل مجلس منها مجموعة من شركات القطاع العام وبعض الهيئات العامة والجمعيات التعاونية . (١)

وقد كان هناك خلاف فى الفقه حول خضوع شركات القطاع العام للضريبة الى ان صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ الذى اضاف المادة (٣٠) مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى اخضعت بصراحة النص الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة والهيئات العامة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية . ومن المعلوم ان مصلحة الضرائب كانت تتمسك قبل اضافة المادة المذكورة الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بخضوع وحدات القطاع العام للضريبة وقد ايدها فى ذلك القضاء الادارى فى مصر . (١)

وعندما عرضت المادة (١١١) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ على مجلس الشورى ومجلس الشعب للمناقشة والتصويت عليها لم تبد ملاحظات حول مدى ضرورة واهمية فرض الضريبة على وحدات وشركات القطاع العام وخاصة النشاط الصناعى العام المرتبط بتنفيذ التنمية الاقتصادية فى البلاد[١]

وذلك فى الوقت الذى يعانى فيه القطاع العام من مشكلات تعوق حركته واداءه الاقتصادى منها : النظم الادارية التى تحكم القطاع العام والخلل فى الهياكل المالية لبعض شركات القطاع العام وسياسات التسعير والطاقات العاطلة ومستوى جودة المنتجات والخدمات .

كما يترتب على فرض ضرائب على شركات القطاع العام الصناعى عدم كفاية الفوائض المالية المتبقية لدى هذه الشركات للقيام بعمليات الاحلال والتجديد والتوسعات الرأسمالية اللازمة لنشاطها بعد تحويل نسب كبيرة وثابتة من الفوائض الى الخزانة العامة عبارة عن الضرائب المفروضة عليها وحصة بنك ناصر وحصة الدولة وحصة الاشراف وغيرها .[٢]

---

١ ـ د . عاطف صدقى : التشريع الضريبى المصرى ، ضرائب الحكومة المركزية على الدخل دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٧٠ ص١٥٣ ـ ١٥٥ .
ـ ود . أحمد ثابت عويضة : الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، القاهرة سنة ١٩٥٩ ص ٣٤ ـ ٣٧

١ ـ مجلس الشورى ، مضبطة الجلسة الثالثة والخمسين ، جلسة ٥ يوليو ١٩٨١ . مجلس الشعب ، مضبطة الجلسة الرابعة والثمانين ، جلسة ٨ اغسطس ١٩٨١ .

٢ ـ تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، مجلس الشورى ، دور الانعقاد الاول سنة ١٩٨٢ ، ص ١٩ ، ٢٢ ـ ٣٩

ويمثل عائد الدولة والخدمات من شركات القطاع العام على النحو التالى (٣)

بمليون جنيه

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
حصة بنك ناصر	٧,٨	٩,٩	١٢,٠٠	١٣,٥	١٧,٩
ضرائب داخلية	٩٧,٧	١١٨,٩	١٧١,٠٠	١٧٢,١	٢٠٨,٥
حصة الدولة	١٤٦,٢	١٨٦,١	١٩٩,١	٢٣٧,٤	٣١٣,٤
حصة الاشراف	٢١,١	٢٦,٨	٣١,٨	٣١,١	٤٦,٥
احتياطى شراء سندات	١٥,٢	١٩,٥	٢٢,٩	٢٦,٤	٣٥,٠٠
خدمات مركزية ومحلية	٣١,٤	٤٠,٣	٤٦,٣	٥١,١	٦٧,٤

ومن هذا المنطلق فان للمعاملة الضريبية دورا اساسيا فى هذا الشأن لتأثيرها المباشر على فوائض شركات القطاع العام الصناعى وبالتالى فى تحقيق الفائض المالى اللازم لمواجهة احتياجات التجديد والتطوير والنمو الاقتصادى فى هذه الشركات .

بالنسبة للاعفاء من الضريبة : فقد نصت المادة (١٢٠) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على ان يعفى من الضريبة مايلى :

١ ـ مبلغ يعادل نسبة راس المال المدفوع بما لايزيد على الفائدة التى يقررها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك عن سنة المحاسبة وذلك بشرط ان تكون الشركة من الشركات المساهمة التابعة للقطاع العام او الخاص وان تكون أوراقها المالية مقيدة فى سوق الأوراق المالية .

٢ ـ الارباح الناتجة من اندماج الشركة فى شركة أخرى أو اكثر وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشان الاندماج فى شركات المساهمة .

٣ ـ ماتنتجه الاسهم أو الحصص التى تحصل عليها الشركات والجهات المنصوص عليها فى المادة (١١١) من هذا القانون من ارباح مقابل ماقدمته عينا او نقدا فى تاسيس شركة مساهمة اخرى بشرط ان تكون الشركة التابعة قد دفعت عن ارباحها الضريبة على ارباح شركات الأموال أو تكون معفاة منها .

٤ ـ ....

٥ ـ ....

---

٣ ، ٤ ـ تقرير الشئون المالية والاقتصادية ـ مجلس الشورى المشار اليه ص ١٩ ، ٢٨

٦ ـ ارباح شركات استصلاح واستزراع الأراضى وذلك على النحو الاتى :
ا ـ الشركات التى تقام بعد العمل بهذا القانون تعفى لمدة عشر سنوات اعتبارا من اول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأراضى منتجة .
ب ـ الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح اراضيها منتجة فى هذا التاريخ تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأراضى منتجة .
ج ـ الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون واصبحت اراضيها منتجة قبل بدء العمل بهذا القانون تعفى لمدة سنتين اعتبارا من اول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون .
ويصدر قرار وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذى تعتبر فيه الأراضى منتجة .

٧ ـ ....
٨ ـ ارباح الشركات الصناعية التى تقام بعد العمل بهذا القانون وتستخدم خمسين عاملا فأكثر .

ويسرى الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من اول سنة مالية تالية لبداية الانتاج .

ويشترط للتمتع بالاعفاء ان يكون لدى الشركة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات امينة تعبر عن المركز المالى الحقيقى لها ومنتظمة من حيث الشكل وفقا للاصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة فى هذا الشأن .

ويلاحظ ان المشرع الضريبى فى المادة السابقة لم يمنح شركات القطاع العام (خاصة القطاع الصناعى) اعفاءات ضريبية مميزة على النحو الوارد بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، تمكنه من تحقيق اهداف خطط التنمية الاقتصادية فى البلاد وهو القطاع الرائد فى التنمية بجانب القطاع الخاص والمشترك وبالتالى فان القطاع العام بالرغم من المحاولات الجادة لتحريره من القيود والمشاكل التى يعانى منها وتطويره الا انه مازال فى وضع اقل ميزة فى المعاملة الضريبية بالنسبة للقطاع الخاص والاستثمارى على النحو الذى سنوضحه فيما بعد .

أما بالنسبة لسعر الضريبة على ارباح شركات الأموال فقد قضت المادة (١١٢) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المذكور على ان (يكون سعر الضريبة ٣٢٪ من صافى الارباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا ارباح شركات البحث عن البترول وانتاجه من غير الجهات المنصوص عليها فى البند ٤ من المادة السابقة فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠,٥٥٪)

وقد عدلت هذه المادة بموجب القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل

قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حيث نص على ان (يكون سعر الضريبة ٤٠٪ من صافى الارباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا :

ا ـ ارباح الشركات الصناعية عن نشاطها الصناعى والارباح الناتجة عن عمليات التصدير فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٣٢٪ .

ب ـ ارباح شركات البحث عن البترول وانتاجه من غير الجهات المنصوص عليها فى البند ٤ من المادة (١١١) من هذا القانون فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠,٥٥٪) .

وبذلك فان سعر الضريبة على ارباح شركات القطاع العام الصناعى هو ٣٢٪ من صافى الارباح الكلية السنوية للشركة ولم يأخذ الشرع الضريبى بنظام المشرع فى تحديد سعر الضريبة اسوة بالضريبة على الارباح التجارية والصناعية حيث يتراوح السعر مابين ٢٠٪ على الـ ١٠٠٠ جنيه (الالف جنيه) الاولى ، ٢٣٪ على ١٥٠٠ (الف وخمسمائة جنيه) التالية ، ٢٧٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية ، ٣٢٪ على مازاد على ذلك والمنصوص عليه فى المادة (٣١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وان الأخذ بنظام التصاعد فى سعر الضريبة عن طريق نظام الشرائح يحقق مبدأ العدالة الضريبية بحيث تخضع الارباح الصغيرة لاسعار تقل عن تلك التى تخضع لها الارباح الكبيرة وبحيث تتدرج اسعار الضريبة ارتفاعا كلما زاد الربح الخاضع للضريبة . وبذلك يمكن تخفيف العبء المالى عن كاهل شركات القطاع العام الصناعى وبالتالى توجد امكانية تحقيق فائض مالى لها .

كما ان السعر النسبى ٣٢٪ لم يفرق بين النشاط التجارى والنشاط الصناعى لشركات القطاع العام وان الأولى بالرعاية (والذى يهمنا فى هذا البحث) هو النشاط الصناعى العام الركيزة الاساسية فى التنمية الصناعية للبلاد .

ثالثا : المعاملة الضريبية للقطاع الخاص والمشترك فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

١ ـ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ بشان استثمار راس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة (١)

ليس الهدف هو اجراء دراسة تفصيلية لاحكام المعاملة الضريبية للقطاع الخاص والمشترك فى ظل القوانين المذكورة وانما الذى يهم البحث هو التصرف بصفة اساسية على المعاملة الضريبية للقطاع الخاص وذلك حتى نتمكن من تحقيق التوازن فى هذه المعاملة لكل من القطاع العام الصناعى والقطاع الخاص والمشترك طبقا لدور ونصيب كل منهما فى التنمية الاقتصادية وحتى لايكون القطاع العام الصناعى فى وضع ضريبى لايتناسب مع دوره الرائد فى التنمية الصناعية للبلاد ومما يتعين معه العمل على تخفيف العبء الضريبى عليه لينهض بالقيام بالدور المطلوب منه فى التنمية الاقتصادية .

وقد منح المشرع الضريبى فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل المذكور اعفاءات ضريبية للمشروعات الاستثمارية داخل البلاد شملتها المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من القانون .

فقد اعفت المادة (١٦) ارباح المشروعات الاستثمارية من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية . كما اعفت الارباح التى توزعها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة ومن الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب طبقا لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط . ويمكن ان تكون مدة الاعفاء ثمانى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافى ومدى اهميته فى التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته فى استغلال الموارد الطبيعية وفى زيادة الصادرات . ويكون الاعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن

---

١ ـ د . محمد رضا سليمان : نحو ترشيد الاعفاءات الضريبية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الفترة من ١٢ ـ ١٤ مايو ١٩٨٣ .

الأراضي الزراعيه ونطاق المدن واستصلاح الأراضى لمدة عشر سنوات ويجوز مدها بقرار من المجلس بناء على توجيه مجلس ادارة الهيئة الى خمسة عشر عاما .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة اعفاء كافة عناصر الاصول الراسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات المقبولة فى نطاق احكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم او تاجيل استحقاقها أو تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف فى الاشياء محل الاعفاء أو التاجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها ولمدة التقسيط أو التاجيل بحسب الاحوال والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الاعفاء منها أو تاجيلها أو تقسيطها .

وتنص المادة (١٧) من القانون المذكور على ان (مع عدم الاخلال باحكام المادة (١٦) تعفى من الضريبة العامة على الايراد الارباح التى يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٥٪ من القيمة الاصلية لحصة الممول فى رأس مال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء المنصوص عليها فى المادة ١٦) .

وتسرى احكام هذه المادة بعد انقضاء فترة الاعفاء الضريبى المقررة للمشروع سواء كانت خمس سنوات أو ثمانى سنوات أو عشر سنوات أو خمسة عشر سنة حسب الاحوال ، وتقضى باعفاء توزيعات الارباح من الضريبة العامة على الايراد بنسبة ٥٪ من القيمة الاصلية لحصة الممول فى رأس المال .

وتنص المادة (١٨) من قانون الاستثمار المذكور على ان (تعفى من جميع الضرائب والرسوم الفوائد المستحقة على القروض التى يعقدها المشروع بالنقد الأجنبى ولو اتخذت شكل ودائع ويسرى هذا الاعفاء على فوائد تلك القروض التى يمول بها الجانب المصرى نصيبه فى المشروع) .

وتقضى هذه المادة بالاعفاءات التالية :

أ ـ اعفاء فوائد القروض التى يعقدها المشروع بالنقد الأجنبى سواء كانت قروض داخلية أو قروض خارجية واعفاء فوائد القروض التى يمول بها الجانب المصرى نصيبه فى المشروع .

ب ـ يسرى هذا الاعفاء على قروض المصريين سواء كان فردا أو شركة والتى يقرضونها بالعملات الحرة كشركات الاستثمار العربى والأجنبى .

كما منح المشرع الضريبى فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ اعفاءات ضريبية للمشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة .

فالمادة (٤٦) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المذكور تنص على ان (مع عدم الاخلال بما هو منصوص عليه فى هذا القانون تعفى المشروعات التى تقام بنظام المناطق الحرة والارباح التى توزعها من احكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية . كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمناطق الحرة من ضريبة التركات ورسم الايلولة ....) .

وتتضمن هذه المادة الاعفاءات التالية :

أ ـ اعفاء المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة من احكام قوانين الضرائب والرسوم (رسوم التوثيق والشهر ورسوم الدمغة واى رسوم اخرى) . اما اذا تعاملت مشروعات المناطق الحرة مع منشات اخرى غير معفاة واحتفظت بمستندات يقع عبء رسم الدمغة فيها على عاتق المنشات والجهات التى تتعامل معها فيجب على المشروعات بالمناطق الحرة استيفاء هذه الرسوم .
ب ـ اعفاء توزيعات الارباح فى شركات المناطق الحرة من احكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية .
ج ـ اعفاء الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الايلولة فى حالة الوفاة .

كما تنص المادة (٤٧) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المعدل للقانون رقم ٤٣ لسنة ٧٧ على ان (تعفى من الضريبة العامة على الايراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من اجور ومرتبات ومكافآت ومافى حكمها التى تؤديها المشروعات القائمة بالمناطق الحرة للعاملين بها من الاجانب) .

وتقضى هذه المادة باعفاء العاملين الاجانب بالمناطق الحرة من الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للمبالغ التى يحصلون عليها من مشروعات المناطق الحرة التى يسرى عليها ضريبة المرتبات والاجور .

ومما سبق يتضح ان المشروعات الاستثمارية تتمتع باعفاءات ضريبية ومزايا مالية طبقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ فى حين ان القطاع العام الصناعى رائد التنمية الصناعية فى مصر لايتمتع بمثل هذه الاعفاءات والمزايا المالية مما يتعين معه العمل على تحقيق التوازن فى المعاملة الضريبية لكل من القطاعين العام والخاص لصالح التنمية الاقتصادية .

٢ ـ القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

تنص المادة (١٨٣) من القانون المذكور على ان (تظل الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى متمتعة بالاحكام المقررة لها بموجب القانون المذكور .

وتتمتع الشركات التى تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون برأسمال مدفوع بنقد مصرى مملوك لمصريين فى احد المجالات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بالمزايا والاعفاءات والضمانات الواردة فيه عدا المادتين ٢١ ، ٢٢ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فيه .

وتسرى المزايا والاعفاءات والضمانات المشار اليها على الشركات التى ينظمها هذا القانون والقائمة وقت العمل به وذلك فى حدود ماتستحدثه عن طريق زيادة رأس مالها من انشاءات أو مشروعات فى مجال من المجالات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة) .

ومفاد هذا النص تمتع شركات الأموال الخاصة بالاعفاءات الضريبية والمزايا المالية الواردة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل فى حين لايوجد نص مماثل لشركات القطاع العام الصناعى الاولى بالرعاية فى ظل التخطيط الاقتصادى للدولة .

ونخلص مما سبق الى انه ينبغى على المشرع الضريبى اعادة النظر فى المعاملة الضريبية للقطاع العام الصناعى على اساس انه الركيزة الاساسية فى التنمية الصناعية فى البلاد بجانب القطاع الخاص الاستثمارى . وحتى يكون هذا القطاع فى وضع متكافىء مع القطاع الاستثمارى .

وقد يثار اعتراض على ذلك بأن المعاملة الضريبية المقترحة قد تؤثر على الحصيلة الضريبية التى تحصل عليها الخزانة العامة من القطاع العام وهى فى حدود مبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه سنويا .

ويمكن التغلب على ذلك بترشيد الاعفاءات الضريبية الممنوحة لشركات الاستثمار مما يخدم خطط التنمية الاقتصادية فى البلاد . (١) وترشيد الانفاق العام وملاحقة حالات التهرب الضريبى وحصر المجتمع الضريبى وغيرها من السياسات التى تنتج عنها زيادة الموارد المالية للخزانة العامة ، تعوض اى انخفاض فى الحصيلة الضريبية من القطاع العام الصناعى وبذلك نكون قد حققنا نوعا من التوازن فى المعاملة الضريبية بين القطاع العام والقطاع الخاص ، الذى لاغنى عنهما معا فى التنمية الاقتصادية للبلاد .

---

١ ـ للمزيد من التفاصيل عن ترشيد الاعفاءات الضريبية : راجع : د . محمد رضا سليمان ، نحو ترشيد الاعفاءات الضريبية ، البحث السابق الاشارة اليه ، ص ١٧ ـ ٢٢ .

دور البنوك التجارية
فى
تمويل القطاع الصناعى

بحث مقدم من

البنك الأهلى المصرى

يعد قطاع الصناعة أحد الركائز الأساسية للتنمية بالنسبة للدول النامية ، ومصدرا هاما من مصادر الدخل ، واحد السبل الرئيسية لتحقيق الاعتماد على الذات من حيث تلبية احتياجات الاستهلاك المحلى والاستغناء عن الاستيراد من الخارج ، والتمكن فى مرحلة لاحقة من تحقيق فائض للتصدير يساهم فى حل مشكلة عجز ميزان المدفوعات المزمنة التى تعانى منها تلك الدول . وذلك بالاضافة الى مساهمة ذلك القطاع فى تقديم فرص جديدة للعمالة خاصة بالنسبة لتلك الدول كثيفة السكان .

هذا ويمثل قطاع الصناعة فى مصر وسوف يظل ـ باعتبارها احدى الدول النامية ـ واحدا من الدعائم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية ، خاصة وان الاقتصاد المصرى قد تميز خلال الفترة الأخيرة بخاصيتين اساسيتين تفاعلتا معا لتجعلا من التصنيع السبيل لتحقيق النمو ، ونقصد بهما وجود هيكل انتاجى اعتمد لفترة طويلة على قطاع اقتصادى واحد هو قطاع الزراعة ، وعدم التوازن بين الموارد المادية والبشرية الذى زاد من اختلال

هذا الهيكل الانتاجى نظرا لعدم التناسب بين الزيادة فى الاستهلاك والزيادة فى الانتاج واتساع الفجوة بينهما على نحو ادى الى تزايد الاعتماد على الاستيراد من الخارج وتفاقم مشكلة عجز ميزان المدفوعات فى ظل اقتصاد يعانى اساسا من ندرة موارده من النقد الأجنبى .

وعلى الرغم من أهمية قطاع الصناعة بين كافة قطاعات النشاط الاقتصادى الا انه يلاحظ تراجع نسبة مساهمته فى اجمالى الناتج القومى الى ١٣,٦ ٪ وذلك فى عام ٨٣ / ١٩٨٤ مقابل ٢٠,٩ ٪ فى بداية الستينات .

وسنحاول فى هذه الدراسة القاء الضوء على تطور القطاع الصناعى خلال الفترة منذ بداية الستينات والمشكلات التى تعرض لها خلال هذه الفترة ، وتأثير ذلك على تطور التمويل الممنوح له من البنوك التجارية والمحددات التى يتوقف بناء عليها دور البنوك فى هذا المجال ، واخيرا محاولة التعرف على الاتجاه المتوقع لدور البنوك فى مجال تمويل قطاع الصناعة فى ظل هذه المحددات .

أولا : تطور قطاع الصناعة

بدأ الاهتمام بقطاع الصناعة منذ بداية الستينات واتضح ذلك فى انشاء المجلس القومى للانتاج ثم انشاء اول وزارة للصناعة ، وتلا ذلك وضع برنامج التصنيع للسنوات الخمس محل التنفيذ حتى تم دمج هذا البرنامج فى الخطة الخمسية الأولى من ٦٠ / ١٩٦١ حتى ٦٤ / ١٩٦٥ والتى استهدفت تنمية الدخل القومى مع التركيز على القطاع الصناعى . وتبلور ذلك فى زيادة الاستثمارات المنفذة فى هذا القطاع والتى سجلت معدل نمو بلغ ١٩,٥ ٪ فى المتوسط سنويا خلال سنوات الخطة وليمثل بذلك ٢٦,٥ ٪ من اجمالى

الاستثمارات المنفذة خلال الخطة ، فى نفس الوقت الذى تزايد فيه انتاج هذا القطاع من ١١٥٢,٣ مليون جنيه ، بما يمثل ٤٢,٩ ٪ من اجمالى الانتاج القومى فى اول سنة بالخطة الى ١٦٢٣,٦ مليون جنيه بواقع ٤١,٩ ٪ من اجمالى الانتاج القومى فى آخر سنة بالخطة وذلك بمعدل نمو متوسط بلغ ٨,٥ ٪ سنويا وذلك مع تزايد الدخل الناجم من هذا القطاع بمعدل نمو متوسط ١٠,٦ ٪ سنويا ليصل الى ٤٢٣,٤ مليون جنيه ، فى حين تزايدت نسبة العمالة فى هذا القطاع من ٩,٦ ٪ الى ١١,٢ ٪ من اجمالى العمالة الموظفة فى كل القطاعات الاقتصادية خلال سنوات الخطة وكذلك تزايدت الأجور بصورة مطردة حتى بلغت ١٤٩,٦ مليون جنيه فى نهاية الخطة وارتفعت انتاجية الجنيه اجر الى ١٠,٨٥ جنيه .

ثم انتقل القطاع الصناعى بعد هذه المرحلة الى مرحلة اخرى تميزت بعدد من الظروف غير المواتية والتى بدأت بأزمة النقد الأجنبى فى اعقاب حرب ١٩٦٧ ومن ثم توجيه معظم الموارد المتاحة نحو المجهود الحربى ، وعلى الرغم من ذلك نما حجم الانتاج بمعدل نمو متوسط بلغ ٦ ٪ خلال الفترة من ٦٥/ ١٩٦٦ الى ١٩٧٣ ليمثل ٤١,٩ ٪ فى المتوسط من اجمالى الانتاج القومى لهذه الفترة وكذلك نما الدخل المتولد بهذا القطاع بمعدل نمو متوسط ٤,٩ ٪ سنويا ليمثل ٢١,٢ ٪ من اجمالى الدخل المحقق للاقتصاد القومى خلال هذه الفترة وليبلغ ٦٣٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ ، فى حين تزايدت نسبة العمالة بقطاع الصناعة من ١١,١ ٪ فى عام ٦٥/ ١٩٦٦ الى ١٢,٦ ٪ فى عام ١٩٧٣ من اجمالى العمالة .

ثم بدأت مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتى استهدفت تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والعربية ، الا ان الظروف التى مر بها الاقتصاد القومى فى نفس الفترة قد ادت الى تزايد الاختلالات الهيكلية لصالح القطاعات الخدمية فى مقابل القطاعات الانتاجية السلعية ، واثر ذلك على انخفاض نسبة ما يمثله الانتاج الصناعى بالنسبة لاجمالى الانتاج القومى من ٣٦ ٪ عام ١٩٧٤ الى ٢٧,٧ ٪ عام ٨١/ ١٩٨٢ وذلك على الرغم من زيادة قيمته المكلفة من ٢٩٣٩,٧ مليون جنيه إلى ٩٤٩٤ مليونا فى نفس الوقت الذى زادت فيه الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لتصل فى عام ٨١/١٩٨٢ الى ١٢٧٧,١ مليون جنيه ، مع زيادة الدخل المتولد فى هذا القطاع من ٧٣٢,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ليصل فى عام ٨١/ ١٩٨٢ الى ٢٦٧٠,٢ مليونا بما يمثل ١٣,٦ ٪ من قيمة الدخل القومى . وكذلك زاد حجم العمالة من ١١٤٩,٥ ألف عامل سنة ١٩٧٤ الى ١٤٦٢,٧ ألف عامل فى ٨١/ ١٩٨٢ لتمثل ١٢,٥ ٪ من اجمالى العمالة الموظفة فى الاقتصاد القومى .

من العرض السابق لهذه المراحل يلاحظ اتجاه نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الاقتصاد القومى للتراجع لصالح القطاعات الأخرى خاصة

الخدمية ، وهو ما يتضح من انخفاض نسبة مساهمة الانتاج الصناعى فى الانتاج القومى من ٤٢,٩ ٪ فى المتوسط فى الفترة ٦١ ـ ١٩٦٥ الى ٤١,٩ ٪ فى الفترة التالية ٦٦ ـ ١٩٧٣ ثم الى ٣٠,٢ ٪ فى فترة السنوات ٧٤ ـ ٨١ / ١٩٨٢ . كذلك انخفضت نسبة مساهمة الناتج المتولد فى قطاع الصناعة من اجمالى الناتج القومى من ٢١,٩ ٪ الى ٢١,٢ ٪ ثم الى ١٥,١ ٪ خلال الفترات السابقة على التوالى .

وقد حاولت الدولة معالجة ذلك الموقف بوضع الخطة الخمسية ٨٢/ ١٩٨٣ ـ ٨٦/ ١٩٨٧ محل التنفيذ حيث تم زيادة الاستثمارات الخاصة بقطاع الصناعة من ١٤٩٩ مليون جنيه بما يمثل ٢٣,١ ٪ من اجمالى الاستثمارات المحققة فى السنة الأولى للخطة الى ١٦١٢ مليون جنيه . وكذلك زيادة الانتاج الصناعى من ٩٧٨٦,٦ مليون جنيه عام ٨٢/ ١٩٨٣ الى ١٣١٩٧,٧ مليونا فى عام ٨٦/١٩٨٧ وزيادة الناتج المتولد فى قطاع الصناعة ليمثل ٢٧ ٪ من الناتج القومى .

إلا أن قطاع الصناعة واجه العديد من المشاكل التى ادت الى اعاقة نموه التأثير على مساهمته الفعالة فى زيادة الدخل القومى ويرجع بعض هذه المشاكل الى عوامل ذاتية من داخل القطاع وبعضها يرجع لعوامل خارجية وتعد مشكلة توفير التمويل اللازم لقطاع الصناعة من اهم المشاكل التى تواجهه واكثرها الحاحا حيث انها ليست الا احد جوانب مشكلة التمويل على المستوى القومى الناتجة عن نقص المدخرات المحلية اللازمة لمقابلة الاستثمارات المستهدفة ، الأمر الذى انعكس بدوره على مختلف القطاعات فى صورة نقص التمويل اللازم لها .

ويقودنا ذلك الى التساؤل حول دور الجهات التى تقوم بتعبئة هذه المدخرات وعلى الأخص البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى كمساهمة منها فى تدعيم هذا القطاع وتوفير التمويل اللازم له .

وللاجابة على هذا التساؤل لابد من التعرف على دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى مع القاء الضوء على بعض محررات هذا الدور .

ثانيا : دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى :

قام الجهاز المصرفى وخاصة البنوك التجارية بدور هام فى توفير التمويل اللازم لقطاع الصناعة ، ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة ما تمثله التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية لقطاع الصناعة الى تلك الممنوحة من الجهاز المصرفى ككل من ٨٦,٥ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥ الى ٨٧,٢ ٪ خلال الفترة التالية ١٩٦٦ ـ ١٩٧٤ ثم الى ٩٣ ٪ خلال الفترة ٧٤ ـ

١٩٨٢/٨١ وان كان قد عاد بعدها للانخفاض الى ٨٧ ٪ خلال الفترة الأخيرة ٨٢/ ٨٣ ـ ٨٦/ ١٩٨٧ .

ولقد بلغت نسبة ما حصل عليه قطاع الصناعة ٣٩,٩ ٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٥ من اجمالى التسهيلات التى منحتها البنوك التجارية لقطاع الأعمال موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وليأتى بذلك فى المركز الثانى بعد قطاع التجارة حيث حصل على ٤٩,٢ ٪ من هذه التسهيلات خلال نفس الفترة والتى تقدر بـ ٢٩٥,٣ مليون جنيه خلال عام ١٩٦٥ مقابل ٢٢٤,٢ مليونا عام ١٩٦٢ .

وفى الفترة التالية ١٩٦٦ ـ ١٩٧٣ تناوب قطاعا الصناعة والتجارة الصدارة من حيث حجم التمويل الممنوح لكل منهما من البنوك التجارية ، فأحتل القطاع الصناعى المركز الأول بواقع ٤٤,٧ ٪ من القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من البنوك التجارية ، يليه قطاع التجارة الذى حصل على ٤٠,٧ ٪ وليبلغ مقدار ما حصل عليه القطاع الصناعى ١٨٦,٢ مليون جنيه بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٧,٨ ٪ وذلك نتيجة للظروف التى مرت بها البلاد آن ذاك والتى تمثلت فى عدوان ١٩٦٧ وما تلا ذلك من توجيه الموارد وتعبئتها لخدمة المجهود الحربى مع تزايد الاهتمام بضرورة توفير التمويل اللازم والكافى لقطاع الصناعة لمواجهة متطلبات الدورة الانتاجية ومنع حدوث الاختناقات التمويلية وذلك حتى لا يتوقف ذلك القطاع عن اداء دوره الحيوى ومن ثم اتجهت الحكومة الى زيادة دور البنوك التجارية فى تمويل هذا القطاع فوصل حجم اسهام هذه البنوك الى ٩٣,٩ ٪ من اجمالى التمويل الممنوح لهذا القطاع من الجهاز المصرفى كله فى نهاية ١٩٧٣ .

ثم تلت هذه المرحلة انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى بدأت بقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذى استهدف جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمساهمة فى المشروعات المختلفة وتعظيم دور القطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية وتلا ذلك مباشرة صدور القرار الجمهورى رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٥ ليترك للبنوك التجارية حرية التعامل مع القطاع العام والخاص بمختلف انواعه وانشطته مع اعطاء دور اكثر فاعلية ومرونة للبنك المركزى وذلك بصدور قانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ . وقد ادى ذلك الى توسع البنوك التجارية فى اقراض القطاعات المختلفة ، فنما حجم التسهيلات الموجهة لقطاع الأعمال بصفة عامة بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٤٢,٦ ٪ خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ٨١/ ١٩٨٢ ليحتل قطاع التجارة المركز الأول فى هيكل الاقتراض حيث بلغت نسبة القروض التى حصل عليها من البنوك التجارية ٤٤,٩ ٪ يليه قطاع الصناعة ٣٩,٢ ٪ وهى نسبة اقل من الفترة

السابقة ، وذلك على الرغم من ارتفاع القيمة المطلقة للقروض الممنوحة اليه لتصل الى ٢٧٥١,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢ مقابل ٢٨٨,٧ مليونا فقط فى عام ١٩٧٤ اى بمعدل نمو سنوى قدره ٣٦,٢ ٪ فى المتوسط وكذلك نمت فى نفس الفترة القروض والتسهيلات التى حصلت عليها القطاعات الأخرى بصورة مرتفعة بواقع ٥٤,١ ٪ للتجارة و ٤٢,٢ ٪ للخدمات .

يتضح مما سبق نمو قطاعات الخدمات والتجارة بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات السلعية وبالتالى اتجاه البنوك نحو تمويل هذه القطاعات لما تحققه من عائد كبير ، وذلك على الرغم من قيام البنك المركزى برفع سعر الفائدة بصورة تدريجية ومتوالية ثم تطبيق اسعار فائدة تفضيلية سنة ١٩٨٢ ، حتى يمكن التأثير على توجيه القروض التى تمنحها البنوك التجارية لصالح القطاعات السلعية .

ومنذ عام ١٩٨١ تم تطبيق سياسة السقوف الائتمانية بحيث استهدفت السياسة النقدية والائتمانية السيطرة على التوسع الائتمانى الذى بلغت معدلات نموه فى الفترة ٧٤ ـ ١٩٨٢ حدا كبيرا ، بالاضافة الى التحكم فى هيكل الائتمان لضمان توجيهه لصالح قطاعات الانتاج على حساب القطاعات الأخرى ، الا انه قد صاحب ذلك وجود فائض فى السيولة لدى البنوك التجارية بلغ ١٥,٨ نقطة مئوية فى المتوسط خلال الفترة من يونية ١٩٨٣ حتى يونية ١٩٨٧ فوق النسبة القانونية المتعارف عليها (٣٠ ٪) وذلك نتيجة لعدم تمكن تلك البنوك من توجيه ذلك الفائض نحو قطاع التجارة والخدمات وفقا للقيود السائدة مع عدم توافر امكانيات الاستثمار المناسبة وعدم تواجد العائد المناسب فى القطاعات الانتاجية وبخاصة القطاع الصناعى نتيجة لوجود العديد من المعوقات والمشاكل التى تؤثر على ادائه .

وعلى ذلك انخفض معدل النمو السنوى المتوسط للائتمان الممنوح لقطاع الأعمال خلال الفترة محل العرض الى ٢٩ ٪ فى المتوسط سنويا ، وبالتالى انخفض معدل النمو السنوى المتوسط للائتمان الممنوح لقطاع الصناعة الى ٢٠,٦ ٪ وذلك الممنوح لقطاع التجارة الى ١٥,٨ ٪ والزراعة الى ٢٠,١ ٪ والخدمات الى ٢٦,٩ ٪ .

وعلى الرغم من ذلك الانخفاض فى متوسط معدل نمو التسهيلات الممنوحة لكافة القطاعات خلال الفترة الأخيرة ، الا ان قطاعى التجارة والخدمات لا زالا يحصلان على النصيب الأكبر من التمويل بواقع ٦١ ٪ من اجمالى القروض والتسهيلات الموجهة لقطاع الأعمال فى حين يبلغ نصيب قطاعى الصناعة والزراعة ٣٩ ٪ .

ومن العرض السابق يتضح ان هناك ثلاثة محددات رئيسية لدور البنوك التجارية فى تمويل قطاع الصناعة يمكن اجمالها فى :

- طبيعة وظائف البنوك التجارية باعتبارها الجهة المانحة للتمويل
- البنك المركزى وسياساته
- مشكلات القطاع الصناعى باعتباره الجهة التى تتلقى التمويل وبالتالى فإن المشكلات التى يعانى منها تؤثر على مدى قدرته على السداد فيما بعد .

ثالثا : محددات دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى :

أ - طبيعة وظائف البنوك التجارية : -

مرت البنوك التجارية بمراحل عدة اثرت على نشاطها وقيامها بالدور المنوط بها بدءا من مرحلة التمصير الى التأميم الى الدمج ثم التخصص القطاعى ثم الوظيفى ثم الغاء هذا التخصص الوظيفى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٥ ليترك للبنوك التجارية حرية التعامل مع القطاع العام والخاص بمختلف انواعه ونشاطاته وذلك فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتنافس الشديد فى مجال جذب مزيد من العملاء سواء عن طريق استحداث الأوعية الادخارية او تطوير الخدمات المصرفية .

هذا ويلاحظ انه على الرغم من طبيعة وظائف البنوك التجارية من كونها بنوك تهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن وتوفير حد الأمان المناسب وتلبية مستحقات عملائها فى مواعيد استحقاقها فإن ذلك لم يمنع تلك البنوك من تقديم التمويل اللازم لقطاع الصناعة حتى مع الأخذ فى الاعتبار ان سعر الفائدة على القروض التى يحصل عليها ذلك القطاع تعد اقل من مثيلتها فى قطاعات اخرى مثل التجارة والخدمات بل ان هذه البنوك قد وظفت اكثر من خمس الودائع المتاحة لديها فى قطاع الصناعة وذلك على الرغم من ان متوسط نسبة ودائع هذا القطاع لديها قد تراوحت ما بين ١٤,٣ ٪ من اجمالى ودائعها كحد ادنى و ٢٣,٩ ٪ كحد اقصى وذلك خلال الفترة محل الدراسة ٦٢ - ١٩٨٧ ، وذلك كما يتضح من الجدول التالى : -

البيـــان الفترة الزمنية	متوسط نسبة ٪ حجم القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك التجـاريـة لقطـاع الصناعة الى حجـم القـروض والتسهيلات الممنوحة من الجهاز المصرفى لقطاع الصناعة	متوسط نسبة ٪ حجم القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك التجـارية الى قطـاع الصناعة الى اجمالى الودائع المحلية المتاحة لدى البنوك التجارية	متوسط نسبة ودائع القطاع ٪ الصـــناعى الى اجمالى الودائع المحلية فى البنوك التجارية
٦٢ - ١٩٦٥	٨٦,٥	٣٢,٢	١٨,٤
٦٦ - ١٩٧٣	٨٧,—	٢٤,١	٢٣,٩
٧٤ - ١٩٨٢	٩٣,—	٢٦,٦	٢٣,٤
٨٣ - ١٩٨٧	٨٧,—	٢٣,٧	١٤,٣

المصدر : - بيانات محسوبة من واقع اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية - البنك المركزى المصرى .

ومن هذا الجدول يتضح ما يلى : -
ساهمت البنوك التجارية بنصيب كبير فى تمويل قطاع الصناعة فكان نصيبها من اجمالى مساهمات الجهاز المصرفى لقطاع الصناعة تتراوح ما بين ٨٦,٥ ٪ كحد ادنى فى الفترة ٦٢ - ١٩٦٥ و ٩٣ ٪ كحد اقصى فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٢ ولتصل الى ٨٧ ٪ فى الفترة ٨٣ - ١٩٨٧ .

وفى نفس الوقت تستحوذ تلك التسهيلات على نسبة لا يستهان بها من اجمالى الايداعات المتواجدة لدى البنوك التجارية حيث تتراوح تلك النسبة ما بين ١١,١ ٪ كحد ادنى عن الفترة ٦٢ - ١٩٦٥ و ٢٦,٦ ٪ كحد أقصى فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٢ و ٢٣,٧ ٪ فى الفترة ٨٣ - ١٩٨٧ .

ب - البنك المركزى وسياساته

يعتبر البنك المركزى الجهة المسئولة عن تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها فى اطار الأهداف العامة للدولة ووفقا لأولويات الخطة الاقتصادية الموضوعة وتتعدد الوسائل التى يمكن للبنك المركزى من خلالها الرقابة على الائتمان لتشمل الوسائل الكمية لتحديد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان (سعر اعادة الخصم وسعر الفائدة المدينة والدائنة ونسبة الاحتياطى القانونى والسيولة) او

الكيفية عن طريق التاثير على التوجهات الائتمانية نحو الأنشطة المختلفة وذلك برفع التكلفة في انشطة ما وخفضها في انشطة اخرى ، وذلك كله بهدف خلق التوازن بين النمو في عرض النقود والنمو في الناتج المحلى ومن ثم الحفاظ على استقرار الأسعار وتحجيم التضخم .

وبصدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ اصبح للبنك المركزى كافة الصلاحيات التى تمكنه بصورة فعالة من التحكم في الائتمان وسوف نقتصر هنا على عرض وسيلتين من وسائل الرقابة على الائتمان لما لها من آثار مباشرة على عملية التمويل التى تقوم بها البنوك ، وهى سعر الفائدة المدينة والدائنة وسياسة السقوف الائتمانية .

١ ـ سعر الفائدة المدينة والدائنة :

تميزت اسعار الفائدة خلال الفترة ما قبل صدور القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بالثبات تقريبا حيث كان سعر الخصم ٣ ٪ ثم ارتفع الى ٥ ٪ مع عدم تجاوز سعر الفائدة المدينة ٧ ٪ وترتب على ذلك عدم تناسب سعر الفائدة مع الارتفاع في معدل التضخم وعدم تأثيرها على حجم الائتمان وجذب الودائع وأدى صدور هذا القانون الذى يتيح للبنك المركزى وحده تحديد اسعار الفائدة والخصم بما يلائم الظروف الاقتصادية الى قيامه برفع سعر الفائدة بصورة تدريجية ، فرفعت ست مرات متتالية خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٠ بمقدار ١ ٪ سنويا وبذلك بلغ اعلى سعر فائدة معلن على الودائع لمدة سنة ٩,٥ ٪ سنويا و ١١ ٪ لمدة (٥) سنوات وتراوحت اسعار الفائدة المدينة ما بين ١٣ ٪ و ١٥ ٪ سنويا .

ثم حدث ارتفاعان تدريجيان متتاليان خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٤ مع تعديل جزئى في شريحتين من شرائح الادخار واتخاذ اتجاه جديد خلال هذه الفترة وخاصة بدءا من عام ١٩٨٢ من حيث وضع هيكل تفصيلى للفائدة ، بمعنى تفاوت اسعار الفائدة على القروض حسب نوعية قطاعات النشاط الاقتصادى مع الاهتمام بالقطاعات السلعية وذلك في اطار سياسة عامة لعلاج الاختلال الهيكلى في الاقتصاد المصرى حيث نمت قطاعات الخدمات والتجارة بصورة اكبر من القطاعات السلعية .

أسعار الفائدة المدينة حسب القطاعات

القطاع	السنوات: منذ ٨٢ ـ ١٩٨٦	السنوات: الموقف في ٨٦/ ١٩٨٧		
	سنة فاقل	سنة فاقل	١ ـ ٢	فاكثر
الزراعة والصناعة	١١ ٪ ـ ١٣ ٪	١١ ٪ ـ ١٣ ٪	١٢ ٪ ـ ١٤ ٪	١٣ ٪ ـ ١٥ ٪
الخدمات والعائلى	١٣ ٪ ـ ١٥ ٪	١٣ ٪ ـ ١٥ ٪	١٤ ٪ ـ ١٦ ٪	١٥ ٪ ـ ١٧ ٪
التجارة كحد ادنى مع اطلاق الحد الأقصى	١٦ ٪	١٦ ٪	١٧ ٪	١٨ ٪

المصدر : البنك المركزى المصرى ـ التقرير السنوى ٨٦/ ١٩٨٧ .

ومما تجدر الاشارة اليه ان تطبيق سياسة اسعار الفائدة التفصيلية جاءت بهدف توجيه الائتمان لصالح القطاعات السلعية ، الا ان استقراء البيانات يشير الى استحواذ كل من قطاعى الخدمات والتجارة على النصيب الأكبر من القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية بواقع ٦١ ٪ فى المتوسط من اجمالى التسهيلات الممنوحة لقطاع الأعمال خلال الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٧ .

هذا ويلاحظ انه على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لقطاع التجارة من ٤٩,٢ ٪ فى المتوسط فى الفترة ٦٢ ـ ١٩٦٥ الى ٤١,٥ ٪ فى المتوسط فى الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٧ ، الا ان الأهمية النسبية لقطاع الخدمات قد ارتفعت من ٩,٨ ٪ الى ١٩,٦ ٪ خلال نفس تاريخى المقارنة . وفى نفس الوقت تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة من ٣٩,٩ ٪ الى ٣٦,١ ٪ فى حين ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من ١,١ ٪ الى ٢,٨ ٪ .

وذلك كما يتضح من الجدول التالى : ـ

الفترة الزمنية	البيـــــان				
	زراعة الأهمية النسبية	خدمات الأهمية النسبية	صناعة الأهمية النسبية	تجارة الأهمية النسبية	اجمالى الأهمية النسبية
٦٠ ـ ١٩٦٥	١,١	٩,٨	٣٩,٩	٤٩,٢	١٠٠
٦٦ ـ ١٩٧٣	١,٥	١٣,١	٤٤,٧	٤٠,٧	١٠٠
٧٤ ـ ١٩٨٢	١,٥	١٤,٥	٣١,٢	٤٤,٨	١٠٠
٨٣ ـ ١٩٨٧	٢,٨	١٩,٦	٣٦,١	٤١,٥	١٠٠

المصدر : ـ بيانات محسوبة من واقع اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية ـ البنك المركزى المصرى .

٢ ـ سياسة السقوف الائتمانية :

تعتبر هذه الاداة من الأدوات الفعالة ذات التأثير على حجم الائتمان الممنوح وقد تم تطبيقها فى مصر فى فترات متباعدة وفقا لظروف خاصة (الاتفاق مع صندوق النقد الدولى) ثم بدىء فى تطبيقها مرة اخرى منذ سنة ١٩٨١ لتحجيم التوسع الائتمانى وتوجيهه نحو الاتجاه المناسب وعلى ذلك فقد قام البنك المركزى بوضع معيار عام للتوسع الائتمانى يربط بين حجم الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام لأغراض غير موسمية والقطاع الخاص وبين ودائع هذين القطاعين (٦٥ ٪) . وقد ترتب على هذه السياسة ـ وفى ضوء البيانات المتاحة

انخفاض نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة عن حد التوسع الرئيسى للائتمان ، حيث اظهرت البيانات وجود فائض عن الرصيد المسموح به والرصيد المستخدم فعلا بمقدار ٣, ٧٨٦ مليون جنيه فى يونية ١٩٨٣ ارتفع الى ٩٩٩,٤ مليونا فى يونية ١٩٨٦ . وهذا بلا شك مؤشر على وجود فرص تمويلية متاحة لمختلف القطاعات كان يمكن استخدامها موزعة على مختلف القطاعات على النحو الذى يوضحه الجدول التالى وذلك بافتراض استمرار نفس الأهمية النسبية لتوزيع القروض بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى على الوضع الحالى .

(مليون جنيه)

البيــــان	السنـــــوات يونية ١٩٨٣	يونية ١٩٨٤	يونية ١٩٨٥	يونية ١٩٨٦
الحد الرئيسى ٦٥ ٪٪	٣٧٤١,٥	٤٩٢٧,٣	٥٧٠٥,٦	٧١٨٨,٤
الفائض غير المستخدم	٧٨٦,٣	١٨١٤,٠	٦٨١,٩	٩٩٩,٤
الأهمية النسبية للقطاعات من حيث القروض التى يحصل عليها من قبل البنوك التجارية :-	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪
- قطاع الزراعة	٢,٦	٣,٠	٢,٨	٢,٩
- قطاع الصناعة	٣٦,٧	٣٦,٢	٣٥,٠	٣٦,١
- قطاع التجارة	٤٣,٦	٤٢,٣	٤٣,١	٣٩,٥
- قطاع الخدمات	١٧,١	١٨,٥	١٩,١	٢١,٥
توزيع الفائض غير المستخدم حسب الأهمية النسبية للقطاعات				
- قطاع الزراعة	١٠,٤	٥٤,٤	١١,١	١٨,١
- قطاع الصناعة	٢٨٨,٦	٦٥٦,٧	٢٣٨,٧	٦٠,٨
- قطاع التجارة	٣٤٢,٨	٧٦٧,٣	٢٩٣,٩	٩٤,٨
- قطاع الخدمات	١٣٤,٥	٣٣٥,٦	١٣٠,٢	١٤,٩

المصدر :- بيانات محسوبة من واقع اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية
البنك المركزى المصرى + الموقف الشهرى لحدود التوسع - البنك المركزى المصرى

هذا وقد لجأت الحكومة مع بداية عام ١٩٨٧ الى التوقف عن الأخذ بالمعيارين السابقين الرئيسى والفرعى ووضع سقوف ائتمانية اكثر تشددا تقضى بألا تزيد ارصدة القروض والسلفيات الممنوحة لشركات القطاع العام والخاص مجتمعة عن حد معين فى تاريخ معين على ان يتم مراجعة تلك الحدود بصفة دورية .

إلا ان هذا بدوره ايضا لا يلائم متطلبات مرحلة التنمية والتى تعتبر فى امس الحاجة لمزيد من التمويل وهذا ما قد يكون له تأثير غير ايجابى وخاصة فى ضوء هيكل اسعار الفائدة السائد ، وتحديد حجم معين من الائتمان وهو ما يعنى بقاء جزء من الودائع غير مستخدم وعدم اعطاء الحرية للبنوك فى استخدام وتوظيف المتاح لها من الودائع فى ظل الحدود الآمنة والمناسبة ، ومن ثم ارتفاع تكاليف هذه الودائع ، وعلى هذا تجد البنوك التجارية نفسها امام احد امرين :

إمــا

وضع ضوابط لقبول الودائع بمعنى الا تقبل وديعة الا بدءا من مبلغ معين وهذا ما سوف يحرم صغار المودعين من ابداع اموالهم فى البنوك .

أو

زيادة توظيف ما لديها من ودائع فى قطاع التجارة والخدمات ذات العائد المرتفع ليغطى تكلفة الودائع غير الموظفة وهذا سوف يؤثر تأثيرا غير موات على تمويل القطاعات الانتاجية فى الفترة المقبلة وعلى الأخص القطاع الصناعى .

ج - القطاع الصناعى ومشكلاته :

يعانى القطاع الصناعى العديد من المشكلات فى ظل وجود اختلال هيكلى فى الاقتصاد القومى بصفة عامة واختلال هيكلى داخل قطاع الصناعة بصفة خاصة ، الأمر الذى ادى الى انخفاض حجم الانتاج الناجم عن كل جنيه مستثمر من ١٧,١ جنيه عام ١٩٧٣ الى ٦,٢ جنيه عام ١٩٨١/٨٠ وعلى الرغم من انه عاود الارتفاع الى ٨,٢ جنيه فى عام ١٩٨٤/٨٣ (حسب آخر بيانات متاحة) الا انه لا زال اقل بكثير مما كان محققا فى عام ١٩٧٣ .

وكذلك انخفض حجم الدخل المحقق بالنسبة لكل جنيه مستثمر من ٤,١ جنيه عام ١٩٧٣ الى ١,٨ جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم عاود الارتفاع الى ٢,٤ جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ الا انه يعتبر اقل بكثير عما كان محققا فى ١٩٧٣ .

وهذا ما يوضحه الجدول التالى :-

(بالجـــــنيه)

المؤشرات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٣
الانتاج فى قطاع الصناعة الى الاستثمار فى قطاع الصناعة	١٧,١	١٥,٥	١١,٩	٩,٩	٧,٦	٦,٤	٦,١	٦,٢	٧,٤	٦,٧	٨,٢
الدخل فى قطاع الصناعة الى الاستثمار فى قطاع الصناعة	٤,١	٣,٩	٣,١	٢,٦	١,٩	١,٧	١,٦	١,٨	٢,١	٢,١	٢,٤

المصدر : بيانات محسوبة من واقع اعداد متفرقة من الكتاب الاحصائى السنوى ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

تعكس هذه المؤشرات تعدد المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعة والتى تتمثل فى مشكلة الطاقة العاطلة ، والمخزون الراكد ، والمنافسة التى يتعرض لها الانتاج المحلى عن المنتجات المماثلة المستوردة ، والاختلال بين تكاليف الانتاج وتسعير المنتج ، وعدم ربط الأجور بالانتاج .

ونقص الكوادر الفنية المتخصصة فضلا عن مشاكل عدم دقة دراسات الجدوى ، وعدم القدرة على التنبؤ بأحوال السوق ، ومشاكل السيولة والخلل فى الهياكل التمويلية ، والتغير المستمر فى اسعار الصرف ، وتضارب القرارات وتعدد جهات الرقابة ، كل هذا بلا شك ادى الى عدم توافر جو الاستقرار الاقتصادى المناسب الذى يشجع على مزيد من الاستثمار . وقد ادى ذلك الى حدوث تطور واضح فى صافى مديونية هذا القطاع قبل البنوك التجارية والتى كانت تنمو بصورة مذبذبة فى الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٨٠ ثم اخذت فى الاتجاه للتزايد بصورة كبيرة فى الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ وهذا كما يتضح من الجدول التالى والرسم البيانى رقم (١) المرفق : ـ

(مليون جنيه)

السنوات	اجمالى المديونية	صافى المديونية	السنوات	اجمالى المديونية	صافى المديونية
١٩٦٢	٩٢,١	١٧,٤	١٩٧٥	٤٨٧,٧	١٥٢,٥٩
١٩٦٣	١١٧,٧	٣٢,٢	١٩٧٦	٥٤٩,٩	١٣١,٠
١٩٦٤	١١١,٥	١٦,٦	١٩٧٧	٨د٥,٨	٢٠٤,٥
١٩٦٥	١٠٥,٣	٣,٢	١٩٧٨	٩٣٧,٥	١٤٦,٥
١٩٦٦	١٣٢,٩	١٨,٠	١٩٧٩	١١٢٨,٦	(٦٣,٦)

(مليون جنيه)

السنوات	اجمالى المديونية	صافى المديونية	السنوات	اجمالى المديونية	صافى المديونية
١٩٦٧	١٣١,٩	(٤,٥)	١٩٨٠	١٥١٦,٠	(٧٩,٢)
١٩٦٨	١٣١,٥	(٢٨,٨)	١٩٨١	٢١٧٠,٢	٣٤٣,٣
١٩٦٩	١٣٥,٣	(١٤,٣)	١٩٨٢	٢٧٥١,٥	٦٠١,٤
١٩٧٠	١٥٣,٩	٤,٩	١٩٨٣	٣٢٤٤,١	١٢٢٢,١
١٩٧١	١٧٤,٣	٢٩,٠	١٩٨٤	٤٠٤٦,٣	١٧١٦,٠
١٩٧٢	١٦٧,١	(١٦,٦)	١٩٨٥	٤٨٨٦,١	١٧٣٨,٣
١٩٧٣	١٨٦,٢	(١٩,٥)	١٩٨٦	٥٩٩٢,٢	٢٣٥٧,٥
١٩٧٤	٢٨٨,٧	(٤١)	١٩٨٧	٧٠١٧,٦	٣٠١٧,٩

* صافى المديونية (اجمالى مديونية القطاع الصناعى للبنوك التجارية) ـ (ودائع القطاع الصناعى لدى البنوك التجارية)

المصدر : ـ البنك المركزى المصرى ـ اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية .

وفى نفس الوقت اصبح معدل نمو الدخل فى قطاع الصناعة غير قادر على ملاحقة معدل النمو فى القروض التى يحصل عليها هذا القطاع ، ومن ثم عدم قدرة قطاع الصناعة على سداد اعباء هذه القروض من فوائد واقساط ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه اسعار فائدة الأقراض لهذا القطاع من ١١ ٪ كحد ادنى الى ١٥ ٪ كحد اقصى وذلك حسب آخر موقف فى ٨٦/١٩٨٧ . ويوضح الجدول التالى تطور كل من معدل نمو الدخل والقروض لقطاع الصناعة فى الفترة ١٩٧٤ الى ٨٣/ ١٩٨٤ : ـ

البيـــان	السنـــــــــــوات									
	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/ ٨١	٨١/ ٨٢	٨٢/ ٨٣	٨٣/ ٨٤
معدل نمو الدخل	١٥,٤	٢١,٢	١١,٩	١٢,٧	١٧,٨	٢٥,١	٣٨,٩	١٦,٥	١٨,٠	١٠,٢
معدل نمو القروض	٥٥,٠	٦٨,٩	١٢,٨	٥٣,٨	١٠,٨	٢٠,٤	٥٦,٨	٤٧,٧	٢٤,١	٢٤,٧
الفـــرق	(٣٩,٦)	(٤٧,٧)	(٠,٩)	(٤١,١)	٧,٠	٤,٧	(١٧,٩)	(٣١,٢)	(٦,١)	(١٤,٥)

المصدر : بيانات محسوبة من واقع اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية للبنك المركزى المصرى والكتاب الاحصائى السنوى ـ للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ويعتبر هذا المؤشر كاف لبداية احجام البنوك التجارية عن تمويل القطاع الصناعى وتقليص دوره الفعال فيه ، وذلك تجنبا لمخاطر الائتمان وتحقيق العوائد المناسبة لتغطية تكاليف جذب الودائع والاحتفاظ بها وذلك فى ظل السياسة المطبقة حاليا (سياسة السقوف الائتمانية ـ سياسة اسعار الفائدة التفضيلية) .

من العرض السابق لمحددات دور البنوك فى تمويل القطاع الصناعى نجد ان كلا من سياسة البنك المركزى خاصة سياسة اسعار الفائدة التفضيلية ومشكلات القطاع الصناعى ذات تأثير اقوى من طبيعة وظائف البنوك التجارية على دور هذه البنوك فى تمويل القطاع الصناعى .

▪ الاتجاه المتوقع لدور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى :

حتى يمكن ان نحدد الاتجاه المتوقع لدور البنوك فى تمويل القطاع الصناعى نستعرض اولا اهم النتائج التى توصلنا اليها من العرض السابق وهى : ـ

١ ـ قيام البنوك التجارية بدور فعال فى تمويل القطاع الصناعى حيث يستحوذ على ما لا يقل عن ٪ الودائع المتاحة لديها ، كما انها تساهم فى تمويل هذا القطاع بما لايقل عن ٨٣ ٪ كحد ادنى و ٩٩,٣ ٪ كحد اعلى من مساهمة الجهاز المصرفى ككل فى هذا القطاع خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ٨٦/ ١٩٨٧ .

٢ ـ عدم تاثير طبيعة وظيفة البنوك التجارية ذاتها على توجيهات البنوك التجارية حيث انها توجه نسبة لا بأس بها من اجمالى التسهيلات المتاحة لديها الى قطاع الصناعة تتراوح ما بين ١٧,١ ٪ كحد ادنى و ٣٧,٨ ٪ كحد اقصى من اجمالى التسهيلات المتاحة خلال نفس الفترة .

٣ ـ تطبيق اسعار الفائدة التفضيلية لم يحقق النتائج المرجوة بالنسبة لتوجيه القروض نحو قطاع الصناعة ، حيث انخفض معدل نموها المتوسط لهذا القطاع الى ١٧ ٪ فى ٨٦ / ١٩٨٧، وهذا يحمل بين طياته اتجاه جزء من القروض الى القطاعات الأخرى غير الانتاجية .

٤ ـ انتهاج سياسة السقوف الائتمانية بفرض حجم معين لا يمكن تجاوزه من القروض والتسهيلات مع عدم تحديد نصيب كل قطاع وبصرف النظر عن كونه تجارى او صناعى او زراعى او عام ام خاص ، فإن ذلك سوف يؤدى بالبنوك الى تقليص تمويلها للقطاعات الانتاجية والاتجاه لتمويل القطاعات الأكثر ربحا وعائدا .

٥ ـ تفاقم مشاكل القطاع الصناعى وما ترتب عليه من انخفاض معدل نمو الناتج والدخل المحقق فيه بالرغم من زيادة الاستثمارات الموجهة اليه بصورة متزايدة . وذلك فى نفس الوقت الذى انسابت فيه القروض اليه من الجهاز المصرفى بصورة متزايدة وبأسعار فائدة مرتفعة وبمعدل نمو اكبر من معدل نمو الدخل ، الأمر الذى اسفر عن كون هذا القطاع مدين صافى للبنوك التجارية بمبلغ يصل الى ٣٠١٧,٩ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨٧ مما يجعله عاجزا عن خدمة اعباء هذا الدين وسداده ومن ثم انخفاض العائد الناجم منه . أن خطورة ما سبق تتمثل فى وقوف شركات القطاع الصناعى غير قادرة على سداد هذه المديونية ولا على سداد اعبائها ومن ثم تأزم موقف البنوك التجارية المقرضة لهذا القطاع .

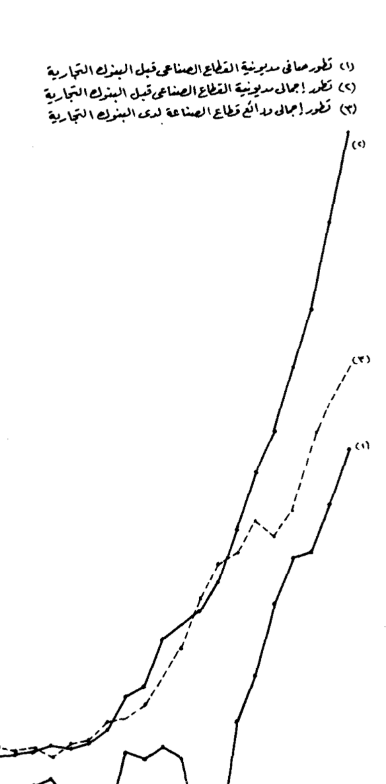
وفى ضوء النتائج السابقة نتوقع ان تقوم البنوك التجارية بمحاولة لتقليص دورها فى تمويل القطاع الصناعى او تثبيت مديونيتها لهذا القطاع عند هذا الحد ، ما لم تتغير الظروف التى تعمل فى ظلها تلك البنوك والتى يمكن الاشارة اليها فيما يلى : ـ

ا ـ توفير المناخ المناسب للاستثمار عن طريق العمل على احداث استقرار اقتصادى مع ايجاد فرص استثمارية مجزية .

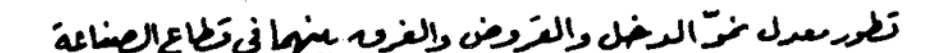
ب ـ العمل على تعديل السياسات النقدية والائتمانية بصورة تناسب كل من البنوك التجارية والقطاع الصناعى .

ج ـ العمل على علاج مشاكل القطاع الصناعى وذلك عن طريق تعديل الخلل فى هياكل الأسعار باستخدام الأسلوب الاقتصادى فى تسعير المنتجات ، وكذلك حل مشكلة الطاقة العاطلة والمخزون الراكد وذلك بتحسين جودة المنتج وربط خطط الانتاج بخطط التخزين والتسويق مما يساعد على زيادة الانتاج ومن ثم ارتفاع قدرة هذا القطاع على خدمة اعباء مديونيته وسداد التزاماته قبل البنوك التجارية .

آن تحقق النقاط السابقة قد يؤدى الى اتاحة الفرصة لقيام البنوك التجارية بزيادة توجيه القروض لقطاع الصناعة بصورة تحقق اهداف كل من البنوك التجارية والقطاع الصناعى معا وفى نفس الوقت يخدم اهداف عملية التنمية الاقتصادية .



تطور صافى وإجمالى مديونية القطاع الصناعى للبنوك التجارية


تطور معدل نمو الدخل والقروض والفروق بينهما فى قطاع الصناعة

٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
صفر
١٠
٢٠
٣٠
٤٠
٥٠
القيمة بالمليون جنيه
السنوات
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨١/٨٠
٨٢/٨١
٨٣/٨٢
٨٤/٨٣
(١)
(٢)
(٣)
١- معدل نمو القروض الممنوحة بقطاع الصناعة من البنوك التجارية
٢- معدل نمو الدخل المحقق فى قطاع الصناعة
٣- الفرق وهو يمثل مؤشر لعدم ملاحقة معدلات نمو الدخل لمعدلات النمو فى الاقتراض

المســـــــــاهمة في تمـويل الحـرفيـين والصنـاعـات الصغيـرة

ورقة عمل مقدمة من :

بنــــك فيصــــل الاســلامى المصـــــرى

مقدمة :

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بدور كبير وهام في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر . حيث يتسنى لهذه المؤسسات المالية بتاثيرها على المجتمع الذى تباشر فيه اعمالها بأن تقوم بهذا الدور لما تتمتع به من امكانات اقتصادية ومادية هائلة .

وان تزايد الاهتمام بالصناعة في جمهورية مصر العربية وتخصص وزارة للصنــاعة وبنــك متخصص للتنمية الصناعية ، لهو دليل على اهمية الصناعة وتمويلها ، لما لها من دور فعال في تنمية مجتمعنا .

ولاشك ان قيام بنك التنمية الصناعية بعقد المؤتمر الأول عن دوره في التنمية الصناعية لمصر خلال الفترة من ١٠ ـ ١٢ يوليو ١٩٨٨ م تحت رعاية الاستاذ الدكتور /عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ، ومايقدم خلاله من ابحاث واوراق عمل تتيح لنا جميعا الفرصة للمناقشات والوقوف على المشكلات والعقبات التى تعترض

الصناعات وايجاد الحلول والمقترحات اللازمة لتذليل الصعاب والنهوض بالصناعة بشتى الوسائل والامكانات المتاحة .

وايمانا من بنك فيصل الاسلامى المصرى ، بالدور الحيوى الذى تلعبه الصناعة وتمويلها لتطويرها والقيام بدورها الفعال فقد اراد المشاركة بتقديم ورقة العمل هذه للمؤتمر حول :

- مساهمة بنك فيصل الاسلامى المصرى فى تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة .

مساهمة بنك فيصل الاسلامى المصرى فى تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة

ظلت البنوك فترات طويلة تحجم عن تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة لما يكتنف ذلك من صعاب مالية وادارية وعدم حصولها على عائد مجز يتناسب والمتاعب التى تلاقيها فى تعاملها مع ارباب الحرف والصناعات الصغيرة ، وقد تغيرت هذه النظرة مع الاهتمام بالنهوض بالصناعة .

تعريف الصناعات الصغيرة :

لايوجد تعريف معين للصناعات الصغيرة ، فقد تكون هناك صناعة معينة تعتبر صغيرة فى بلد ما ولكنها تعتبر كبيرة فى بلد آخر ، حتى نفس الصناعة قد تكون كبيرة باستخدام الالآت الحديثة الضخمة وتشغيل قوى عاملة كبيرة برأس مال ضخم ، بعد ان كانت فى نفس البلد صناعة صغيرة لاتستخدم الا انواعا من الالات البسيطة اليدوية مثلا فى حالة صناعة الغزل والنسيج فى جمهورية مصر العربية .

وعموما فان الصناعات الصغيرة تستخدم معدات والات عصرية واساليب مستحدثة ، بينما يستخدم الحرفيون المعدات والادوات البسيطة حيث ان انتاجهم يعتمد على المهارات الشخصية والموروثة عادة ، وتقع الصناعات الصغيرة فى الهيكل الصناعى بين الصناعات الحرفية وبين الصناعات المتوسطة والكبيرة .

ويختلف التعريف بالصناعات الصغيرة من دولة لأخرى ففى امريكا مثلا يعتبر المصنع الذى يعمل به ٥٠٠ عامل فأقل ، فى عداد المصانع

الصغيرة ، اما فى المانيا فيعتبر المصنع صغيرا اذا لم يزد عدد العاملين به على ٣٠٠ عامل ..... وهكذا .

وفى مصر تعرف المنشآت الصناعية الصغيرة بانها المنشآت الصناعية التى يعمل بها من عشرة عمال الى اقل من مائة عامل ورأس المال المستثمر بها فى حدود ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

دور الصناعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع

المزايا الاقتصادية للصناعات الصغيرة :

- تعتبر الصناعات الصغيرة نقطة تحول الى الصناعات الحديثة الكبيرة ، كما انها تنمى موهبة وقدرات اصحاب الصناعات الصغيرة وارباب الحرف .
- تشجيع الصناعات الصغيرة الاقليمية فى الدول النامية على التخلص من الاعتماد الوحيد على الزراعة .
- تعتبر الصناعات الصغيرة مكملة للصناعات الكبيرة سواء من ناحية الانتاج او من ناحية استيعاب الايدى العاملة لتحل مشكلة كبيرة حيث يتزايد عدد السكان بكثافة فى الدول النامية .
- تساهم الصناعات الصغيرة فى تكوين رأس المال ، اذ يعمل اصحاب الصناعات الصغيرة على تجميع مدخراتهم ومدخرات عائلاتهم للاستثمار فى مثل هذه الصناعات .
- يساعد على وجود هذه الصناعات الصغيرة فى الدول النامية ندرة رؤوس الأموال ، وهذه الصناعات لاتحتاج الى راس مال كبير ، بالاضافة الى انها تحقق عائد اكبر نسبيا فى الانتاج عنه فى المشروعات الكبيرة .
- ان قيام الصناعات الصغيرة غالبا مايقوم على استغلال المواد الخام المحلية ، وغالبا ماتكون صناعات قليل الطلب عليها ، فهى بهذا تنتج بكميات اقتصادية بعكس لو اتخذت شكل مصنع كبير الحجم .

المزايا الاجتماعية للصناعات الصغيرة :

- تتميز الدول النامية بكثافة سكانها ، وقيام الصناعت المحلية الصغيرة فى الاقاليم بوقف التدفق السكانى الى المدن الرئيسية نسبيا .
- ان تنمية الصناعات الصغيرة بتشجيع التدريب المهنى وتوعية العاملين يؤدى الى رفع مستوى هذه الصناعات والتى تولد لاصحابها الشعور بالكرامة والاحساس بالمسئولية .
- ان تنمية الصناعات الصغيرة يؤدى الى رفع المستوى المادى والادبى للعاملين .

ان الاهتمام بهذه الصناعات الصغيرة لايعنى صغرها انها تنال الرعاية فقط

من الدول المتخلفه او الاحده فى النمو فحسب ، بل اننا نعجب اذا علمنا ان النسبة المئوية لعدد المنشات وكذلك الايدى العاملة فى ميدان الصناعات الصغيرة تكون ٦٠ ٪ فى اليابان ، وحوالى ٣٠ ٪ فى الولايات المتحدة الامريكية ، وفى الصين توجد وزارة خاصة بالصناعات الخفيفة تعمل على رعاية تلك الصناعات .

مساهمة بنك فيصل الاسلامى المصرى فى تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة

سياسة البنك فى مجال التمويل :

- تطوير الادوات والاساليب المصرفية المناسبة ، مع الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية فى مختلف انواع المعاملات .
- تدعيم السياسة الاقتصادية للبلاد بالعمل على تحقيق اهداف الخطة العامة للتنمية من خلال توفير التمويل اللازم بمختلف آجاله لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادى مع التركيز على القطاعات الانتاجية .
- اجراء الدراسات الدقيقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مشروعات البنك قبل القيام بعمليات التمويل ضمانا لنجاح المشروعات المختلفة .
- تكثيف الجهود من أجل توسيع قاعدة العملاء بصورة مطردة ومستمرة بهدف نشر خدمات البنك جغرافيا فى خدمة الاقتصاد القومى .
- واخيرا اعطاء عناية خاصة لصغار المستثمرين ودعمهم لزيادة مساهماتهم فى الناتج القومى ..... وغالبا مايكون هؤلاء من الحرفيين وارباب الصناعات الصغيرة الذين لديهم الخبرة الفنية والعملية الكافية . ويعوزهم المال ، ولاتتوافر لهم الفرصة من تصدير منتجاتهم بانفسهم ، ويحتاجون لتطوير اعمالهم الات حديثة متقدمة يتعذر عليهم الحصول عليها بمفردهم وبتمويل ذاتى ... اضف الى ذلك الارتفاع المستمر فى اسعار المواد الخام .

ولقد امتد نشاط البنك فى مجال التمويل والاستثمار ليؤسس شركات مساهمة ويساهم فى تأسيس مشروعات طويلة الأجل عن طريق تقديم حصة فى رأس المال ، وقد بلغ عددها ٣٢ شركة ومشروعا ، هذا وقد بلغت جملة مساهمة البنك فى رؤوس اموال هذه الشركات فى نهاية عام ١٤٠٧ هـ نحو ٥٧ مليون دولار من جملة رؤوس اموالها البالغ قدره ٦٥٧ مليون دولار ، تساهم فى فتح مجالات جديدة للعمالة المصرية وللأسواق العربية ، وتحرص على ان تكون مجالاتهم فى القطاع التى تمس احتياجات الجماهير وتتمشى مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى ، هذا وقد بلغ جملة حجم التمويل المقدم من البنك لهذه الشركات حتى نهاية عام ١٤٠٧ هـ اكثر من ١١٠ مليون دولار امريكى .

اساليب توظيف واستثمار الأموال بالبنك : ■

يتيح بنك فيصل الاسلامى المصرى الفرصة للتمويل الكافى للحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة من خلال الاساليب الشرعية المطبقة بالبنك فى توظيف واستثمار الأموال منها : ـ

أ ـ التمويل بالمشاركة : يعتبر التمويل بالمشاركة من افضل ماطرحته المصارف الاسلامية من اساليب تمويلية ، ومن اهم مايميزها ، بل يمكن ان يقال ان البنوك الاسلامية بنوك مشاركة مما يميزها عن غيرها من البنوك التجارية .

والمشاركة اسلوب تمويلى مستحدث يقوم على اساس تقديم البنك الاسلامى للتمويل الذى يطلبه المتعامل معه . وذلك دون تقاضى فائدة ثابتة ، انما يشارك فى الناتج المحتمل ان ربحا او خسارة وحسبما يرزق الله به فعلا فى ضوء قواعد واسس توزيعية متفق عليها بين البنك وطالب التمويل قبل بدء التعامل وهذه الأسس مستمدة من ضوابط بعض العقود الشرعية ، فعند تحقيق ربح فعلى يتم توزيعه كالاتى : ـ

١ ـ حصة الشريك من صافى الربح مقابل عمله وادارته واشرافه على العملية او المشروع .

٢ ـ الباقى يوزع بين الشريك والبنك بنسبة ماقدمه كل منهما الى التكلفة الكلية للعملية .

اما فى حالة الخسارة ـ لاقدر الله ـ فيتم توزيعها على الشريك والبنك بنسبة تمويل كلا منهما .

ومن المفهوم ان طالب التمويل عادة مايشارك بحصة فى التمويل يختلف مقدارها حسب طبيعة العملية ، ويشارك البنك بالباقى ولاشك ان البنك يعتبر شريكا حقيقيا فى العمليات ونتائجها ، الا انه شريك ممول يفوض طالب التمويل فى الاشراف والادارة باعتبار الاخير هو منشىء العملية وخبير بها والملم بطبيعتها ، ومن ثم فان تدخل البنك فى الادارة لايكون الا بالقدر الذى يضمن له الاطمئنان الى حسن سير العملية ، والتزام الشريك بالشروط المتفق عليها فى العقد وكذلك التغلب على المشكلات التى تواجهه ، وذلك حماية لاموال العملاء . هذا ، وهناك العديد من انواع الشركات وضوابط ومعايير للتمويل بالمشاركة اهمها ان تكون العمليات منضبطة بحدود القواعد والاحكام الشرعية للاستثمار وتشغيل الأموال لاندخل فى تفصيلاتها وان هذه المشاركة تعتمد فى اسلوبها اساسا على المبدا الشرعى الغنم بالغرم .

ب ـ البيع بالمرابحة : المرابحة فى اللغة مفاعله من الربح وهو الزيادة ، والربح هو النماء فى التجارة .

واما فى الفقه الاسلامى فان البيوع تنقسم باعتبار الثمن الى نوعين :

● بيوع المساومة : وفيها يتفق البائع والمشترى على ثمن البيع بغض النظر عن الثمن الأول للسلعة .

● بيوع الامانة : وفيها يتم الاتفاق بين المشترى والبائع على ثمن السلعة مع الاخذ فى الاعتبار ثمنها الاصلى وهو لهذا ينقسم الى ثلاث صور اهمها :.
● المرابحة : وهى بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح .

وبذلك يتضح ان المرابحة هى بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح وهى مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع لقوله تعالى : (واحل الله البيع) البقرة ٢٧٥ ، والمرابحة بيع ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم) وهذا يفيد جواز بيع السلعة باكثر من راس المال ولان المسلمين قد تعاملوا بها فى سائر العصور من غير نكير وباجماع على جوازها بلا خوف عند جمهور الفقهاء .
وصورة هذا البيع تتمثل فى قول البائع للمشترى انا اشتريت هذه السلعة بكذا ، وبعتها لك بزيادة قدرها كذا على ثمنها او زيادة نسبتها كذا من ثمنها ، كما فى حالة لو مول البنك الاسلامى عميله لشراء آلة او معدة مثلا ، فيقول المشترى وانا قبلت ، ولذا يعتبر الفقهاء بيع المرابحة من بيوع الامانة ، لان البائع مستامن فى الاخبار عن ثمنها الاصلى ، فيدفعها الى المشترى وفقا لحاجته نظير ربح معلوم .
وهناك ايضا شروطا لبيع المرابحة كاركان التعاقد وما الى ذلك .
جـ ـ المضاربة الشرعية : تقوم المضاربة الشرعية على تقديم المال من جانب البنك بوصفه رب المال ، والعمل من جانب العميل المضارب بوصفه الشريك بالعمل ويقوم المضارب بما لديه من خبرة باستثمار هذا المال فيما احل الله عز وجل .
ويتم تقسيم الربح الناتج عن هذا النشاط بين الطرفين بالنسبة التى تحدد مسبقا ، اما فى حالة الخسارة لاقدر الله فيقتصر حجم مايتحمله المضارب منها على المجهود الذى قام به فى حين يتحمل البنك صاحب راس المال المضارب بخسائر قد تصل الى حجم راس المال بالكامل وذلك طالما ان المضارب قد بذل العناية الكافية فى ادارته وان الخسارة قد وقعت لظروف خارجة عن ارادته وبذلك ينفرد هذا النموذج الشرعى للتعامل بمحافظته وتكريمه بقيمة من اهم القيم الانسانية وهى العمل ... وتتفق ايضا مع تمويل الحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة .
ان هناك نماذج اخرى للتمويل بالاساليب الشرعية كالتاجير التمليكى والمساهمة المباشرة فى رؤوس اموال المشروعات الاستثمارية وتاسيس الشركات المساهمة فيها وغير ذلك من اساليب التمويل الجائزة شرعا .

اقتراح لتدعيم الحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة :

ويمكن لبنك فيصل الاسلامى المصرى ان ينشىء جهازا فنيا يمكن ان يطلق عليه جهاز الفنيين والاستشاريين للصناعات الصغيرة يضم

بالاضافة اليه الخبراء والباحثين والمختصين الفنيين من اصحاب الصناعات الصغيرة انفسهم الذين تمرسوا على طبيعة العمل ، وذلك بهدف تقديم المشورة والرأى والعون للأفراد واصحاب الصناعات الصغيرة وتمكينهم من تسهيل وتسويق منتجاتهم عن طريق التصدير للخارج وتنظيم واقامة معارض دائمة لهم واسواق دولية لترويج هذه المنتجات والحفاظ عليها من الاندثار ، ويمكن من خلال هذا الجهاز انشاء معهد لتدريب الحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة وذلك بالتعاون مع بنك التنمية الصناعية على ان يصاحب ذلك حملة اعلانية مكثفة لتعريف الحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة بهذا الجهاز .

والله ولى التوفيق

دور الموارد المعدنية في تنمية الصناعة المصرية

دكتور محمد رضا محرم

استاذ تجهيزات الخامات واقتصاديات الموارد المعدنية
ـ كلية الهندسة جامعة الأزهر

مقدمة :

نزعم أولا ان دور الموارد المعدنية في التنمية بصفة عامة (وفي تنمية الصناعة بصفة خاصة) يتحدد بمعرفة العلاقة التبادلية بين النسق الفرعي الذى يعبر عن هذه الموارد وبين بقية الانساق الفرعية الاخرى التى يمكن ان ينطوى عليها النموذج التنموى للمجتمع ـ الدولة ، او للاقليم موضع الاهتمام .

والموارد المعدنية بكافة نوعياتها ، تنتسب الى مايمكن تسميته بالنسق الفرعى الجيوفيزيقي اى النسق المعبر عن الموجودات الطبيعية الكائنة في ارض الاقليم ، او النسق الأرضى الطبيعى وهذا النسق يمكن ان يتسع ـ اضافة الى الموارد المعدنية ـ لكافة الموارد الطبيعية التى تنتجها الأرض (المزروعات والغابات والمراعى وبعض صور ومصادر الطاقة ... الخ)

ويقدم الشكل رقم (١) محاولة تبسيطية لوصف نموذج تنمية كلي ، متعدد القطاعات لأحد الأقاليم . وفي هذا الشكل تظهر الروابط المتبادلة بين القطاعات الرئيسية (الانساق) المختلفة ، كما تظهر حركة التدفقات الرئيسية فيما بين هذه القطاعات .

والانساق الرئيسية أو الانظمة الممثلة لهذه القطاعات هى : النسق الجيوفيزيقى ، ونسق الطاقة ، ونسق المواد والسلع ، ونسق الموارد البشرية ، ونسق الموارد البشرية ، ونسق المعلومات ، ونسق التمويل ، مضافا اليها النسق البيئى . اما التدفقات الاساسية الخمسة بين هذه الانساق فهى تدفقات : الطاقة ، والمواد ، والمعلومات ، والبشر ، والمال .

وأهم التدفقات التى تصدر عن النسق الجيوفيزيقى (او الارضى الطبيعى) تتجه عادة الى نسقين طبيعيين اخرين هما : نسق الطاقة تحويل ونقل) ونسق المواد والسلع (تصنيع ونقل) ويغلب على هذه التدفقات ان تكون تدفقات مواد ويعكس هذا اهمية الترابطات الامامية بين النسق الجيوفيزيقى والانساق الاخرى اذا ما قورنت بالترابطات الخلفية مع هذه الانساق .

ويعنى هذا ان مخرجات النسق الجيوفيزيقى لدعم وامداد الانساق الاخرى بمتطلباتها تفوق فى الأهمية والايجابية المدخلات الى هذا النسق من بقية الانساق ويجدر التأكيد هنا ان كافة التدفقات الاخرى فيما بين بقية الانساق ، انما هى رهن بوجود تدفقات اصلية تتولد من النسق الجيوفيزيقى الى كل هذه الانساق خصوصا اذا ما كانت هذه التدفقات تتعلق بالطاقة والمواد . هذا ونلفت النظر الى اهمية التدفق المعلوماتى من النسق الفرعى الجيوفيزيقى الى نسق المعلومات (بكافة عمليات الاتصال والتداول والتخزين التى تتم بداخله) .

ونزعم ثانيا ، ان الموارد المعدنية فى مصر لم يسبق ان درست فى اطار تقصى عميق للنسق الجيوفيزيقى فى مجمله . ومن باب أولى فان التأثيرات المتبادلة بين هذا النسق وبين غيره من الانساق الفرعية (الطبيعية او الاجتماعية او الاجتماعية ـ الاقتصادية) فى اطار نموذج كلى للتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، لم تكن موضع

اهتمام جدى بعد . وقد يؤكد هذا الزعم تجزؤ البيانات (المعلومات) المتاحة عن المـوارد المعدنية المصرية (والبترول واحد منهـا) واقتصار دراستها على الذى تحقق من موجودات occurences, او الذى ثبت من احتياطات -Re) serves)) فكل من الموجودات والاحتياطات لاتمثل من الموارد المعدنية غير الجزء الظاهر من جبل الجليد اذا صح التشبيه * .

وتستهدف هذه الورقة ولاسباب عملية بحتة ، تكوين صورة عامة لواقع الموارد المعدنية (بما فيها موارد الطاقة) فى مصر . كما انها سوف تسعى الى محاولة تقديم تصور لكيفية توظيف هذه الموارد (بالمستوى الفيزيقى والمعلوماتى القائم) فى تنمية الصناعة المصرية فى الوقت الراهن وفى المستقبل القريب .

أما فى المستقبل الابعد فان الأمر يحتاج الى تصورات ودراسات انقلابية ذات بعد استشرافى ومقاربات نموذجية معقدة ، تقدم اطارا مفهوميا جديدا للموارد المعدنية وتوفر تقنيات جديدة لتحليلها وتقييمها واستغلالها فى عمليات التنمية الشاملة *

---

* لم يثبت بعد ان احدا او هيئة فى الوطن العربى (وفى مصر طبعا) قد اهتم بتحديد قاعدة الموارد المعدنية ، ولابالتعرف على الموارد ذاتها والتى هى اوسع كثيرا من الموجودات ومن الاحتياطات (او الموجودات التى ثبتت جدوى استغلالها اقتصاديا . فقاعدة الموارد ، وكذلك الموارد تتسع لتشتمل على الموجودات المعدنية غير المعروفة ، وهى اكثر من المعروف ، كما ن المعدنية غير المعروفة ، وهى اكثر من المعروف ، كما ان المعروف هذا هو بدوره اوسع كثيرا مما نسميه الاحتياطيات .

* تم بناء وتكوين محاولة اولى فى هذا المنحى فى اطار الدراسة الموسعة التى اعدها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان : استشراف مستقبل الوطن العربى . وقد شارك المؤلف مع اخرين يخص منهم بالذكر الاستاذ الدكتور/على على نصار فمستشار بمعهد التخطيط القومى فى هذه المحاولة .

حدود الواقع

تنتظم الموارد المعدنية مجموعة هائلة من تجمعات المعادن الطبيعية المكونة لقشرة الأرض الموجودة فى داخلها . وتجمعات المعادن ذات النفع الاقتصادى ، والتى تؤدى عند ثبوت جدوى استغلالها الاقتصادى الى تقديم مايعرف بالخامات المعدنية وقد تم التعارف على تقسيم نوعياتها وفق انظمة عديدة . ولعل اشهرها واوضحها تقسيمها ثم معادن وخامات فلزية ، تم معادن وخامات لافزلية .

والخامات الفلزية تمثل تلك التجمعات الطبيعية من المعادن التى يمكن استغلالها اقتصاديا لانتاج عناصر فلزية . وتنقسم هذه بدورها الى مجموعتين رئيسيتين هما :

خامات الفلزات الحديدية ، وخامات الفلزات غير الحديدية ، مثل الحديد ، والتيتانيوم والمنجنيز ، والكروم ، والتنجستين ، والنيكل ... الخ . اما المجموعة الفرعية الثانية فتنتظم معادن وخامات الفلزات الاساسية كالنحاس والرصاص والزنك والمعادن وخامات الفلزات الخفيفة كالالومنيوم والقصدير ، وكذلك معادن وخامات الفلزات الثمينة كالذهب والفضة والبلاتين ... الخ

اما المعادن والخامات غير الفلزية فتضم تلك النوعيات من الرواسب والموجودات المعدنية التى لاينتهى استغلالها الاقتصادى بالحصول على عنصر مفرد . اى انها تدخل فى التصنيع عادة بكافة مشتملاتها الطبيعية لتعطى فى النهاية منتجا نهائيا مركبا ذا فائدة استخدامية .

كما انها فى أحيان كثيرة قد لاتدخل فى اية عمليات تصنيع على الاطلاق ، ويتم استخدامها فى حالتها الغفل ، فيما عدا بعض عمليات التجهيز الطبيعى البسيطة لاعطائها اشكالا او احجاما ملائمة للاستخدام ، او لمجرد تقليل مايصاحبها من شوائب ضارة فى الاستخدامات المختلفة . ويفضل البعض اطلاق التسمية « **معدن وصخور صناعية** » على هذه النوعية من الرواسب والخامات اللافلزية . ومن هذه النوعيات رواسب وخامات الصناعات الكيماوية كصخور الفوسفات المستخدمة اساسا فى صناعة الاسمدة الفوسفاتية والبوتاس المستخدم اساسا فى صناعة الاسمدة البوتاسية ، والكاولين المستخدم فى صناعة السيراميك والحراريات والرمل الابيض المستخدم فى

صناعة الزجاج والاحجار الجيرية الكيماوية المستخدمة فى صناعات عديدة اهمها صناعة الحديد والصلب ، ومنها ايضا مواد البناء كالرمل والزلط والطينات المتنوعة والاحجار المختلفة . ومنها كذلك الاملاح التبخرية كملح الطعام (الهاليت) ، والبوتاس ، وكربونات الصوديوم (النطرون) والجبس الخ .. وتدرج ضمن المعادن والصخور الصناعية الاحجار الكريمة بكافة نوعياتها . ويميل كثيرون الى تمييز نوعيات فرعية من المعادن والخامات ذات اهمية قصوى للصناعة وللحياة المعاصرة (اللافلزية) معادن الوقود وينتظم فى هذه المجموعة (اللافلزية) معادن الوقود غير الصلب ممثلة فى البترول والغاز ، ثم معادن وخامات الوقود الصلب ممثلة فى الفحم والمعادن النووية كمعادن اليورانيوم والثوريوم . والمجموعة الفرعية الثابتة التى قد يميزها هؤلاء ، تلك الخاصة بمجموعات معادن العناصر الأرضية النادرة (الفلزية) كالبريليوم والتنتالوم والنيوبيوم ... الخ وهى المجموعة التى تلعب دورا رئيسيا فى صناعة المواد المعاصرة ، باعتبارها عناصر سبك ذات تأثير حرج على خواص المواد التى تنتجها الصناعة ، اضافة الى استخدامات اخرى خاصة تتعلق عادة بالانشطة العسكرية والحربية وانشطة البحوث العلمية المتقدمة .

وقد درجت هيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية المصرية ، فى تصنيفها للثروات المعدنية ان تدرجها ضمن اقسام ستة رئيسية هى :

١ ـ معادن وخامات الطاقة ٢ ـ معادن وخامات الفلزات الحديدية
٣ ـ معادن وخامات الفلزات الغير الحديدية ٤ ـ خامات المعادن الفلزية ٥ ـ مجموعة احجار الزينة . ٦ ـ الفلزات الثمينة والاحجار شبه الكريمة .

وفيما عدا البترول والغاز اللذين يتم انتاجهما من حوالى ٤٥ حقلا ، فان البيانات المتوفرة عن الهيئة المختصة بالموارد المعدنية الصلبة (الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية) تفيد بتسجيل موجودات معدنية متنوعة فى ٦٤٤ موقعا فى مصر . وتنقسم هذه المواقع الى ٢٦٨ موقعا لمعادن الفلزات ، ٣٧٦ موقعا للمعادن غير الفلزية وكل هذه الأرقام تعبر عن الموجودات التى تم العثور عليها ، بغض النظر عن جدواها الاقتصادية ، وتوضح الخريطة المرفقة (رقم ١) مواقع تسجيل المعادن والخامات والخامات الفلزية بينما توضح الخريطة رقم (٢) مواقع تسجيل المعادن والخامات غير الفلزية .

ويقتضى التحقيق العلمى ان ننبه ابتداء ان ضخامة اعداد المواقع التى تم فيها العثور على موجودات معينة ، وكذلك الكثافة المبهرة التى تظهر بها هذه

المواقع على الخرائط ، لاتعبر عن ثراء يتناسب مع ضخامة الارقام المنشورة . فالكثير من هذه الموجودات قد يكون مجرد شواهد جيولوجية ، والاكثر قد تكون اجساما او ترسبات صغيرة الحجم ومحدودة ، اضافة الى ان عددا لايستهان به من هذه المواقع قد يعبر فقط عن مجرد الماضي التاريخي ، حيث كان قدماء المصريين يمارسون اعمال التعدين القديم فيها (وأشهر الأمثلة فى هذا الشأن مواقع وجود الذهب التى تزيد عن التسعين موقعا وجميعها كانت معروفة لدى المصريين القدامى) .

ومحاولة اعادة فرز وترتيب الأوراق من أجل تقديم عرض مكثف ومعبر عن واقع الثروات او الموارد المعدنية المعروفة ، والتى لها او يمكن ان يكون لها اهمية اقتصادية حقيقية تستدعى ان يتم التحرك على محورين . فعلى اول المحورين يتم تقديم عرض للاحتياطات المتاحة (وأغلبها فى حقيقة الأمر عبارة عن موجودات من المأمول ان تثبت لها جدوى الاستغلال لتصير احتياطيات) اما على المحور الثانى فانه يتم تقديم عرض للانتاج التعدينى المصرى لتطويره خلال السنوات الاخيرة . وأعمال المحور الأول يترجمها مجموعة الجداول رقم (١) فى حين تعكس مجموعة الجداول رقم (٢) اعمال المحور الثانى . وفى محاولتنا هذه فاننا ندرج البترول والغاز ضمن الموارد المعدنية التى سوف تكون موضع اهتمامنا ، ويمثل تطورات احتياطيات وانتاج البترول والغاز الجدول رقم (٣) أما صادرات مصر من الموارد المعدنية ، بما فيها البترول ، فانها مدرجة فى الجدول رقم (٤)

ويؤدى تحليل البيانات الواردة فى هذه الجداول الى اثبات الاتى :

١ ـ فيما عدا البترول والغاز ، ثم خامات الحديد وصخور الفوسفات (الى حد ما) فلن البيانات المتوفرة عن الموجودات / الاحتياطيات من كافة الموارد المعدنية تتصف بالتجزوء ، والقصور ، وعدم الكفاية فى التعبير عن حقيقة الثروة المعدنية فى مصر .

٢ ـ رغم وجود أرصدة وفيرة من بعض الخامات (الفوسفات فى المقدمة) فان الانتاج منها لايتنلسف مع ضخامتها (حوالى ٧٠٠ الف طن انتاج سنوى من صخر الفوسفات فى حين ان الاحتياطيات المصنفة تتجاوز ٦٥٠ مليون طن ترتفع بغير المصنفة الى حوال ٤٠٠٠ مليون طن) . سوء التخطيط لاستغلال فوسفات الوادى الجديد على سبيل المثال ، قد يلقى اضاءة على الملابسات التى تؤدى الى الخسران الاقتصادى فى هذا الجانب .

٣ ـ اغلب الموجودات المسجلة تعد من ثروات السطح والمصادفة ، كما ان الكثير منها تم الوصول اليه عن طريق اعمال قديمة فى منطقة وجوده . وتكشف هذه الحقيقة ان المخبوء فى اعماق الأرض المصرية لاتوجد حتى الان خطة لمعرفة ماتحت الأرض المصرية ، ولاحتى عن طريق دراسة التتابعات الجيولوجية فى الأعماق كما تكشف عنها اعمال الحفر العميق (فى ابار البترول مثلا) اى انه لايتوفر الحد الأدنى من المعلومات عن قاعدة الموارد المعدنية فى مصر .

الكثافة التى تبدو عليها الموجودات المعدنية بكافة انواعها (بما فيها البترول والغاز) وتركزها فى منطقتى البحر الأحمر ، وخليج السويس ، ثم فى سيناء الى حد ما ، قد تعبر عن انحياز اعمال البحث الجيولوجي والاستكشاف الى العمل فى المناطق المالوفة . والطبيعة الجيولوجية المعقدة لهذا الجناح من أرض مصر لاتكفى لتدبير هذا الانحياز . وبهدم هذا اكتشافات البترول والغاز المحدثة فى الصحراء الغربية ، واكتشاف اكبر وافضل ارصدة الفوسفات فى الوادى الجديد وافضل ارصدة الحديد فى الواحات البحرية .

٥ ـ الكثرة المسجلة عن نوعيات الخامات المعروفة فى مصر لاتعبر عن ثراء . فالأغلبية من هذه الموجودات صغيرة الحجم أو رديئةالنوعية ، وغير واعدة اقتصاديا وقناعتنا ان هذا لايعنى صدق المقولة التى تزعم ان ارض مصر تمثل مجرد متحف جيولوجي وليست مكمن ثراء . وانتشار البحث والاستكشاف فى كل أرض مصر وفى الأعماق ، وفق خطة محكمة ، قد يؤدى الى قلب هذا الواقع ، ويثبت ان مصر منجم كبير وليست مجرد متحف للفرجة على عينات متنوعة . وحتى فى ظل الظروف القائمة يمكن بالعودة الى فكرة المنجم الصغير لانتاج كفايتنا من العديد من خامات الفلزات الاستراتيجية (خامات فلزات السبائك والعناصر الأرضية النادرة على سبيل المثال) .

٦ ـ يتأكد وجود نزعة لاعادة اجترار المألوف . يتمثل هذا فى التركيز على الموجودات الفلزية المحدودة وتكرار البحث عنها ودراستها ، رغم انها بوضعها الحالى غير واعدة . واشهر ماقى قائمة الاجترار خامات الذهب ، وخامات النحاس والكبريتيدات المركبة المصاحبة . (توقف الانتاج من الأولى منذ عشرات السنين ، والثانية لم تدخل حيز الانتاج قط) .

٧ ـ الوجه الاخر لنزعة اجترار المألوف يتمثل فى اهمال مالايجب اهماله . الطفلة كمصدر لصناعة الطوب (البديل للطوب الأحمر الناتج عن تجريف الأرض الزراعية) ، واستخدام الاحجار الجيرية والرملية فى البناء (نحسبها افضل ولربما ارخص من الطوب التقليدى) كلها امثلة صارخة لقضايا تتصل بموجودات احتياطياتها شديدة الضخامة ووجودها واسع الانتشار فى كافة الاصقاع والانتاج منها يمكن ان يكون كبيرا جدا ، وتفتح بابا للنشاط الاقتصادى ليس لاتساعه حدود . (لمجرد بدء الاشارة الى التحول عن الطوب الأحمر ورغم عدم الدخول الى المستوى الجدى لهذا التحول زاد انتاج الطفلة من ٠,٩٩٥ فى ١٩٨١/٨٠ الى ٣,٦٤٣ مليون طن فى ١٩٨٦/٨٥)

٨ ـ لاتزال بعض المشروعات الكبرى يتم تخطيطها اعتمادا على استيراد خامات من الخارج رغم وفرة الخامات المصرية والفة التعدين منها واخطر الأمثلة اقامة مجمع الحديد والصلب بالدخيلة (شركة الاسكندرية) على اساس استيراد مكورات ركائز الحديد من الخارج ويحتاج انتاج ٨٠٠ الف طن من الحديد الى ١,٢ مليون طن من المكورات .

هذا فى الوقت الذى ترتقى فيه صناعة تعدين خام الحديد فى مصر الى مستوى انتاج ٣,٣ مليون طن خام سنويا من مناجم منطقة الجريدة بالواحات البحرية لتغذية مجمع الحديد والصلب بحلوان (فى حال العمل بطاقته الانتاجية القصوى وقدرها ١,٧٥ مليون طن حديد) . وليس يبرر هذا التوجه ان خامات الحديد المتاحة بالواحات البحرية تحتاج الى معالجة مسبقة ، والى بحوث ودراسات ، من اجل تهيئتها لصنع المكورات . مع اعادة التذكير بان اجمالى الاحتياطات المعروفة والمصنفة فى منطقة الواحات البحرية تبلغ ٢٩٤ مليون طن ، منها ١٣١ مليون طن فى منطقة الجديدة ذاتها ويضاف الى هذا حوالى ١٨٥ مليون طن من خامات الحديد مؤكدة الوجود فى الصحراء الشرقية وفى منطقة شرق اسوان .

٩ - رغم عدم توفر انواع معينة من الخامات المعدنية ، فان هذا لم يمنع قيام صناعات ضخمة فى مصر تعتمد على المستوردات من المواد الخام . انجح الامثلة فى هذا الصدد مشروع انتاج الألومنيوم بشركة مصر للألومنيوم بنجع حمادى . فخام البوكسيت (والمنتج نصف المصنع المعروف بالالومينا) غير متاح محليا . ونظرا لتوفر مدخلات اخرى هامة للصناعة مثل الطاقة الكهربية والخبرة التكنولوجية) ، ونظرا لمحدودية تأثير القيمة المكانية للألومينا المستوردة (حيث ينتج كل ٢ طن الومينا طنا واحدا من فلز الألومنيوم) ، فقد اقيمت فى مصر صناعة ناجحة للغاية لانتاج الألومنيوم .

١٠ - رغم امتداد ازمة الطاقة (فى العالم كله ، وفى مصر خاصة) ، فان تحولات مواكبة تعكس الاهتمام بموارد الطاقة من المعادن الصلبة لم تحدث بعد فى مصر . والمعروف الان ان مصادر التوليد المائى للكهرباء فى مصر قد شارفت حدها الأقصى ، ومحدودية المواد النفطية تضع قيودا على التوسع فى طاقة التوليد الحرارى للكهرباء المعتمد على البترول . ومن الأمور المبشرة اعادة تأهيل منجم فحم المغارة لانتاج حوالى ٦٠٠ الف طن فحم سنويا يستخدم الجزء الأكبر منها فى تشغيل محطة توليد حرارى بالفحم فى منطقة عيون موسى . غير ان الاهتمام بالمعادن المشعة (النووية) يبدو انه لايحظى باهتمام ملائم ، خاصة وان الدخول الى عصر محطات التوليد النووى للكهرباء ات ولاريب فى هذا ، حتى ان كان فى المستقبل غير القريب . ولاتزال البحوث والدراسات على هذه المعادن المشعة فى بدايتها ولاتزال وفق نهج بدائى وانتقائى وتقريرى فى أغلب الأحوال .

اسهام الموارد المعدنية فى التنمية الاقتصادية فى مصر

المساهمات التى يمكن ان تشارك بها المعادن والثروات المعدنية فى عملية التنمية متعددة متسعة ، وان كان بعضها لايمكن ادراكه بطريقة مباشرة رغم اهميته القصوى ان لم تكن الحرجة ، لعملية التنمية تلك . غير انه يمكن تمييز اربعة بنود رئيسية لهذه الاسهامات هى :

أ - التعدين كمصدر لتدفقات الموارد الى القطاعات الانتاجية المتنوعة
ب - التعدين كمصدر للتدفقات المالية (النقدية) .
جـ - التعدين كوسيلة وحافز لتطوير الهياكل الاساسية للمجتمع
د - التعدين كعامل لخلق وتطوير البيئة الملائمة للتنمية .

وإذا ما حاولنا اعطاء صورة عامة عن الأدوار الراهنة التى تلعبها الموارد المعدنية وعمليات التعدين المنتجة لها ، فى الاقتصاد المصرى وفى عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية فاننا ننتهى الى الاتى :-

المواد المعدنية المدخلة الى قطاعات الإنتاج الأخرى :

اشهر الترابطات الامامية لقطاع او نسق الموارد المعدنية هى تلك التى تربطه بكل من :

١ ـ قطاع التصنيع التحويلي (خاصة في انتاج الفلزات الحديدية وغير الحديدية وانتاج الاسمدة الفوسفاتية والبوتاسية في الصناعات الكيماوية وتكرير منتجات البترول) .
٢ ـ قطاع مواد البناء (سواء بعد تصنيع تحويلي مثلما هو الحال في صناعة الاسمنت والسيراميك والحراريات او باستخدامات مباشرة في التشييد كالرمل والزلط واحجار البناء)
٣ ـ قطاع الانتاج الزراعي (استخدام الجبس في استصلاح الأراضي ، واستخدام الفوسفات الصخرى في التسميد المباشر وكذلك استخدام الطفلات والطين في الاصلاح ثم استخدام الاسمدة الكيماوية مرورا عن طريق التصنيع التحويلي) .
٤ ـ قطاع توليد الطاقة (حيث تقوم كافة صور توليد الطاقة الكهربية ، فيما عدا التوليد المائي على استخدام معادن وخامات الوقود سواء كانت بترولا أم غازا طبيعيا ام فحما ام معادن نووية) .
٥ ـ كل الوقود الكيماوى المستخدم كمصدر للحرارة أو كعامل اختزال او كمواد مدخلة في كافة الصناعات ، معدنى المصدر . واشهر هذه الاستخدامات استعمال الفحم والكوك في صناعة الحديد والصلب واستخدام الغاز الطبيعي في صناعات عديدة حاليا في مصر ومن الانشطة المستخدمة للغاز الطبيعي شركة الحديد والصلب والقومية والسويس والاسكندرية شركات السماد بطلخا والسويس وابو قير/شركة البتروكيماويات المصرية/شركات النسيج والصباغة بالمحلة .
٦ ـ وتستوعب الاستخدامات النهائية (في القطاع العائلى) مقادير كبيرة من منتجات المعادن والخامات . ويتصدر هذه الاستخدامات ملح الطعام (الهاليت ـ كلوريد الصوديوم) ، وكذلك استخدام الغاز والفحم احيانا في التدفئة والطهى ... الخ .

وبسبب تعدد الترابطات ، والتنوع الشديد للمواد المدخلة ، وصعوبة تتبع كل منها ، وندرة الاستخدام المباشر لمنتجات المناجم والمحاجر فان من الصعوبة بمكان تقدير دور الموارد المعينة في الانتاج الاقتصادى في المجتمع . ورغم هذا فان الجدول (٤) يقدم محاولة لقراءة دور الموارد المعدنية ، والصناعات التحويلية الشديدة الالتصاق بها في الاسهام في الانتاج الصناعي في مصر في الاعوام ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ من خلال قيم المنتجات ، والقيمة المضافة الصافية لكل فرع من فروع النشاط المبينة . ويبين الجدول ضآلة النسبة التى تخص تعدين الخامات والمعادن الصلبة عند المقارنة باجمالى الانتاج الصناعي سواء كمنتجات (٤,ـ ٢,١٤ ٪) او كقيمة مضافة (٠,٥ ـ ١,٢ ٪) اما عند اضافة البترول والغاز فان نسبة المشاركة في المنتجات تكون اعلى كثيرا (لم تقل لم تقل عن ٥,٧ ٪ ووصلت ٣٢,٦ ٪ في عام ١٩٧٩ حين بلغت اسعار النفط اوجها) كما ان نسبة المشاركة في القيمة المضافة تراوحت من ٩,٨ ٪ حدا ادنى الى ٥٩,٣ ٪ حدا اقصى وفي المقابل فان اسهامات الصناعات التحويلية القائمة على المعادن كانت هى الاخرى معقولة نسبيا حيث

تراوحت للمنتجات من (٤,٧ ٪ الى ١٣,٧ ٪) مع ظهور منحى لتضاؤل دورها مع تقدم الزمن (هل نقول مع تقدم الانفتاح ؟) كذلك فان القيمة المضافة الناشئة عنها تراوحت من (١٥,٥ ٪ الى ٧,٦ ٪) والارجح أن تخلف دور منتجات التحول هذه نشأ عن تضخم النفط والغاز فى نهاية السبعينات .

ورغم عدم توفر منظومة بيانات كاملة عن فترة الثمانينات ، الا ان المؤشرات المتاحة توحى بان هذا التوجه العام لم ينعكس بعد او على الأقل لم تطرأ عليه تغييرات جذرية . ولاعطاء صورة تقريبية عن اسهام انشطة تعدين المعادن والخامات الصلبة (خلال الثمانينيات) تم اعداد الجدول رقم (٥) وهو يستعرض مؤشرات الانتاج فى شركات القطاع العام التابعة لهيئة القطاع العام للتعدين والحراريات بالمقارنة باجمالى انتاج شركات وزارة الصناعة فى الفترة ١٩٨١/٨٠ حتى ١٩٨٥/٨٤ ويؤكد الجدول رغم التحفظات استقرار اسهام انشطة التعدين فى قيم الانتاج والمبيعات (تدور حول ١,٥) وفى الصادرات (تدور حول ١ ٪)

وان كان يلاحظ ان الاسهام فى القيمة المضافة يرتفع ليقارب ٤ ٪ كما ان الاسهام فى الاجور يرتفع ليجاوز ٥ ٪ وكذلك نسبة العاملين تجاوز هى الاخرى ٤ ٪ .

ويمكن ان نستخلص من هذه النتائج الحاجة الملحة الى تنمية هذه الانشطة وتوفير الاستثمارات اللازمة لها من اجل تعظيم الاستفادة الاقتصادية من الموارد المعدنية المحلية من جهة ، **ثم من اجل استيعاب القوى البشرية العاطلة من جهة ثانية باعتبار هذا النوع من الانشطة يتميز بكثافة قوة العمل اللازمة له** . ونحسب ان مشكلة البطالة قد قاربت فى مصر حدود المأساة ، ويلتزم ان تكون احد العوامل الحاسمة والضاغطة فى توجيه الاستثمارات فى المستقبل القريب .

(ب) التعدين كمصدر للعوائد المالية :

قد يكون توفير الاستثمارات الرأسمالية للمشروعات التعدينية فى بداية حياتها مشكلة رئيسية بل ومعضلة ، بيد ان هذه المشروعات بعد تنفيذها وتنميتها عادة ماتكون مصدرا ضخما لتراكم رأس المال اللازم لتنفيذ مشروعات تنموية اخرى عديدة . وبمجرد تنمية مورد معدنى فان الكسب العائد على المنطقة او الدولة التى تمتلكه يأخذ صورا متعددة .

لعل اكثرها مباشرة هو الدخل النقدى المتحقق عن ارباح المشروع والضرائب والرسوم المستحقة عليه ، ثم عوائد دخول منتجات المشروع فى عمليات التبادل الدولى (تجارة التصدير والاستيراد) ، وكذلك الاجور المدفوعة للعاملين فى تنمية هذه الموارد والتى تصب فى السوق المحلى وتنشيط الاقتصاد الوطنى . والدور الذى لعبه البترول فى البلدان تلعبه الموارد المعدنية الصلبة (والفوسفات خاصة) فى قطرين عربيين هما المغرب والأردن يستحق الالتفات اليه .

واذا كانت الموارد المعدنية الصلبة فى مصر لاتزال مهشة (الى حد ما) فى عوالم الانتاج والاقتصاد والتجارة الخارجية ، الا ان البترول المصرى يقوم بدور مركزى ، خاصة خلال العقدين الاخيرين . ويتضمن الجدول (٦ عرضا موجزا للاسهامات المالية والاقتصادية لقطاع البترول فى سنوات الثمانينات ويتبين من الجدول ان متوسط الاسهام فى قيمة الانتاج الوطنى من جانب قطاع البترول يبلغ ٩,٣٥ ٪ بينما متوسط اسهامه فى الناتج المحلى الاجمالى يرتفع ليبلغ ١٣,٢٥ ٪ عن الفترة المبينة .

اما عن قيمة صادرات البترول فى الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) فانها مبينة فى الجدول رقم (٧) لكل من الزيت الخام ، ولاجمال منتجات قطاع البترول . وذلك على اعتبار ان ضخامة الصادرات تعنى تلقائيا امكان تكديس فوائض ووفورات من نشاط القطاع القائم بالتصدير ، خاصة منَ العملات الاجنبية التى تمثل احد محددات التنمية الحاكمة فى دول العالم الثالث . ويكشف الجدول ان حصيلة صادرات مصر من مجمل انتاجها البترولى (خام ومقطرات) خلال السنوات السبع التى يغطيها الجدول بلغت ٢١,٣٠٨ مليار دولار بينما بلغت حصيلة صادراتها من الزيت الخام فقط ١٠,٩٩٥ مليار دولار .

ومن الطبيعى ان تنحو الدول المستقلة الى استكمال ولايتها على تنمية وانتاج وتجارة مواردها المعدنية من اجل تعظيم عائدها من وراء استغلال هذه الموارد . ونظرا لتنامى مشاعر حادة بشان اشكال صارخة من التبعية الاقتصادية للسياسات البترولية فى مصر خلال السنوات الاخيرة ، فان الجدول (٧) قد تضمن محاولة لتقدير الحصة للكمية للشريك الاجنبى (فى اطار عقود المشاركة الشائع العمل بها حاليا مع شركات اجنبية) وكذلك المعادل التصديرى لهذه الحصة هو المعادل الذى يمكن ان يكون ضمن نصيبنا الانتاجى والتصديرى الوطنى فى اطار جهات سياسية بترولية مغايرة ، والتقديرات التى انتهت إليها هذه المحاولة تكشف الاتى :

١ ـ تراوحت حصة الشريك الاجنبى من البترول الخام المنتج سنويا من ٢٦,٥٤ ٪ الى ٣٢,٥ ٪ ويبدو انها فى اتجاه صعودى خلال السنوات القليلة الاخيرة .

٢ ـ بلغت تراكمات الشريك الاجنبى خلال السنوات السبع التى يغطيها الجدول ٧٥,٩ مليون طن من الزيت الخام ، بمعادل تصديرى مجموعة ١٥,١ مليار دولار .

٣ ـ تبلغ حصيلة الشريك الاجنبى المتراكمة (من الزيت الخام فقط) عن هذه السنوات ٧٠,٩ ٪ من اجمالى حصيلة صادرات مصر من كل انتاجها البترول (خام ومصنع) ، كما تبلغ ١٣٧,٣ ٪ من الحصيلة من الحصيلة الوطنية من صادرات البترول الخام .

٤ - هذه الثمرة هي النتيجة الطبيعية للتوزيع الحالى للانشطة (انتاج وخدمات) فى قطاع البترول ، حيث توجد شركة واحدة خالصة للقطاع الحكومى (العام) فى مجال الانتاج هى الشركة العامة للبترول ، فى مقابل ١٦ شركة مشتركة . وقد كان نصيب هذه الشركة الوطنية الخالصة فى انتاج الزيت الخام خلال السنوات المبينة فى الجدول هى على التوالى : ٤,٣ ٪ ، ٣,٧ ٪ ٣,٤ ٪ ٣,٥ ٪ ٤,٥ ٪ ٣,٥ ٪ ، ثم ٣,٤ ٪ فى عام ١٩٨٦ وبالمقابل فان شركة بترول خليج السويس (جابكو) كان لها نصيب الأسد من بين الشركات المشتركة ، حيث كان نصيبها فى الانتاج للخام يتتابع فى السنوات السبع كما يلى : ٧٦,٠ ٪ ، ٧٥,٢ ٪ ٧٤,٤ ٪ ، ٧١,٩ ٪ ، ٦٦,٥ ، ٥٢,٤ ٪ ، ثم ٦٨,٠ ٪ فى عام ١٩٨٦ .

ويحرض التحليل السابق ، اضافة الى مؤشرات اقتصادية وسياسية عديدة ، على اعادة النظر فى التوجيهات القائمة فى مجال استغلال الموارد المعدنية . فتوسعة مصادر التمويل للانفاق على انشطة تنموية تخرج بالوطن من الضائقة الاقتصادية القائمة يمكن ان تحدث عن طريق تقليص نصيب الشريك الاجنبى لصالح شركات وطنية خالصة ووقف سحب نظام المشاركة على الغاز المستخرج من الحقول المصرية ، وعلى الخامات الصلبة فى صحارى مصر (الكبريت والذهب ... الخ) قد تكون الأمور الضرورية فى المستقبل القريب . ويشجع على هذا ايضا تراكم الخبرات والمعارف التكنولوجية الوطنية فى مجالات استكشاف وانتاج وتصنيع الموارد المعدنية (الصلبة والسائلة) وكذلك تضاؤل احتمالات المخاطرة وتأكد ازدياد مؤشرات نجاح الاستكشاف (خاصة فى مجال البترول) .

جـ - التعدين وتنمية الهياكل الإساسية فى المجتمع :

نظرا للضخامة التى تتميز بها صناعات استخراج المعادن ، ونظرا للتطورات التكنولوجية الضخمة التى لحقت بها فان هذه الصناعة تحتاج الى هياكل اساسية جيدة للغاية وحديثة لخدمتها ، مثل سبل النقل والمواصلات ومصادر القوى ... الخ .

وفى بعض الدول المتقدمة ، حيث تكون البنية الاساسية للمجتمع جيدة ومتطورة فان صناعات التعدين المستحدثة تعتمد على الهياكل الاساسية الأسبق وجودا دون ان تتحمل تكاليف او مشقات انشائها . اما فى الدول النامية حيث تعانى هذه الهياكل الاساسية من قصور شديد ، وحينما تتواجب الرواسب المعدنية فى مناطق نائية للغاية قد تكون خالية من هذه الهياكل ، فان المشروع التعدينى يواكب قيامه انشاء هذه الهياكل الاساسية التى قد تتسع لتشمل شق الطرق ، واقامة خطوط السكك

الحديدية ، واقامة الموانى والمطارات واقامة محطات توليد القوى اضافة الى الالتزام بجميع التسهيلات الاجتماعية والحضرية المطلوبة لتسهيل سكنى واعاشة التجمعات البشرية اللازمة لتدوير وتشغيل المشروع التعدينى بما فى ذلك انشاء المدن السكنية والمدارس والمستشفيات ودور العبادة والاندية ... الخ . وهكذا يرتبط نمو المشروع التعدينى باحداث تطورات جذرية فى الهياكل الاساسية بما يعنى فى النهاية مساهمة اساسية بعيدة المدى فى تنمية المجتمع المحلى ، وبالتالى المشاركة فى احداث التنمية على مستوى الدولة ـ المجتمع ككل ، وخصوصا اذا ماكانت هذه الهياكل الاساسية يمكن استخدامها لاستفتاء متطلبات انشطة اقتصادية اخرى يمكن ممارستها داخل الاقليم التعدينى .

ومن الملامح المميزة للموارد المعدنية المصرية تكثف وجودها خارج الوادى الضيق المعمور (تاريخيا) وانتشارها فى الأطراف النائية من القطر فى صحراوية الشرقية والغربية . ومن هنا فان تنمية هذه الموارد المعدنية ، وتنمية الهياكل الاساسية التى توصل اليها وتخدمها يمكن ان تحقق عدة اهداف ، جميعها ذات اهمية حرجة (او استراتيجية) لمصر ، وهى :

١ ـ احداث تخلخل سكانى نسبى فى القلب المعمور المثقل فى وادى النيل عن طريق ايجاد انشطة اقتصادية جاذبة لاجزاء من الثقل السكانى الرهيب فى مناطق الزراعة والنشاط الاقتصادى الموروث تاريخيا .

٢ ـ دمج التجمعات البشرية فى الاطراف والاعماق النائية مع الكتلة الحضارية الاصلية فى الوادى بما يحقق التفاعل البشرى والحضارى والاجتماعى بين كافة نوعيات التجمعات السكانية المتواجدة على امتداد رقعة الوطن كله . ويترتب على هذا احداث نمو وتحضر متساوى (او متقارب) لكافة الاقاليم بما يؤدى الى التقدم الا من والمتوازن للمجتمع كله .

٣ ـ فى حالة مصر ، حيث يتحدد دورها التاريخى فيما صاغه الدكتور جمال حمدان بانه الصراع بين الموقع والموضع ، اى بين الجغرافيا وبين المقدرة التاريخية والحضارية ، فان اطرافها (خاصة فى الجانب الشرقى) ، كانت معرضة دائما وابدا للاختراق والغزو . واذا كانت الانشطة الاقتصادية الاخرى (والزراعة فى المقدمة) محدودة الفرص لاسباب عديدة فان التمويل على توظيف النشاط التعدينى لخلق سياج بشرى امنى فى خطوط دفاع متقدمة ، ويمكن ان يكون مجديا .

ومن الثابت تاريخيا ان تجمعات حضرية ـ اقتصادية عديدة قد نشأت على الاطراف وفى اعماق الصحارى اعتمادا على استغلال الموارد المعدنية . وفى العصر الحديث كان التعدين المصرى (للبترول والمعادن الصلبة) وراء انشاء شبكات الطرق المتنوعة التى ربطت اطراف الوطن بعضها ببعض بل وكان السبب الأول وراء خلق مدن ومجتمعات جديدة لم تكن موجودة قبل البدء فى مثل هذه الانشطة فسيناء تم ربطها بالوادى بشبكة من الطرق البرية الحديثة عقب ازدهار استخراج الخامات المعدنية والنفط

اساسا منذ الاربعينات والخمسينيات . ومنطقة البحر الاحمر والصحراء الشرقية كانت مشروعاتها التعدينية وراء اقامة شبكة الطرق المتعددة التى ربطتها بالوادى . ومشروع جديد الواحدات البحرية فى الصحراء الغربية ، مثله مثل مشروع فوسفات الوادى الجديد كانا وراء انشاء او تعزيز طريقين حديثين لربط هذه الصحراء بالوادى . وكان المشروع الاخير ، الى جانب مشروع التصنيع التحويلى لخامات الألومنيوم (المستوردة) فى مجتمع شركة مصر للالومنيوم بنجع حمادى وراء التخطيط لربط الوادى مع ميناء التصدير فى سفاجا على البحر الأحمر بخط سكة حديد يجرى انشاؤها حاليا ، ويتوقع ان يمتد فى مرحلة تالية من وادى النيل الى الوادى الجديد فى قلب الصحراء الغربية . وقد كانت هذه الانشطة التعدينية وراء قيام مدن وتجمعات بشرية عديدة عرفتها مصر فى تاريخها الحديث مثل سفاجة والقصير ومرسى علم والحمراوين والغردقة على البحر الاحمر وابو زنيمة وراس سدر فى سيناء ومدينة الحديد والصلب فى الواحات البحرية ومدينة مصر للألومنيوم على تخوم الصحراء على اطراف وادى النيل فى جنوب مصر . وقد احدث ظهور هذه المدن وتطورها فى الاقاليم التى قامت فيها تحولات جذرية اجتماعية وجغرافية واقتصادية وامنية فى مجتمعات كانت مغلقة تقليديا ، ولم تكن تتصل البتة باحتراف العمل الصناعى والتكنولوجى ، وهى الان تتقنه وتتفوق فيه .

د ـ التعدين وتخليق الظروف الملائمة للتنمية :

لعل اسهام الانشطة التعدينية فى تهيئة مجتمع ما ومساعدته والتأثير فيه بما يجعله بيئة مناسبة لانجاز اعمال التطوير وعمليات التنمية ، من اهم واخطر الاسهامات التى تترتب على تنمية الموارد المعدنية وذلك رغم ان امكانيات قياس اثار هذه العمليات وتقويم عوائدها صعب للغاية . ولعل اهم الانجازات واوضحها فى هذا المجال تتمثل فى توفير التدريب الصناعى والخبرة الفنية لمواطنى الاقليم ابتداء بصقل المهارات العادية والحرفية البسيطة ومرورا بالوظائف الاشرافية والتقنية الوسيطة وصعودا الى المهارات الهندسية العالية .

لقد بات معروفا ان التنمية الاقتصادية لابد وان تقوم على امكانية تطبيق التطورات والتقنينات العلمية . وانجاز عمليات استخدام تطبيقات العلم هذه لايمكن ان تنجح دون توافر بيئة ملائمة او مجتمع ايجابى القبول لمنطق التفكير العلمى واساليبه . هذا مع الاقرار بان التكيف الاجتماعى للقبول بتقنيات العلم واساليبه يكون بمثابة عملية طويلة النفس ، بمعنى انها تتم بطريقة تدريجية وعلى مدى زمنى طويل ، وبمنهج تدرجى يستغرق زمنا طويلا . وعادة ماتبدأ بغرس التصورات العلمية فى نطاق محدود ، قد يتمثل فى صغار السن الذين يملكون القدرة على تلقى

الجديد والتعامل معه او فى القلة النادرة من الكبار المهيئين لعملية التحول وذلك قبل الانتقال الى تعميم هذه العملية على نطاق المجتمع الواسع .

والصناعات التعدينية باعتبارها صناعات ضخمة من ناحية حجم الانشطة وباعتبارها تنطوى على تعدد فى انماط الاداء وفقا للتنوع الشديد لهذه الانشطة وباعتبارها طويلة النفس اذ يستغرق اعداد المشروع للانتاج مددا طويلة توفر فرصا متسعة وممتدة ومتنوعة للتدريب الصناعى واكتساب الخبرات والمهارات كما انها تتيح فرص المشاركة فى الانتاج عن طريق اعمال عادية تماما .

وفى مصر حيث تقوم هذه الصناعات فى مناطق نائية تتصف عادة بعدم توافر وعدم كفاية موارد اخرى تتيح فرص مشاركة جادة فى الانتاج وتتيح بالتالى فرصا واسعة للتدريب التقنى فان ظهور صناعات كبيرة لاستخراج المعادن لابد وان تؤدى الى تنمية مهارات سكان الاقليم الاصليين . وقد يكون من الضرورى فى كل الحالات البدء باستقدام كوادر مؤهلة او مدربة من خارج الاقليم لتنفيذ المشروع غير ان تأهيل المواطنين المحليين لالحاقهم بخدمة المشروع يظل من الامور الضرورية ذلك لان استجلاب العمالة الكثيفة من خارج الاقليم قد يترتب عليه تضخم تكلفة الانتاج من جهة كما يترتب عليه تحمل اعباء اجتماعية وحضرية وحياتية ضخمة للغاية من اجل توفير شروط الحياة والاستقرار الملائمين لهؤلاء الواردين من مناطق اخرى وعموما فان استقرار المشروع الصناعى يتحقق بالدرجة القصوى مع ازدياد توافر عنصر العمل المطلوب من المجتمع المحلى . وفى مراحل لاحقة فان المهارات والخبرات الفنية التى يمكن صقلها فى المشروعات التعدينية ، يمكن اعتباها رصيدا يمكن النقل منه ، فيما بعد الى مجالات النشاط الصناعى الاخرى .

ومرة اخرى نؤكد ان الامن القومى فى اطراف الوطن رهن بقيام تجمعات سكانية منتجة ومتحضرة ، وان استكمال واستقرار هذه التجمعات رهن بزرع انشطة انتاجية جادة ومتطورة وعميقة الجذور فيها . واذ يحدث هذا فان هذه المواقع قد تكون اقطاب جذب لسكان ارض التراكم الديموغرافى القديم فى الوادى ، وبما قد يؤدى الى خلخلة معضلة الانفجار السكانى فى الأراضى القديمة اى ان الأمن القومى والانتشار السكانى والتطور الحضارى التقنى ، وهو فى حالتنا مؤسس على تنمية الموارد المعدنية ، تشكل فيما بينها دائرة مغلقة متداخلة الحلقات .

افاق المستقبل

يستلزم تعظيم الاستفادة من الموارد والثروات المعدنية فى تنمية الاقتصاد المصرى والصناعة المصرية فى المستقبل تجاوز السلبيات (او اوضاع القصور) الراهنة التى يتسم بها التعامل الموروث مع هذا الثروات ، واقتراح تنظيمات هيكلية مؤسسة جديدة واساليب عمل اكثر كفاءة وفاعلية من اجل الاستغلال الرشيد لهذه الثروات . وفى اطار مسعى كهدا فان المؤشرات التالية يمكن ان تدلنا على بعض الافاق الواعدة للدور او الادوار المستقبلية لهذه الثروات والموارد :

١ ـ الانتقال بالصناعات التحويلية القائمة على خامات مستوردة الى استخدام الخامات المحلية مع الاستعداد لبذل كافة مجهودات البحث والتطوير (R& D) اللازمة من اجل احداث عملية الانتقال هذه . واوضح الامثلة فى هذا الصدد اعادة تخطيط وترتيب امداد مصانع صهر الحديد القائمة حاليا (شركة اسكندرية للصلب مثلا) بالمواد الخام المحلية بدلا من المستوردة (مكورات الحديد فى المثال المذكور) وكذلك الاجتهاد من اجل تغذية مصانع الالومنيوم فى نجع حمادى القائمة على خامات مستوردة (ولو جزئيا) بخامات محلية (خام التيفلين سيانيت مثلا) .

٢ ـ تضخيم الصناعات التحويلية القائمة ، والتى تراكمت جبرتنا بها ، والمؤسسة على خامات محلية متوفرة بمايسد احتياجات مصر من جهة وينتقل بها إلى مرحلة التصدير من جهة ثانية نذكر فى هذا الصدد تصنيع الفوسفات الصخرى وتحويله الى اسمدة فوسفاتية . فمصر التى تملك مايزيد على المليارات الاربعة من اطنان الاحتياطيات ، لايزيد انتاجها السنوى عن ٧٠٠ الف طن يستخدم اقل من الربع فى التصنيع التحويلى فى الداخل ونذكر ايضا تحويل الطين والحجر الجيرى (وما اوفرهما) الى اسمنت . فمصر تكاد تنتج فقط نصف احتاجاتها من الاسمنت محليا ، بينما هى تستورد النصف الاخر (الاكثر) من الخارج (فى ١٩٨٢ كان الانتاج ٤,٣ مليون طن والاستهلاك الظاهرى ٩,١ مليون طن) .

٣ ـ ترشيد استخدام البدائل من الموارد المعدنية الاوفر اقتصاديا ، والاجدى فى مجال الحفاظ على ثروات المجتمع ، سواء فى الاستخدامات المباشرة (النهائية) او فى تغذية انشطة التحويل . ومن الامثلة على حالات استخدام منتجات نهائية ، السعى الى احلال الاحجار المقطوعة (الجيرية والرملية) فى اعمال البناء كبدائل للطوب بكافة نوعياته (الأحمر والطفلى والاسمنتى والرملى ...الخ)

ومن اهمه البدائل في تغذية صناعات التحويل ادخال الطفلة كبديل لطمى الأرض المزروعة في صناعة الطوب . ومن أخطر الانتقالات المطلوبة في صناعات التحويل استخدام الفحم المحلى (المنخفض الدرجة) في توليد الكهرباء من المحطات الحرارية على اعتبار ان هذا هو افضل استخداماته اولا ومن اجل توفير (او ترشيد استخدام) الرصيد البترولى الوطنى . وقد يكون من اكبر هذه التحويلات نجاحا احلال الغاز الطبيعي بقدر المستطاع ، مكان الوقود الكيماوى كمصدر للحرارة او عامل اختزال او مد خلاق المنتوجات المصنعة في كافة الصناعات بما فيها صناعة توليد الكهرباء .

٤ ـ السعي بقدر الامكان الى احداث اقصى قدر من التكامل بين صناعات استخراج المعادن وصناعات التحويل القائمة عليها سواء كان هذا التكامل عضويا (اى داخل الشركة او الوحدة الانتاجية الواحد) او تنسيقيا (اى بين شركات تتبع مؤسسة او هيئة واحدة متخصصة) ... اوضح الامثلة الناجحة في هذا الصدد قطاع البترول الذى يتميز بالتخصص الحاد الواضح والذى تتكامل من داخله كافة الشركات العاملة فيه سواء كانت شركات انتاج او تكرير او تصنيع (البتروكيماويات) او خدمات او توزيع وفى مجال الموارد المعدنية الصلبة (ومع الفارق) فان تكامل صناعتى استخراج الحديد الخام وتحويله في شركة واحدة هى شركة الحديد والصلب يعد من الأوضاع المثلى . كذلك فان شركات انتاج الاسمدة التى تمتلك مناجم خاصة بها لانتاج الفوسفات الصخرى (الشركة المالية وشركة ابو زعبل للاسمدة والكيماويات) تتوفر فيها اوضاع افضل لاعمال التعدين وذلك رغم محدودية انتاجها . وفى صناعة الاسمدة (ومواد البناء الاخرى) حيث يتكامل عضويا في داخل الشركة الواحدة انتاج الخامات واجراء عمليات التصنيع فان الاوضاع الاقتصادية لمثل هذه الشركات تكون اكثر مواتاة . والى جانب تنظيم الانتاج فان هذا التكامل يقدم تغطية لاباس بها لظروف الربحية الحدية التى كثيرا ماتتعرض لها انشطة استخراج وتعدين الخامات .

٥ ـ البناء المؤسس لقطاع التعدين يحتاج الى اعادة تنظيم على اسس اكثر وضوحا وفى اطار خيارات اكثر حسما . فان الشركات العاملة في مجالات استخراج المعادن والصخور والخامات المعدنية (مع تصنيعها في اغلب الحالات) موزعة بين هيئات ومؤسسات ووزارات عديدة فبعضها يتبع وزارة الصناعة (في داخل هيئة القطاع العام للتعدين والحراريات) وبعضها الاخر يتبع وزارة البترول والثروة المعدنية (هيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية وبعضها الثالث يتبع وزارة الاسكان والمرافق (فى داخل هيئة القطاع العام لمواد البناء شركات الاسمنت المختلفة ـ الشركة العامة للثروة المعدنية) الشركة المصرية للجباسات والمحاجر والرخام) وبعضها الرابع يتبع وزارة الكهرباء والطاقة مثل هيئة

المواد النوويه التي يستوجب الرشاد العلمي والوظيفي ان تتكامل اعمالها الخاصة بالبحث في وعن المعادن النووية مع اعمال هيئة المساحة الجيولوجية التي تبحث عن جميع المعادن .

وحتى في داخل الوزارة الواحدة تتوزع انشطة التعدين دون نظام محدد فهناك شركات في وزارة الصناعة تنتج الفوسفات الصخرى وتعمل في اطار هيئة التعدين والحراريات بينما شركات اخرى تنتج الفوسفات الصخرى وتعمل في داخل هيئة القطاع العام للصناعات الكيماوية (شركة الاسمدة مثلا) في حين يعمل البعض الثالث في هيئة القطاع العام للصناعات المعدنية (شركة الحديد والصلب المصرية) وهناك ايضا مراكز للنشاط التعديني تتبع المحافظات في اطار الحكم المحلى حاليا ومؤخرا بلغت بعض هذه المراكز احجاما طيبة مثلما هو الحال مع محاجر الطفلة في محافظة الشرقية ومحاجر الرخام والاحجار في بني سويف .

٦ ـ تعظيم تعظيم العوائد المالية من الانشطة القائمة على استغلال الموارد المعدنية الطبيعية يستوجب مد مظلة الولاية الوطنية على هذه الانشطة وفي كافة مراحلها (انتاجا وتصنيعا وتسويقا) وحالة البترول التى اوردناها تفصيلا في داخل المتن تكشف عن مقدار الضياع الاقتصادى الذى يمكن ان يتعرض له الوطن في حال فتح الابواب عن سعة لطرف اجنبى (ولو حتى تحت مسمى المشاركة) . واذا كانت ظروف التطور التكنولوجي وتوفر الخبرات وحيازة الاستثمارات اللازمة ، قد فرضت في وقت ما ان نلجا الى هذا الطرف الاجنبي الا ان الواجب الوطني يفرض ان يتم تركيز الجهود والمساعي الى تقليص مشاركة هذا الطرف الاجنبى شيئا فشيئا حتى تتحق للولاية الوطنية السيطرة الكاملة على استغلال تلك الموارد الناضبة .

٧ ـ السعي الجاد لادخال كل ماهو ممكن من تطورات تكنولوجية يمكن ان تؤدى الى تعظيم الاستفادة من الموارد المعدنية المتاحة ونلفت النظر هنا الى تخلف طرق وتقنيات قطع الاحجار في مصر . ولو ان تطورا مثل هذا تم ادخاله لوفر علينا البناء بالاحجار الكثير من المخاطر التى تترتب على الاعتماد على الطوب التقليدى ، والكثير من التكاليف التى تترتب حتى على البدائل الاخرى لهذا الطوب التقليدى مثل :

(الطوب الرملي والطوب الاسمنتي والى حد ما الطوب الطفلى) .

٨ ـ هناك من النوعيات المعدنية التى تتصف بصغر الموجودات المسجلة لها . ومحدودية الموجودات هذه قد لايعبر عن فقر تختص به مصر وحدها ولكنها تعتبر في اكثر من الاحيان عن كيفيات وجود هذه المعادن في قشرة الارض وفي كل بقاع العالم بصفة عامة . نذكر في هذا الصدد معادن العناصر الارضية النادرة وتمعدنات العناصر المشعة (المصادر الاولية) وخامات فلزات السبائك (الحديدية خاصة) واغلب خامات الفلزات غير الحديدية . واذا اضفنا الى هذا ظاهرة التبعثر الجغرافي لهذه الموجودات وظهورها في المناطق النائية ، فان الامور تقتضى ابداع والتزام انماط تعامل ملائمة لاستغلال مثل هذه الموجودات المعدنية ذات الطبيعة الخاصة ومن باب الاعتبار نذكر ان مصر حتى الخمسينيات الاولى كانت تنتج معادن خامات الكبريت والذهب والرصاص والزنك ، وحتى الستينيات كانت تنتج الالمنيت (معدن

نيسيوم)) والماجنريت (معدن ماغنسيوم) والزركون (معدن زركونيوم) ومعادن الكروم ... الخ ، وكلها منتجات يلزم لاستخراجها انشطة لاتوفق فى ادائها الشركات الكبيرة ولايصلح لها (فى نظرنا) القطاع العام . ولعل هذا يدفعنا الى اعتماد نظام المنجم الخاص الصغير ، والى تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة للمواطنين الى الدخول فى هذا المجال . هذا مع الافادة بان تطور الهياكل الاساسية فى مناطق تواجد هذه الخامات خلال العقود الثلاثة الاخيرة قد ترجح احتمالات النجاح الاقتصادى للقطاع الخاص اذا جرؤ على الدخول او المشاركة فى هذه الانشطة .

٩ - من الثابت تاريخيا ان تنمية صناعات الاستخراج للموارد الطبيعية (زراعية كانت او معدنية) تمثل مقدمات ضرورية مطلوبة لاقامة صناعات تحويلية ذات قيمة وهذه الصناعات بدورها غالبا ماتؤدى الى التمكين لاقامة صناعات تشكيل وتخليق منتوجات الاستهلاك النهائى . والتنمية الصحيحة لصناعة استخراج الموارد المعدنية تستوجب اعادة حصر وتنظيم وترتيب البيانات المتاحة عن الموارد المعدنية فى القطر تمهيدا للسعى من اجل تطوير هذه البيانات فى اطار قاعدة بيانات محكمة ومتقدمة ومن المأمول حين اعداد قاعدة البيانات هذه ان يتم ملء كافة الفراغات المعرفية والجيولوجية والاقتصادية والجغرافية المتعلقة بالامكانيات المعدنية المتاحة واذا ما تطور العمل من اجل تحديد قاعدة الموارد (المعدنية) فى مصر ، ومن اجل اعمال مفاهيم وتقنيات جديدة لتقدير موارد الحد الاقصى (utimate Resources) التى يمكن استشراف وجودها فى كافة الاقاليم التعدينية فى القطر فان قاعدة البيانات هى الاخرى سوف تخضع لتطورات عديدة كثيرة ايجابية هى فى النهاية فى صالح الوطن والمجتمع والدولة فى مصر .

١٠ - اخر الوصايا العشر ينبع من ان تطور التعدين الصناعة لابد وان يسبقه تطور التعدين المعرفة والتعدين المعرفة ينشأ اساسا عن الجهد المنظم والمكثف الذى تبذله اجهزة ومراكز وهيئات البحث عن المعادن واستكشافها وتقويمها (جيولوجيا واقتصاديا ، وهذه التنظيمات تتعدد فى مصر ، ويكاد كل واحد منها يعمل مستقلا تماما عن الاخر .

فالهيئة العامة للبترول مشغولة بالبحث عن البترول والغاز (والماء فى بعض الأحيان) . والهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية يفترض انها معنية بكافة الموارد المعدنية (الصلب والسائل منها) ، اما هيئة المواد النووية فانها معنية اساسا بتعقب موجودات معادن وخامات عناصر الوقود النووى المشعة وبين اعمال الجهات الثلاثة تداخلات شديدة فى التخصصات ، كما ان المجهودات التى تبذلها كل واحدة منها وكذلك التقنيات والاساليب التى تستخدمها يمكن ان تؤدى الى نتائج ايجابية تستفيد منها الجهات الاخرى . وهكذا فان توفير الجهد واغلاق ابواب الاهدار الاقتصادى وتعظيم نتائج البحث والتحرى والتقويم يستوجب فرض الحد الاقصى من التنسيق ان لم يكن التكامل بين هذه الهيئات الثلاثة .

بيان باهم مصادر البيانات المستخدمة
فى اعداد الجداول ١ . ٢ . ٣

١ ـ محمد رضا محرم ، الثروة المعدنية العربية ـ امكانات التنمية فى اطار وحدوى ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية يونيو ١٩٨٦

٢ ـ محمد رضا محرم

- Analysis of Technical Docuwentation and collection and Processing of Miueral Econouic Iglarwation in the ECWA

دراسة اعدت لحساب اللجنة الاقتصادية لغربى اسيا التابعة للامم المتحدة فى الفترة مايو ٨٣/مارس ١٩٨٤ .

٣ ـ استشراف مستقبل المواد المعدنية ـ بحث فى النماذج ، دراسة أعدت لحساب مركز دراسات الوحدة فى اطار مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى فى الفترة سبتمبر ٨٦/ يونيو ١٩٨٧

٤ ـ الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية فى ربع قرن (١٩٥٦ ـ ١٩٨١) الهيئة بالقاهرة ، ١٩٨١

٥ ـ الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية الهيئة بالقاهرة ، ١٩٧٩ . Minral Map of Egypt.

٦ ـ الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، الثروة المعدنية فى جمهورية مصر العربية ، الهيئة بالقاهرة ، ١٩٨٠

٧ ـ محمد سميح عافية واخرون تنمية الموارد المعدنية العربية مركز التنمية الصناعية للدول العربية جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٧٧ .

٨ ـ عثمان محرم واخرون Studies on Some mineral Depasits of Egypt الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية القاهرة ١٩٧٠ .

٩ ـ المنظمة العربية للتنمية الصناعية واقع وافاق تنمية صناعة الحديد والصلب فى الوطن العربى ، المؤتمر العربى الثانى لصناعة الحديد والصلب فى الوطن العربى ، البحرين اكتوبر ١٩٨٣ .

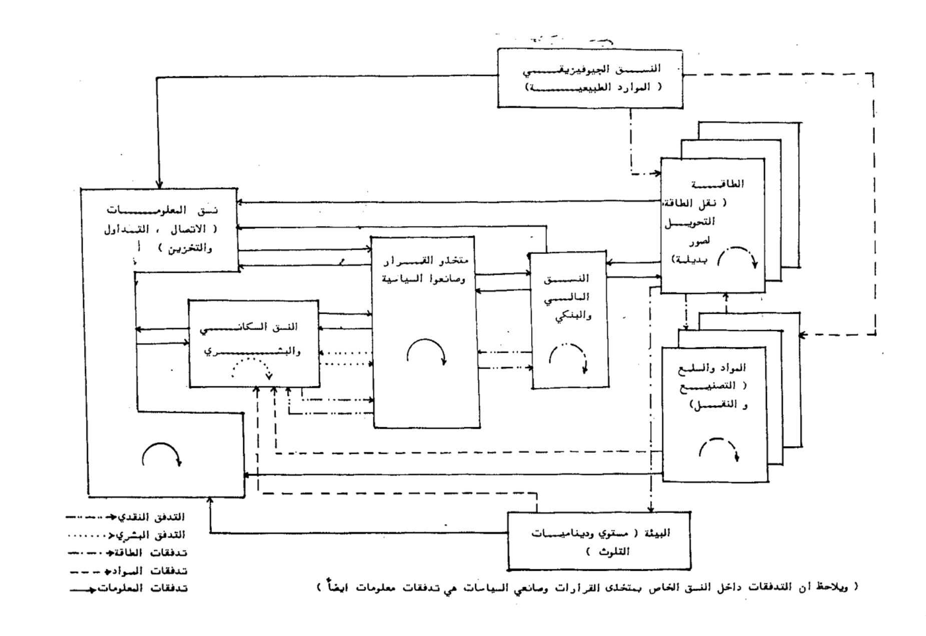
١٠ ـ جميع اعمال المؤتمرات العربية للثروة المعدنية الثانى بجدة ١٩٨٤ والثالث بالرباط ١٩٧٧ والرابع بعمان ١٩٨١ ثم الخامس بالخرطوم ١٩٨٤ .

الهوامش

* توجد شركات كثيرة للمعادن والخامات لاتتبع القطاع العام للتعدين والحراريات (شركة الحديد والصلب / الشركة المالية وشركة ابو زعبل للاسمدة/شركات مواد البناء جميعها ... الخ) كما ان منتجات تحويلية عديدة لاتتبع الشركات المنتجة لها وزارة الصناعة واشهر هذه الشركات شركات تعدين وصناعة مواد البناء التابعة لوزارة الاسكان (هل نقول ان دم التعدين موزع بين القبائل ؟)

* فيما يخص قطاع البترول والغاز الطبيعي ، ننصح بالرجوع الى المقال الانقلابى الجرىء

* الذى نشر للدكتور/ محمد شوكت النائب المخضرم لرئيس هيئة البترول فى عدد فبراير ١٩٨٧ من مجلة البترول تحت عنوان « البترول المصر - ابعاد حالية ومستقبلية »



(ويلاحظ ان التدفقات داخل النسق الخاص بمتخذى القرارات وصانعي السياسات هي تدفقات معلومات ايضاً)

جدول (١-٢) : احتياطيات معادن وخامات الوقود الصلب في مصر

النوع	الوحدات	كميات ومستوى تقدير الموجودات المعدنية: تقديرات	احتياطيات معرفة: ممكنة	احتياطيات معرفة: محتملة	احتياطيات معرفة: مؤكدة	مجموع	ملاحظات
فحم حجري	مليون طن	١٨٫٥	—	١١٫٩	٣٩٫٩	٤٢٫٨	في منطقة المغارة منجم تحت التجهيز للانتاج . فحم غير قابل للتكويك . يخطط لاستخدامه لتشغيل محطات توليد كهرباء حرارية في منطقة عيون موسى على اعماق كبيرة . فحومات في شقي منطقتي بدعة وثورة . طبقات رقيقة قريبة العمق فحومات رديئة .
الطفل الزيتي (البترولي)	ـــــ						تتوفر موجودات ضخمة ، عميقة وغير مقومة وتشير بعض المراجع الى ان مصر تملك احتياطيات واعدة من هذا الطفل الزيتي
يورانيوم (اولى)	مليون طن (خام)		٢٤	١٣	—	٣٧	في معادن يورانيوم متواجدة في الرمال السوداء على امتداد الشاطئ الشمالي وهناك تقدير بحوالي ٥٠٠٠ طن اخرى في تمعدنات عرقية في الصحراء الشرقية في منطقة العطشانة .
يورانيوم (ثانوي)	الف طن اكسيد يورانيوم		—	٣٣٣	—	٣٣٣	متواجدة في احتياطيات الفوسفات المصري الضخمة في وادي النيل ، والبحر الاحمر والوادي الجديد (بافتراض محتوى متوسط ٠١٫ ٪ من اكسيد اليورانيوم)
ثوريوم (اولى)	طن اكسيد ثوريوم		٣١٧٩٠٠	١٦٧٠٠	—	٣٣٤٦٠٠	محتوى الرمال السوداء على الشاطئ الشمالي من معدن المونازيت

جدول (١ ـ ب) : اهم الموجودات و/ او الاحتياطيات من خامات الفلزات الحديدية فـــى مصـــر

النـوع	الوحدات	الموجـــودات / الاحتياطيات		التوصيـف	مـــلاحظـــــات
		كميـــة	درجة/محتوى فلزى %		
خام حديد	مليون طن	١٣١ر٠	٥٤ر٧	مؤكـدة	منطقة الجديدة بالواحات البحرية (قيد الانتاج لتغذية مصانع الحديد والصلب فى حلوان .
		١١٤ر٨	٤٣ـ٤٨		مناطق عرابى / ناصر/ الحارة بالواحات
		٣٩ر٠	٢٥	مؤكـدة	منطقة الجيـــــز بالواحات
				تقديراولى	
		٢٩٤			اجمالى الواحات البحرية
		١٣٣ر٧	٣١ر٢ ـ ٤ر٦٢		مناطق شاسعة شرق اسوان (كانت قيد الاستغلال من ١٩٥٨ حتى ١٩٧٨ قبل التحول الى الواحات)
		٥٣ر٩	٤٣ر٧		خامات تحت سطحية قابلة للتعدين فى جنوب الصحراء الشرقية
		٤٨١ر٦			اجمالـــــى
خام منجنيز	الف طن	٢٠٠٠	٢٢ـ٢٤	مؤكدة / محتملـة	ام بجمة (سيناء) تحت الدراسة لانتاج موسع جديد
		١٢٠	٤٥	مؤكدة	حلايب ـ علبة (جنوب الصحراء الشرقية)
		٣٤		تقديراولى	مناطق اخرى
		٢١٥٤			اجمالــــــى
خام تيتانيوم	مليون طن	٤١	٣٤ر٩ % اكسيد تيتانيوم	مؤكـدة	منطقة ابوغلقة
		٤٧		مؤكـدة	رمال سوداء حاملة لمعادن التيتانيوم على امتداد الساحل الشمالـــى
		٨٨			اجمالــــى
ام الكروم	موجودات عديدة صغيرة ، وذات محتوى عال من الكروم ، تنتشر فى وسط وجنوب الصحراء الشرقية وهناك حوالى ١٧ من هذه الموجودات يتراوح احتياطى كل منها بين ٢٤٠٠ ـ ٤٨٠٠ طن .				

تابع : جدول (١ ـ ب): اهم الموجودات و/او الاحتياطيات من خامات الفلزات الحديدية فى مصر

النوع	الوحدات	الموجودات / الاحتياطيات كميـــة	الموجودات / الاحتياطيات درجة / محتوى فلزى٪	التوصيف	ملاحظـــــــات
خام النيكل	توجد عادة مصاحبة لتمعدنات النحاس، وتوجد احتياطيات تزيد عن المليون طن فى مناطق ابو سويل، وجابروعكارم، والجنينة فى الصحراء الشرقية ٠ ومحتوى النيكل فى خام ابوسويل يبلغ ٧٦ر١ ٪				
خام الموليبدنم	اكتشفت موجودات واعدة فى منطقة حمرعكارم جنوب الصحراء الشرقية، حيث عثر على عروق تمعدن بمحتوى ٠٣ر٠٪ فلز، وكميات خام تقديرها الاولى ٢٦ مليون طن				
خام البريليوم	موجودات واعدة فى وسط وجنوب الصحراء الشرقية (مناطق المويلحة وعجلة على سبيل المثال)				
خام التنجستين	طن اكسيد تنجستين	٤٧ر٣١	—	مؤكدة	مع خامات القصدير فى منطقتى عجلة وابود بابا بالصحراء الشرقية
خامات العناصر الارضية النادرة (نيوبيوم / تنتالم)	طن اكسيد	٦٥٤٠٠	—	مؤكدة	مصاحبة لخامات القصدير فى مناطق عجلة وابود باب
		٥٠٢٠٠		تقديرا اولى	فى منطقة ام نكات فى جنوب الصحراء الشرقية

المصادر : انظر ثبت المصادر فى نهاية الدراسة

جدول (١ ـ ج) : اهم الموجودات المعدنية للفلزات غير الحديدية

في مصـــر

نوع التمعدن	المنطقــة	احتياطيات بالطن	التقديـــرات: الدرجة ٪ نحاس	رصاص	نيكل	زنك	درجة التاكد + ملاحظات
نحـــاس	حمـــاش	٣٧٠٠٠	٣ر١	—	—	—	تقدير اولي
حجر رملي حامل للنحـــاس	غرب سيناء	٨٥٠٠٠	٢ر٨٥	—	٣٥ر١		تقدير اولي
نحاس/ نيكل	ابوسويـــل جابروعكارم الجنينــة	١٥٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ كبيرة نسبيا	٤ر١١ (٣٤ر١ـ٥٢ر٢) ٠ر١٧	—	٧٦ر١ (٢٤ر١ـ٤٤ر٢) ٠ر٣٨		ممكن ان يكون في حكم المؤكد تقدير اولـــي تقدير اولـــي
نحاس/ زنـــك/ رصاص	ام سميوكي	٢١٨٠٠٠	٠٤ر١ ـ ٣٥ر٤	٥٤ر١ ـ ٥٢ر٩	—	٩ر٩ ـ ٨ر٢١	مـــؤكـــد محتمل (قابل للزيادة)
زنك/ رصاص	ام غيج امتدادت ام غيج جبل الرصاص	١٠٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ ٢٧٥٠٠٠	٠٣ر٢	٣١ر١		١٣٩ ٠ر١١ ٠ر١٠	مـــؤكـــد محتمـــل غير محـــدد غير محـــددة
خامات الومنيوم	ابو خـــروق	٢٦٠٠٠٠٠٠	خام نيفلين سيارنيت بمتوسط ٠٨ر٢١ ٪ اكسيد المنيوم				منها ٥١ر٢ مليون مؤكدة ، ٥٦ر٦ مليون محتملة والباقي ممكن وهناك زيادة محتملة في الاودية المجاورة قد تبلـغ ٤٠ ـ ٥٠ مليون طن. تحتاج دراسات تكنولوجية .

تابع: جدول : (١ ــ جـ) اهم الموجودات المعدنية للفلزات
غير الحديدية فى مصر

نوع التمعدن	المنطقة	التقديرات: احتياطيات بالطن	الدرجة: نحاس	رصاص	نيكل	زنك	درجة التأكد ملاحظات
خامات الذهب		من بين ٩٥ موقعا معروفا فى مصر، يمكن تمييز المواقع التالية كأمثلة :					
	جبل عنود	٨٫٦ الف طن خام تحتوى ١٠٩ كجم ذهب بمتوسط ١٢٫٧ جم/ طن (مؤكد)					
		١٣٫٦ " " " " ٢٣٨ " " " " ١٧٫٥ " (محتمل)					
		١٠٩ " " " " ٧٩ " " " " ٢١٫٧ " " (ممكن)					
	البرامية	٣٥ ــ ٤٠ الف كجم ذهب فى الخام					(احتياطيات ممكنة)
	السكرى	٣٠ ــ ٣٥ الف كجم ذهب موزعة على ستة مناطق (احتياطيات ممكنة) ٥٤ الف طن لفايات من اعمال تعدين سابقة تحتوى ٣٠٨ كجم ذهب بمتوسط ٥٫٧١ جم/ طن (احتياطيات مؤكدة)					
خام القصدير		يصاحب القصدير التنجستين فى الخامات الموجودة فى مناطق عجلة وابو دباب ونويبع باحتياطيات تبلغ ١٢٩٧ طن من فلز القصدير وقد بدأ مؤخرا الاستغلال التجارى لخام منطقة عجلة					

جدول (١ ـد) : اهم الاحتياطيات المصنفة للفوسفات الصخرى فى مصر

النطاق / المنطقة	الاحتياطيات (مليون طن)					من المتوسط/ خامس أكسيد الفوسفور	ملاحظات
	مؤكد	محتمل	ممكن	غير محدد	مجموع		
البحر الاحمر							
الحمراوين	١٠,٢	١٧,٠	١٢,٠	ـ	٣٩,٢	٢٣,٧	
ابوشجيلة	٨,٢	ـ,٦	٢٠,٦	ـ	٣٤,٨	٢٦,٦ ـ ٢٧,٥	
مجموعة القصير	ـ,٦	ـ,١٣	ـ	١٨٥,٠	٢٠٤,٠		
مجموعة سفاجا	٩,٥	ـ	ـ	٧٣,٠	٨٢,٥		
وادى النيل							
المحاميد غرب	٢٥,٤	ـ,٩٧	ـ	٣١,٥	١٥٣,٩	٢٠ ـ ٢٣	يوجد ١١ موقعا بها موجودات اضافية فى وادى النيل غير مقومة ترتفع بموجودات الاقليم الى مايزيد عن ١٨٧٠ مليون طن
المحاميد شرق	٤٨,٠	٦٧,١	ـ	٤٠,٥	١٥٥,٣	٢٠ ـ ٢٦	
الصحراء الغربية							
ابو طرطور	٣٦٣,٤	٦٢٤,٠	ـ	ـ	٩٨٧,٨	٢٥,٥٦	توجد موجودات فى مواقع اخرى بالداخلة والخارجة قد ترتفع بموجودات الاقليم الى ١٥٠٠ ـ ١٧٠٠ مليون طن
اجمالى	٤٧٠,٧	٨٢٤,٥	٣٢,٦	٣٢٩,٧	١٦٥٧,٥		

المصادر : انظر ثبت المصادر فى نهاية الدراسة

جدول (١ ـ هـ) : بيان وصفي بالرواسب اللافلزية والمعادن والصخور الصناعية المشهور وجودها في مصر رغم عدم وجود تقديرات كمية يعول عليها تخصها

الفئة	الراسب / الخام	ملاحظات
املاح تبخرية	ملح الطعام (كلوريد صوديوم)	ملاحات على شواطئ البحرين الابيض والاحمر . وموجود ات ملح صخري في اعماق سحيقة .
	نطرون (كربونات صوديوم)	طرانات عديدة في وادي النطرون ومحافظة البحيرة .
	بوتاس	طبقات عميقة تم الوصول اليها في منطقة خليج السويس غير مبشرة اقتصاديا .
	جبس	موجودات عديدة في سيناء ، والساحل الشمالي (غرب اسكندرية) والبلاح ، وشرق الفيوم . احتياطيات تزيد عن ٤٠ مليون طن قابلة للزيادة الكبيرة . يتم الانتاج من اغلب هذه المناطق حاليا .
خامات الصناعات الكيماوية	حجر جيري " كيماوي " ودولوميت	مناطق عديدة اهمها بالقاهرة وبني خالد ببني سويف (٣٩ مليون طن)، وابورواش (٧٫٥ مليون طن)، وغرب الاسكندرية (١٢٫٣ مليون طن) .
	باريت	موجودات لا باس بها مصاحبة لخام حديد الواحات البحرية قابلة للاستغلال
	الكبريت	في مناطق جمسة ورنجة على شاطئ البحر الاحمر . يخطط الان لاعادة استغلالها .
معادن وصخور صناعية اخرى	كاولين	في كلابشة (١٦٫٥ مليون طن)، وسيناء (عدة ملايين)، وابو ورج وعلبة (كميات محدودة)
	رمل الزجاج	حوالي ٤ ملايين طن في منطقة ابو رج على ساحل خليج السويس وفي مناطق اخرى عديدة .
	تلك	موجودات عديدة في اقصى جنوب الصحراء الشرقية ويتم الانتاج من بعضها .
	اسبستوس	موجودات عديدة اهمها في منطقة حفافيت في جنوب الصحراء الشرقية
	فلسبار	موجودات عديدة محدودة الكميات بعضها يتم العمل فيه .
	بنتونيت وطينة د باتومية النـ	موجودات عديدة محدودة الكميات بعضها يتم انتاج صغير منه

المصادر: انظر ثبت المصادر في نهاية الدراسة

جدول (٢ ــ ٩) : تطور الانتاج التعديني في مصر في الفترة (٧٥ ــ ١٩٨٠)

المنتج	الكمية بالالف طن (مالم ينص على خلاف ذلك)						
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	
فوسفات صخرى	٥١٨	٥٠٠	٥٦٣	٦٣٩	٦٢٣	٦٧٩	
حديد (خام)	١٠٨٧	١٢٤٣	١٤٠٩	١٤٦٨	١٤٣٥	١٧٧٦	
ملح الطعام (كلوريد صوديوم)	٦٦٤	٦٠٦	٦٦٤	٧٠٩	٧٢١		
كاولين	٣٥	٣٠	٤٥	٥٦	٤٢	٤٥	
كوارتز	٨	٨	٩٫٧	١١	١٠	١٠٫٥	
اسبستوس وفيرماكيوليت	—	١٫٤	٠٫٩	٠٫٩	٠٫٨	١٫٢	
جرانيت (عدا كسر الجرانيت)	٣	٣	٣	٣٫٢	٢٫٧	٦٫٤	الف متر مكعب
بازلت	٣٢٠	٣٢٠	٢٩٨	٣٢٧	٣٢٨	٣٠٢	الف متر مكعب
رخام (عدا كسر الرخام)	٨	٨٫٥	٢١	٢٣	٢٦	٣٦	الف متر مكعب
حجر جيرى	٥٫٤	٥٫٥	٥٫٢	٥٫٧	٥٫٩	٥٫٣	مليون متر مكعب
رمل عادى	٣٫٠	٣٫٥	٦٫٤	٧٫٠	٦٫٠	٥٫٧	مليون متر مكعب
زلط	١٫٣	١٫٥	١٫٩	٢٫١	٣٫٤	٤٫٦	مليون متر مكعب
رمل زجاج	١٢٠	١٢٠	١٠٥	١١٥	١٤٧	١٣٣	الف متر مكعب
طفلة	٩٥٠	١٠٠٠	٩٨٦	١٠٨٥	٩٥٠	٩٨٨	
جبس خام	٦٠١	٧٤٣	٧٢١	٧٩٣	٧٩٦	٦٩٠	
حجر رملى	١١٠	١٢٠	١٢٠	١١١	٧٨٧	٧٨٧	
دولوميت	١٠٠	١١٠	١١٨	١٣٠	٥٠٤	٤٥٨	
كربونات صوديوم (نطرون)	٤	٤	٤	٤	٤	—	
كبريتات صوديوم	٤	٤٫٨	٢	٣	٩	—	
بنتونيت	٣	٤	٦	٥	٥	٤	
جرافيت	٠٫٥	٠٫١٤	٠٫٢٣	٠٫١	—	—	
اكاسيد حديد (الوان)	٠٫٣	٠٫١	٠٫٠٨	٠٫٢٥	٠٫١٤	٠٫١٣	
باريت	٠٫٧	٠٫٢٣	٠٫٧٠	١٫٠٠	٢٫٣	١٫٧	
كروم	٠٫٢٤	٠٫٥٠	٢٫٢٠	٠٫٥٠	٠٫٠٢	—	
ماجنيزيت	٠٫٨	٠٫٦	٠٫٠٨	—	٠٫٤٠	٠٫٤٥	

تابع : جدول (٢ ـ ٩) تطور الانتاج التعديني فى مصر فى الفترة
(١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

المنتج	الكمية بالالف طن (مالم ينص على خلاف ذلك						
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	
فلور سبار	٢ر٧٠	١ر٦	٢ر٤	٢ر٣	٠ر٨	٠ر٥	
فلد سبار	٠ر٩	٢ر٠	٦ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٣ر٣	
طينة دياتومية	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٦	٠ر١	—	—	
تلك	١ر٥	٤ر٠	٧ر٠	٦ر٠	٥ر٠	٥ر٠	
منجنيز	٣ر٦	٤ر٠	٣ر٦	٠ر٢	—	—	
رمل السباكة	٢٠	٢٥	٢١	٢٢	٨	٨	الف متر مكعب

المصادر : انظر ثبت المصادر فى نهاية الدراسة .

جدول (٢ ـ ب) تطور الانتاج لاهم المنتجات التعدينية فى مصر
فى الفترة (٨٠/٨١ـ٨٥/٨٦)

المنتج	الوحدة	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥ *
فوسفات صخرى	الف طن	٧٢٧	٦٩١	٧٨٣	٩٤٦	١٠٣٨	١١٦٢
خام حديد	" "	١٩٤٤	٢١٣٩	٢٢٢٣	١٩٠١	١٩٥٠	٢١٣٥
ملح الطعام	" "	٨٥٨	٨٨٣	٩١٨	٨٦٥	١٠٦١	١٠٤٠
كاولين	" "	٣٢	٥٠	١٠٠	١٤١	١٠٨	١٣٠
كوارتز	" "	١٣	١٢	٩	٧	١٧	١٧
اسبستوس وفيرماكيوليت	طن	١٥٦٨	(ـــ)	(ـــ)	١	٤٨٨	٩٥٠
جرانيت (عدا كسر الجرانيت)	الف م٣	٣	١٣ *	٢	٢	٣	٣
بازلت	" "	٢٠٣	٩٠	٤٦٢	٦٢٢	٧٢٠	٨٩٩
رخام (عدا كسر الرخام)	" "	٤٧	٥٢ *	٤٥ *	١١١ *	٤٣	٤٠
حجر جيرى كيماوى	مليون م٣	٦	٧	٩	١١	١٢	١٣
رمل عادى	" م٣	٦	٧	٨	٩	١٢	١٣
زلط	" م٣	٦	٦	١٠	١٠	١١	١١
رمل زجاج	الف م٣	١٤٠	١٤٧	١٦٦	١٩٤	١٨٧	١٨٦
طفلة (طين)	الف طن	٩٩٥	٩٧٥	١٣٦٢	١٩٧٦	١٩٤٩	٣٦٤٣
جبس خام	الف طن	٦٨٩	٨٤٥	٧٢١	٨١٠	٨٤١	٩٠٦
حجر رملى	الف م٣	٧٨٧	٧٨٥	٦٢٣	٤١٨	٤٨٦	٤٧٥
دولوميت	الف طن	٤١٣	٤١٤	٤٣١	٧١٦	١٥٧٠	٢٢١٣

المصادر : انظر ثبت المصادر فى نهاية الدراسة

(ـــ) اقل من جزء من الالف من الوحدة
(*) بالالف طن .
(..) غير متاح .
(×) تقديرات .

ملاحظات :

١ ـ حدثت طفرة فى انتاج الطفل والطين الذى تضاعف الى مايقرب من المرات الاربع خلال الفترة المبينة ، وذلك بسبب التحول فى انماط تصنيع طوب البناء ، والانتقال من الطوب الاحمر القائم على تجريف الارض الى الطوب الطفلى القائم على استخدام الطفلات الصحراوية

٢ ـ حدثت طفرة ايضا فى انتاج الدولوميت، والحجر الجيرى الكيماوى، ويعود هذا اساسا الى دخول مجمع الحديد والصلب، المستخدم الاول والاكبر لهما ، مرحلة الانتاج الضخم بعد التوسعات التى تمت فيه مع اوائل الثمانينيات .

جدول (٣) : تطور احتياطيات وانتاج البترول الخام والغاز فى مصر
(البترول بملايين البراميل ، والغاز بمليارات الاقدام المكعبة)

النشاط	النوع	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	الزيادة	
									١٩٨٠/٧٠	١٩٨٤/٧٠
احتياطيات	بترول	٤٥٠٠	٣٩٠٠	٢٩٠٠	—	٣٢٢٥	٣٤٥٠	٣٢٠٠	ـ ٠ر٣٦	ـ ٠ر٢٩
	غاز	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٢٩٧٠	—	٧١٨٠	٧١٠٠	٧٠٠٠	ـ ٠ر٤١	+ ٠ر٤٠
انتاج (سنوى)	بترول	١١٩ر٨	٨١ر٣	٢٠٣ر٢	٢٢٠ر٠	٢٢٧ر٩	٢٥١ر٩	٢٨٤ر٧	+ ٠ر٦٧	+ ١ر٣٨
	غاز	—	١ر٢	٤ر٩	٢ر٤	٢ر٧	٣ر١	٤ر ـ	—	—

المصدر : احتسبت من المستقبل العربى ، العدد ٧٨ ، الملف الاحصائى ، ص ٢٠٣ ، فيما عدا بيانات (١٩٨٤) التى اخذت مباشرة من التقرير السنوى الاحصائى الحادى عشر (١٩٨٤) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ص : ٩ .

ملاحظات : ١ ـ يتكرر الحديث فى السنوات الاخيرة عن زيادة الاحتياطى المؤكد من البترول غير انه لا تتوفر اية مؤشرات جادة يمكن الركون اليها فى هذا الصدد والارجح ان الزيادات المشار اليها تنشأ عن ادخال طرق انتاج ثانوى فى استغلال احتياطيات خزانات قديمة ومعروفة وتحت الاستغلال وهو تطوير يرفع من ارقام الاحتياطى المؤكد ، بيد انه يلزم التعامل معه بحذر شديد .

٢ ـ رغم ضخامة احتياطيات الغاز المصرى ، ورغم التاكد من وجود احتياطيات لا بأس بها منه ، ورغم ضآلة الانتاج الحالى اذا ما قورن بالاحتياطيات المسجلة ، فمن الامور المثيرة للدهشة ان تتوجه وزارة البترول فى السنوات الاخيرة الى الاخذ بنظام اقتسام الغاز مع شريك اجنبى تحت دعوى تحمله اعباء المخاطرة ، وهو نظام لا تأخذ به الدول الاخرى ، وفى مقدمتها دول الخليج الصغيرة والتى قد تضطرها الظروف ، خاصة فيما يتعلق بوفرة الكوادر الفنيه والحاجة الى تكنولوجيا متقدمة ومكلفة مع الانتاج الضخم الى اللجوء الى مثل هذا النظام .

٣ ـ بلغ انتاج البترول والغاز مجتمعين ٤٧ مليون طن فى ١٩٨٥/٨٤ ، ثم ٤٢ مليون طن فى ١٩٨٦/٨٥ (وفق بيانات الجهاز المركزى للمحاسبات ، الكتاب الاحصائى السنوى لعام ١٩٨٦) .

جدول (٤) قيمة المنتجات والقيمة المضافة الصافية فى اشهر فروع النشاط الصناعى القائمة على الموارد المعدنية (الف جنيه) عن السنوات ٧٠/١٩٧١ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٩

نوع النشاط	١٩٧١/٧٠		١٩٧٥		١٩٧٧		١٩٧٩	
	منتجات	قيمة مضافة	منتجات	قيمة مضافة	منتجات	قيمة مضافة	منتجات	قيمة مضافة
أ ـ خامات ومعادن								
بترول خام وغاز طبيعى	٦٧٢٥٢	٣٤٧٣٥	١١٤٢٦٠	٦١٨٢٤	٢٨١٦٨٨	١٨٢١١٧	١٨٧٤٥٠٩	١٦٤٥٥٨٢
خامات فلزات حديد يقوغير حديدية	١٣٩٩	٥٦٢	٢٦٨٣	٩٧٤	٢٦٠٤	١٠٧٣	١١٠٧	٦٢
منتجات اخرى لمناجم ومحاجر*	٦٥٣٣	٢٨١١	١١٩٤٥	٦٥٦٦	١٦١٢٩	٩٤٦٥	٢١٩٥٩	١٤١١٨
	٧٥١٨٤	٣٨١٠٨	١٢٨٨٨٨	٦٩٣٦٤	٣٠٠٤٣١	١٩٢٦٤٦	١٨٩٧٥٧٥	١٦٥٩٧٦٢
ب ـ منتجات تحويلية عن خامات ومعادن								
نواتج تكرير البترول	٦٩٦	٥٠٢٥	٣٨٦٢	١٣١٩٩	٣٩٦١	١٩٠٦٦	٣٥٦٢	٢٥١٤٢
منتجات متنوعة من البترول والفحم	٢٠٦٢٥	٨١٦٨	٦٠٨٥٤	١٣٣٥٧	٣١٩٤٠	٢١٥٣٤	١١٢٩٣٣	٢٧٨٣٣
منتجات خامات غير فلزية **	٥٢٠٨٥	١٨١٥٧	٨٧٢٢١	٣١٣٦٣	١٢٣٥٩٤	٥٠٨٨٩	١٨٠٠٤٤	٦٥٢٥٢
الحديد والصلب (الخام)	٦٨٨٢٥	١٧٥٦٠	١٢٦٤٨٩	٧٠٥٠	١٤٠٠٠١	١٥٧٦٧	٢٢٣٠٢٩	٤٢٥٤٠
فلزات غير حديدية (خام)	٨١٨٢	٢٠٦٦	٤٧٤٥٤	٩٦٦٩	١١٠٨٤٠	٢٦٨٨٦	٢٢٦٢٦٥	٤١٣٨٣
اسمدة ومبيدات ***	٢٣٨١١	٩٣٧٦	١٦٢٥٦	٦٦٤٨	٢٨٤٥٨	١٠٦٣٦	٥٧٦٩٧	١١٦٩٥
	١٧٤٢٢٤	٦٠٣٥٢	٣٤٢١٣٦	٨١٢٨٦	٤٤٤٣٤٤	١٤٤٧٧٨	٨٠٣٥٣٠	٢١٣٨٤٥
حـ ـ اجمالى منتجات القطاع الصناعى (عام وخاص)	٣٧٠٤٩	٣٨٨٥٠٣	٢٢٧٥٤٠٠	٦٤٩٠٣٥	٣٢٢٠٨٠٦	١٠٨٦٣٣٦	٥٨٦٤٤٥٦	٢٧٩٦٢٦١

تابع جدول (٤) قيمة المنتجات والقيمة المضافة الصافية فى اشهر فروع النشاط الصناعى القائمة على الموارد المعدنية (الف جنيه) عن السنوات ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٩

نوع النشاط	١٩٧١/٧٠		١٩٧٥		١٩٧٧		١٩٧٩	
	منتجات	قيمة مضافة	منتجات	قيمة مضافة	منتجات	قيمة مضافة	منتجات	قيمة مضافة
ا / ج ٪	٢٠٫٣	٩٫٨	٥٫٧	١٠٫٧	٩٫٣	١٧٫٧	٣٢٫٦	٥٩٫٣
ب / ج ٪	٤٧٫٠	١٥٫٥	١٥٫٠	١٢٫٥	١٣٫٨	١٣٫٣	١٣٫٧	٧٫٦
اد من البترول والغاز / ج ٪	١٫١٤	٠٫٨	٠٫٦	١٫٢	٠٫٦	١٫٠	٠٫٤	٠٫٥

* مثل الفوسفات والطفلة ، الطين ، والرمل ، والزلط ، وملح الطعام ٠٠٠٠الخ ٠

المصدر : احتسبت احصاءات الانتاج الصناعى السنوى للاعوام ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

** مثل منتجات الخزف والصينى والزجاج والاسمنت والجير والجبس ومواد البناء عامة ٠٠٠ الخ ٠

*** تتضمن منتجات اصلها غير مصرى ٠

جدول (٥) : مقارنه الانتاج وموشرات لشركات هيئه القطاع العام للتعدين والحراريات
مع مجمل شركات وزاره الصناعه فى الفتره ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤
(القيمه بالالف جنيه)

القيمـــه	١٩٨١/٨٠			٨١ /١٩٨٢		٨٣/٨٢		١٩٨٤/٨٣		١٩٨٥/٨٤		
	التعدين	الصناعه	٠/٠	التعدين	الصناعه	التعدين	الصناعه	التعدين	الصناعه	التعدين	الصناعه	٠/٠
الانتاج	٥٧٦٢٢	٣٧٤١١٦٥	١ر٥٤	٦٨٧١٤	٤٤٧٩٦٨٠			٩٣٠٧٤	٥٧٤٠٦٥٠	١١٥٢٣٠	٦٤٤٧٩٧٥	١ر٨٧
المبيعات الكليه	٥٧٦٨٩	٣٧٧١٨٣٩	١ر٥٣	٦٨٣٧١	٤٢٥٥٠٣٢			٩٣١٩٦	٥٥٦٩٧٣٥	١٠٨٢٣٨	٦٤٢٢١١٤	١ر٦٩
" المحليه	٥٣٠٢٠	٣٣٥٥٣٩٨	١ر٥٨	٦٢٧٨٣	٣٨٣٠٠٥٤			٨٥٨٩٢	٤٩٧٤١٢١	١٠١٤٨٧	٥٦٨٣٠٩٢	١ر٧٩
الصادرات	٤٦٦٩	٤١٦٤٤١	١ر١٢	٥٥٨٨	٤٢٤٩٧٨			٧٣٠٤	٥٩٥٦١٤	٦٧٥١	٧٣٩٠٢٢	٠ر٩١
القيمه المضافه	٤٤٤٤٩	١٣٧١٢٠٣	٣ر٢٤	٥٨٠٠٦	١٥٩٤٣٨١			٧٧٦٦٠	٢٠٠٠٠٣٨	١٠٢٠١١	٢٥٠٢٣٧٨	٤ر١
" المضافه الصافيه	٣٨٥٩٨	١١٧٤٨٦٢	٣ر٢٩	٤٩٧٠٩	١٣٦١٤٨٨			٦٤٧٥٦	١٦٧٤١٧٨	٨٥٤١٥	٢١٤١٦٤٤	٣ر٩٩
اجمالى الاجور	٢٦١٩٧	٦٠٦٢٥٠	٤ر٣٢	٤٠٥٦٢	٨١٨٣٨٢			٥٦٦٣٧	١٠٩٩٦٦٤	٦٧٥٦٠	١٢٨٨٧٦٣	٥ر٢٤
عدد العاملين	٢٢٠٥٥	٥٩٨٩٩٦	٣ر٦٨	٢٢١٥٠	٦٠٨٥٤٥			٢٢٥٩٥	٦٠٢٤٢٣	٢٥٤٨٤	٦٠١٨٩٧	٤ر٢٣

* تضم شركات : النصر للفوسفات - البحر الاحمر للفوسفات - مصر للفوسفات (الحمراوين) - سيناء للمنجنيز - النصر للملاحات - النصر للزجاج والبللور - النصر للحراريات " سورناجا " - المصريه للحراريات - العامه للخزف والصينى .
* المصدر . احتسبت من بيانات قطاعات وشركات وزاره الصناعه عن السنوات المبينه - نشرات داخليه - مركز المعلومات التخطيطيه - معهد التخطيط القومى

جدول - ٦ - الاسهامات المالية والاقتصادية لقطاع البترول
في الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٥) بالاسعار الجارية ..

" الوحدة مليون جنيه "

النشاط		١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤
قيمه الانتاج	قطاع البترول	٣١٩٣ر-	٣١٤٠ر٥	٢٨٠١ر٩	٤٨٨٣ر٧	غير متاح
	الاجمالي الوطني	٣٠١١٣ر٣	٣٥١٧٨ر٣	٣٩٨٣٩ر٧	٤٥٠٠٩ر٨	،، ،،
	٪	١٠ر٦	٨ر٩	٧ر٠	١٠ر٩	،، ،،
قيمه الناتج المحلي	قطاع البترول	٢٧٦٨ر١	٢٦٦٨ر١	٢٢٨٥ر٠	٣١٩١ر٣	،، ،،
	الاجمالي الوطني	١٦٧١٧ر٩	١٩٥٧١ر١	٢٢١٥٥ر٦	٢٥٥٥٧ر٠	،، ،،
	٪	١٦ر٦	١٣ر٦	١٠ر٣	١٢ر٥	
قيمه الصادرات	أنظر الجدول اللاحق (رقم ٧)					

المصدر : احتسبت عن الكتاب الاحصائي السنوي (١٩٥٢ - ١٩٨٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ..

جدول -٧- قيمه صادرات مصر من البترول الخام ومن كافة منتجات قطاع البترول وكذلك تقديرات المعادل التصديرى لحصة الشريك الاجنبى من الزيت الخام (بالمليون دولار) فى الفترة (٨٠ — ١٩٨٦)

النشاط	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
قيمه احمالى صادرات القطاع	٢٧٩٢ر١	٣٣٥٦ر٢	٣٥٩٩ر٨	٣١٦٥ر٥	٣٠٤٧ر٦	٣٠٨١ر٧	٢٢٦٥ر١
قيمه صادرات الزيت خام	١٥٣٠ر٥	١٦١٥ر٥	١٨٣٨ر٠	١٥٤١ر٦	١٧١١ر٣	١٧٣٤ر٩	١٠٢٣ر١
تقدير قيمه حصه الشريك الاجنبى من الزيت الخام كمعادل صادرات (+)							
كميات الخام المنتج*	٢٩٤٠٤	٣١٧٥٦	٣٢٨٩٢	٣٥٩٧٥	٤١٢١٧	٤٤٣١٢	٤٠٢٤٠
،، الخام المعالج محليا	١٣٨٣٤	١٥٠٧٠	١٦٨١٠	١٨١٤٤	١٩٥٤١	٢٠٢١٨	٢١١٣٨
،، الصادرات الوطنية	٦٠٥٨	٧٢٣٦	٧٣٥٤	٨٢٦٣	٩٠٩٠	١٠٨٥٣	٦٢٨٨
النصيب الكمى للشريك الاجنبى**	٩٥١٢	٩٤٥٠	٨٧٢٨	٩٥٦٨	١٢٥٨٦	١٣٢٤٢	١٢٨١٤
قيمه نصيب الشريك الاجنبى (معادل تصديرى)	٢٤٠٣ر٢	٢١٠٩ر٨	٢١٨١ر٣	١٧٨٥ر١	٢٣٦٩ر٥	٢١١٦ر٨	٢٠٨٥ر٠
٪ لحصه الشريك (كميات)	٣٢ر٣٥	٢٩ر٧٦	٢٦ر٥٤	٢٦ر٦٠	٣٠ر٥٤	٢٩ر٨٨	٣١ر٨٤

* الكميات بالالف طن ** ينتج بطرح مجموع الكميات المعالجه محليا والصادرات الوطنيه من احمالى كميات البترول الخام المنتج.

(+) لجأنا الى هذه الحيلة لتقدير حصه الشريك الاجنبى، نظرا لحرص المنشاه بعكس تجنب كل البيانات الصادرة عن الهيئات المعنيه تناول هذا الجانب (وهو نفس المسلك المتبع مع تقديرات الاحتياطيات).

المصدر الرئيسى: احتسبت عن بيانات اوليه متنوعه مأخوذة عن التقارير السنوية لهيئة البترول عن السنوات ٨٠ – ١٩٨٦.

توصيات المؤتمر الاولى

انعقد المؤتمر الاول لبنك التنمية الصناعية فى الفترة من ١٠ - ١٢ يوليو ١٩٨٨ تحت رعاية الاستاذ الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء وكان موضوع المؤتمر دور بنك التنمية الصناعية لمصر وقد اسهم فى اعمال المؤتمر السيد رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزى المصرى وعدد من السادة الوزراء ولفيف من رجال الصناعة والاقتصاد فى مصر من القطاع الخاص والعام وعملاء البنك واساتذة الجامعات والمسئولين والخبراء .

وقد اجمع الحاضرون على ان التنمية الصناعية هى أحد الركائز الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خاصة فى ضوء ندرة الاراضى الزراعية ومحدودية الموارد المائية .

واذا كان من المقدر ان يبلغ عدد سكان مصر نحو ٧٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠، وعدد القوة العاملة ٢١ مليون شخصا فان التنمية الصناعية هى المدخل الوحيد لاتاحة فرص العمالة لهذه الاعداد الهائلة ومصدرا لزيادة الانتاج .

ولاشك ان بمصر مقومات صناعية كبيرة من موارد ومواد خام وموارد مالية وغيرها ومن ثم يصبح من الضرورى الاستمرار فى تطبيق استراتيجية سليمة للتنمية الصناعية على اساس ماتتمتع به مصر من ميزات نسبية وقاعدة صناعية متنوعة اخذا فى الحسبان الظروف الدولية المتغيرة .وفى ضوء هذا يوصى المؤتمر

أولا : فى مجال الاستراتيجية الصناعية

العمل على :

١ ـ تطوير الهيكل الصناعي بالتركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية والتي لها فرص اكبر في التصدير
٢ـ ان تكون استراتيجية الصناعة سارية للقطاعين العام والخاص مع الفاكيد على علاقات الترابط والتكامل بينهما
٣ـ مراجعة القوانين والتشريعات بهدف تبسيطها وتوحيدها بالنسبة لجميع العاملين في النشاط الصناعي
٤ ـ اعادة النظر في قانون العمل لجعله مشجعا للانتاج ورفع الانتاجية ومؤديا الى الانضباط مع توسيع سلطة الادارة في تطبيق قاعدة الثواب والعقاب
٥ـ ـ ربط مراكز البحوث بمراكز الانتاج حتى تكون البحوث تطبيقية من اجل زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية والجودة .

ثانيا : فى مجال السياسات الاقتصادية

تستطيع السياسات الاقتصادية اعطاء دفعة كبيرة للتنمية الصناعية وفى هذا العدد يوصى المؤتمر

١ ـ فى السياسة النقدية

ا ـ حيث ان السقوف الائتمانية الغرض منها الحد من التضخم فيجب الا تعوق تمويل المشروعات الائتمانية سواء لراس المال الثابت او العامل نظرا لان زيادة الانتاج هي السبيل الى خفض معدلات زيادة الاسعار .
ب ـ حث الجهاز المصرفي على زيادة الاموال المستثمرة في القطاع الصناعي
ج ـ النظر في توفير الائتمان للتنمية الصناعية باسعار منخفضة كما تم بالنسبة لمشروعات الامن الغذائى
د ـ ان تسرع البنوك بحل مشاكل الشركات المتعثرة التى يمكن ان تعمل بكفاءة دفعا لمزيد من الانتاج

٢ ـ فى السياسة المالية

ا ـ خفض معدل الضريبة على الارباح الصناعية الى حوالى ٢٠ ٪ وقد يؤدى الى زيادة حصيلة الضرائب فضلا عن تشجيع التنمية الصناعية
ب ـ الغاء ضريبة التركات والاكتفاء برسم الايلولة وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الصناعية كمرحلة أولى

٣ ـ فى السياسة السعرية

أ ـ الاسراع بتوحيد اسعار مستلزمات الانتاج والطاقة بالسبة لجميع المشروعات الصناعية يتعين النظر فى القانون الذى تم تاسيسها من خلاله
ب ـ عدم دعم اسعار مستلزمات الانتاج وتقديم الدعم ان لزم الى المنتجات النهائية حتى تنضبط الحسابات الاقتصادية ويزيد الانتاج
ج ـ ان يقتصر التسعير الادارى على الحالات التى تقدم فيها الدولة دعما وحماية وفى هذه الحالات يجب وان تراعى تحقيق هامش ربح معقول حتى لاتتوقف هذه المشروعات عن الانتاج

٤ ـ فى السياسة التجارية وسعر الصرف

ا ـ السعى نحو تحقيق استقرار سعر الصرف وتوحيده
ب ـ الاسراع بتطبيق نظام رد الرسوم الجمركية TAXREDATE على السلع التصديرية حتى يكون حافزا على زيادة الصادرات وسد العجز فى ميزان المدفوعات

٥ ـ سياسات الاجور والعمالة والتدريب

ا ـ الاسراع بخطوات اصلاح هيكل اليد العاملة وتعديل نظم التعليم بما يوفر العمالة الماهرة المطلوبة على كافة المستويات
ب ـ ان يربط الاجر بالاسعار والانتاجية معا حتى لاتتعاظم معدلات التضخم
ج ـ ان تستخدم نظم الحوافز بطريقة سليمة تؤدى الى ربط الاجر بالانتاجية

ثالثا : فى مجال الصناعات الصغيرة

ان الصناعات الصغيرة وخاصة التصديرية تستطيع ان تسهم بكفاءة فى مجال خلق فرص العمالة وتحسين ميزان المدفوعات لذلك يوصى المؤتمر بما يلى .

١ ـ انشاء مركز لتنمية الصناعات الصغيرة يعمل على رسم سياسة تنمية هذه الصناعات وحل المشكلات التى تواجهها
٢ ـ العمل على توفير مواقع ملائمة لتوطين الصناعات الصغيرة فى صورة مجموعات صناعية فى المدن الجديدة والمحافظات مع تشجيع القطاع الخاص على انشاء وتنمية هذه المجموعات
٣ ـ توفير كافة المستلزمات اللازمة لهذه الصناعات من دراسات جدوى ومواد دخام وتمويل بتكلفة مخفضة وغيرها
٤ ـ العمل على ربط الصناعات الصغيرة ببعضها البعض وكذلك ربطها بالصناعات الكبيرة والمتوسطة كصناعات مغذية لها تحقيقا لمزيد من التكامل الصناعى

رابعا : فى مجال استراتيجية بنك التنمية الصناعية

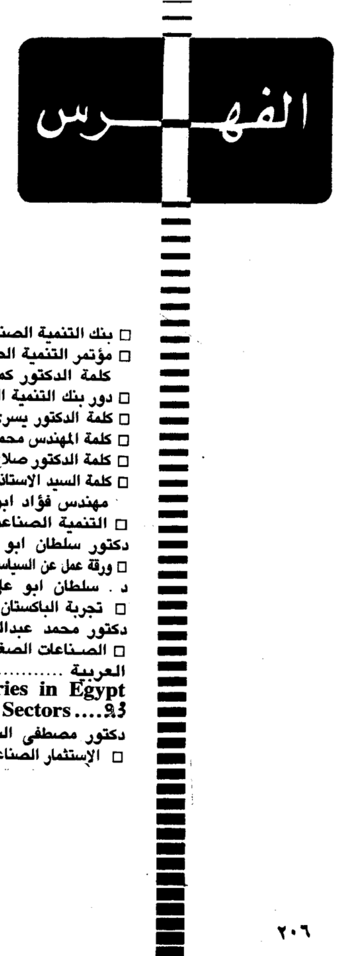
يعد الهدف الرئيسى لبنك التنمية الصناعية هو تنمية وتطوير القطاع الصناعى عامة مع التركيز على القطاع الخاص من اجل الاسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا تتضمن استراتيجية بنك التنمية الصناعية على الاتى

أ - المساهمة فى معالجة مشكلات الميزان التجارى وميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصناعات التصديرية والصناعات ذات المكون الاجنبى الصغير مع تشجيع الصناعات التى تحل محل الواردات
ب - العمل على خلق فرص عمالة للمواطنين من خلال تشجيع البنك للصناعات الصغيرة

ج - تشجيع التوسع فى الصناعات المنتجة للخامات ومستلزمات الانتاج
د - العمل على تشجيع صناعة الالات والمعدات
هـ - تنمية المناطق الاقل نموا
و - تعبئة المدخرات المحلية
ز - المساهمة فى اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات
ويؤدى البنك دوره فى ذلك من خلال الاساليب الرئيسية الاتية
أ - تقديم كافة اشكال التمويل بالعملات المختلفة وآجال متفاوتة
ب - المشاركة فى الاستثمار مع بنوك وهيئات ومنشات القطاع الخاص فى المشروعات الحيوية
ج - تقديم المعونة الفنية والادارية والتسويقية ودراسات الجدوى

ويتوجه المؤتمر بجزيل الشكر الى السيد رئيس مجلس الوزراء على وضع المؤتمرات تحت رعايته وعلى الاسهام فى مناقشاته والقرارات الفورية التى اتخذها فى الجلسة التى عقدت مع رجال الصناعة المتعاملين مع البنك .

كما يشكر السادة الاساتذة الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى والسادة رؤساء الوزراء السابقين والوزراء الحاليين والسابقين ورجال الاقتصاد والصناعة والبنوك ورجال الاعمال من القطاعين الخاص والعام وكافة من شارك بالرأى والفكر فى هذا المؤتمر وكذلك يتقدم المؤتمر الى مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية وعلى رأسهم الدكتور كمال ابو العيد رئيس مجلس الادارة وجميع العاملين بالبنك على ماقاموا به من جهود أدت الى اخراج هذا المؤتمر بالصورة المشرفة التى حققت الهدف الذى اقيم من اجله .



الفهـــرس

صدر من هذه السلسلة :

١ ـ دليل الضرائب	مارس ١٩٨٨
٢ ـ بنوك مصر ـ دكتور ابراهيم مختار	ابريل ١٩٨٨
٣ ـ تنمية المال فى الاقتصاد الاسلامى ـ دكتورة أميرة مشهور	مايو ١٩٨٨
٤ ـ شركات توظيف الأموال	يونيو ١٩٨٨
٥ ـ دليل الجامعات ومؤشرات القبول	يوليو ١٩٨٨
٦ ـ صناعة الدواء والمافيا العالمية	اغسطس ١٩٨٨

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٨ / ٥٥٥٦

شـركات ومصانع الشريف

ومســـيرة ٣٠ عـــامـــًا

في كل يوم يتحقق نجاح وانجاز جديد في مجمــوعة شركات ومصانع الشريف .. وقد اصبحت هذه المصانع لامه بارزة في قطاع الصناعة المصرية وهي تدخل عامها الثــلاثين كانــت مسيرتها عامرة بالصمود والكفاح والاصرار على تحقيق النجاح والانجاز رغم كل المعوقات ومنذ بدء نشأتهــا في عــام ١٩٥٨ قدمت انتاجا متطورا وبتــكلفة منــاسبة وبجــودة عــالية واستطاعت ان تخلق عملاء لمنتجاتها في كل مما مكان له اثــر في استمرارها .

والتزمت مصانع الشريف في كل اعمالها بالدقة في دراسات المشروعــات لشركات المحاصة مما كان له اثر في توجيه المشروعات إلى المجالات التــي تحقق عائدا مجزيا ساهم في الاقبال على المشاركة .

وشركات ومصانع الشريف وهي تتجه الى المســتقبل بــدأت في اقـــامة مشروعات كبرى تخدم الاقتصاد القومي وتسهم في وقف الاســتيراد بعض السلع الرئيسية ومنها على سبيل المثال لاالحصر مجمع الصناعات في مدينة العاشر من رمضان والهدف هو تنمية الاقتصاد القومي والاستمرار في انتاج السلع طبقا لاحدث ماوصل اليه العلم من تكنولوجيا وبتكلفة أقل .. وذلك كله باستخدام الخبرة المصرية والاموال المصرية .

مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر

مبنى الشريف الادارى .. مبنى للادارات العليا والذى تدار منه جميع شركات ومصانع الشريف
العنوان ـ ش الحجاز ـ مصر الجديدة ـ

مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر